



الموضوع

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص البطالة
في الجزائر

خلال الفترة (2002-2014)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية واقتصاد دولي

إشراف الأستاذ(ة):

■ قريد عمر

إعداد الطالب(ة):

■ كحول وسيمة

السنة الجامعية: 2014-2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني في انجاز هذا العمل المتواضع، والذي أمر بشكره، ووعد من شكره بالمزيد، ونشهد أن لا اله إلا الله هو المبدئ المعيد، و نشهد أن محمد عبده و رسوله الذي بعثه القرآن المجيد.

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله أود أن أتقدم بأحر تشكراتي إلى الأستاذ المشرف "قريد عمر" الذي ساعدني في انجاز بحثي هذا فكان بمثابة الموجه و المرشد. كما نتوجه بالشكر و الثناء و التقدير إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير الأفاضل.

الإهداء

إلى من تصبى عرقا وواجه الصعوبات من أجل تربيته وتعليمي إلى الذي
كان الدائم لكل صغيرة وكبيرة ولم يبخل علي بما يملك هو مثلي
الأغلى إليك

أبوي الغالي

إلى التي نمت في رحمها وترعرعت وكبرت أمام عينيها وبين يديها، إلى
التي سهرت من اجلي

أمي العبيبة

إلى العمود الذي أرتكز عليه، إلى سدي الدائم

أخواتي

العمد لله الذي أمانني على هذا العمل المتواضع الذي أهديه

إلى كل عائلة "كحول" و "قرين" و الأحباب

إلى من كانتا عوني وزادي رفيقتا دربي "دنيا" و "دليلة"

إلى عائلتي الثانية صديقتي وأختي في الجامعة الآتي عشت معهن أجمل
أيام حياتي

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسبهم لساني

إلى كل من قرأ هذا الإهداء ولم يجد اسمه

وسيمة.

ملخص الدراسة:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من مستوى التشغيل والقدرات الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية وتحقيق التنمية، إذ عملت الجزائر على اتخاذ العديد من الإجراءات والقيام بسن العديد من التشريعات والقوانين بهدف توفير البيئة الملائمة لجذب هذه الاستثمارات والاستفادة من منافعها. كما قامت بتقديم العديد من الضمانات، بالإضافة إلى إنشاء هيئات ووكالات تسهر على تطبيق هذه القوانين والتشريعات بهدف الرفع من القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري.

تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في الوقوف على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ودورها في التقليل من البطالة خلال الفترة (2002-2014). وتوصلت الدراسة إلى مدى مساهمة هذا النوع من الاستثمارات في امتصاص البطالة بخلق فرص عمل خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، مناخ الاستثمار، مناصب الشغل.

Résumé :

L'investissement étranger direct constitue une des plus importantes sources de capitaux ayant connu un fort développement et ce , en considération de l'important rôle vital qu' il joue en matière d'offre des opportunités d'emploi et de développement des capacités productives dans les économies des Etats , ainsi que dans la hausse de la croissance .

Ainsi, l'Etat Algérien a pris les mesures nécessaires en mettant en place un dispositif législatif et réglementaire adéquat en vue d'assurer l'environnement le plus favorable pour attirer ces investissements et bénéficier des avantages qu'ils génèrent. L'Etat Algérien a également fourni de nombreuses garanties aux investisseurs , comme ,il a procédé a la création de structures et d'agences appelées à veiller à l'application des lois et des réglementations en la matière tout en œuvrant à hisser au plus haut niveau les capacités concurrentielles de l'économie algérienne.

La présente étude se propose de montrer la situation et le réalité des investissements directs étrangers en Algérie ainsi que leur rôle dans la résorption du chômage durant la période (2002-2014) .

A travers cette étude apparait le degré de contribution de ce type d'investissement dans la création d' opportunités d'emploi durant la période étudiée .

Mots-clés : investissement direct étranger, chômage, climat de l'investissement , poste de travail.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	شكر وتقدير
II	الإهداء
III	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
أ	مقدمة
أ	تحديد إشكالية الدراسة
ب	فرضيات الدراسة
ب	أهداف الدراسة
ج	أهمية الدراسة
ج	دوافع اختيار الموضوع
ج	منهجية الدراسة
د	الدراسات السابقة
هـ - و	هيكل الدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

02	تمهيد
03	المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....
03	المطلب الأول: مدخل للاستثمار.....
07	المطلب الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....
13	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومحدداته.....
13	المطلب الأول: النظريات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.....
20	المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....
27	المبحث الثالث: دوافع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، آثاره ومخاطره.....
27	المطلب الأول: دوافع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....
30	المطلب الثاني: آثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.....
38	خلاصة الفصل.....

40	تمهيد.....
41	المبحث الأول: عموميات حول البطالة.....
41	المطلب الأول: مفاهيم عامة للبطالة.....
45	المطلب الثاني: أنواع البطالة وأسباب ظهورها.....
51	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة، آثارها وآليات علاجها.....
51	المطلب الأول: النظريات المفسرة للبطالة.....
62	المطلب الثاني: الآثار الناجمة عن البطالة.....
64	المطلب الثالث: آليات علاج البطالة.....
69	المبحث الثالث: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة.....
69	المطلب الأول: التأثيرات الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة.....
71	المطلب الثاني: التأثيرات السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة.....
73	خلاصة الفصل.....
الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)	
75	تمهيد.....
76	المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر.....
76	المطلب الأول: أسباب وخصائص البطالة في الجزائر.....
82	المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة "2002-2014".....
85	المطلب الثالث: الآليات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر.....
90	المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014).....
90	المطلب الأول: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
105	المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ودورها في توفير مناصب عمل خلال (2002-2014).....
118	خلاصة الفصل.....
120	الخاتمة.....
I	خلاصة عامة.....
II	نتائج اختبار الفرضيات.....
III	نتائج الدراسة.....

VIالتوصيات
Vآفاق البحث
-125قائمة المراجع
132	

ملخص الدراسة

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
19-18	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية	(01-01)
81	تقسيم السكان البطالين حسب فئات العمر والجنس لسنة 2014	(02-03)
82-81	معدل البطالة حسب مستوى التعليم، الشهادة المتحصل عليها والجنس لسنة 2014	(03-03)
83	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2014-2002)	(04-03)
106	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة () (2014-2002)	(05-03)
108	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة الممتدة 2014-2002	(06-03)
110	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة الممتدة من (2014-2002)	(07-03)
112	: توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2014-2002	(08-03)
114	توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة 2014-2002	(09-03)
116	عدد مناصب الشغل الموفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية	(10-03)

	المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2014	
--	--	--

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
56	منحنى فيليبس	(01-02)
84	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)	(02-03)
107	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة (2002-2014)	(03-03)
109	عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2014	(04-03)
111	عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة 2002-2014	(05-03)
113	مناصب الشغل المتوفرة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2014.	(06-03)
114	مناصب الشغل المتوفرة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة 2002-2014.	(07-03)
116	يوضح العمالة المنشأة في كل من المشاريع الأجنبية و المشاريع المحلية في الجزائر خلال الفترة 2002-2014	(08-03)

مقدمة عامة

1. تحديد إشكالية الدراسة:

يعد موضوع الاستثمار من الموضوعات التي تحظى بمكانة هامة وأساسية لدى المهتمين بالمجال الاقتصادي، فلقد شهد الاقتصاد العالمي عدة تطورات، هذه الأخيرة صاحبها تطور مماثل في مجال دراسة الاستثمار مما أتاح فرصا ومزايا استثمارية لم تكن متاحة من قبل.

لقد كان لتدفقات رؤوس الأموال الدولية عدة تطورات في أشكالها في ظل ما يعرف بالعولمة فهذه الأخيرة جعلت من العالم قرية صغيرة مفتوحة أزيلت فيها كل الحواجز أمام ما يرغب الأفراد والمؤسسات نقله خاصة ما تعلق بعوامل الإنتاج.

أدى التزايد السكاني الذي يشهده العالم، والضغط الاقتصادي والاجتماعية خاصة تحقيق النمو الاقتصادي، ومحاربة البطالة، وتوفير الخدمات الصحية، والسعي عموما وراء تحقيق التنمية المستدامة بجميع جوانبها، كان لزاما على الدول زيادة الاستثمارات وخلق المزيد من مناصب الشغل، بالإضافة إلى الحاجة إلى ضخ قدر هائل من رؤوس الأموال من مختلف المصادر، إذ تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم مصادر التمويل الخارجية التي تعتمد عليها الدول في تنمية اقتصادياتها، كما تعتبر الشركات عابرة القوميات من أهم المؤسسات التي تتولى تنفيذ هذه الاستثمارات. وبالتالي فإن الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه المؤسسات على العمالة تكمن في قيام تلك الشركات بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة التي يتيحها تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة، والأهم من ذلك فرص العمل التي تتحقق نتيجة دعم الصناعات المحلية ورفع مستويات الإنتاجية في المجتمع وتغيير نمط توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للادخار والاستثمار.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع انفتاحها على اقتصاد السوق، وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجهة المنافسة العالمية هذا من جهة، ومن أجل تحقيق نتائج في مجال توفير فرص العمل والحد من البطالة، تحاول الجزائر إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، لغرض جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي هذا السياق تحاول الدراسة الوقوف على مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيض من البطالة من خلال محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص البطالة في الجزائر؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة:

- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وفيما تكمن الأهمية الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المضيفة؟

- ما مدى جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر للاستثمارات الأجنبية؟

- هل تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر في رفع حجم العمالة؟

II. فرضيات الدراسة:

يتطلب تحليل الإشكالية محل الدراسة اختيار مجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على

مختلف التساؤلات المطروحة:

- تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة تمويل دولية حققت نتائج ايجابية لاقتصاديات بعض الدول المضيفة إذ أنها ساهمت في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية أهمها زيادة القدرة التصديرية، تخفيض البطالة وزيادة معدلات النمو.

- يتميز مناخ الاستثمار في الجزائر ببيئة ملائمة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة تضمنت مجموعة من القوانين والتشريعات المحفزة للاستثمارات.

- تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر في رفع حجم العمالة.

III. أهداف الدراسة:

- بلورة المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

- تقييم واقع مشكلة البطالة في الجزائر والوقوف على الآليات الكفيلة بتقليصها.

- التعرف على ركائز البيئة الاستثمارية في الجزائر، والجهود المبذولة لتهيئة مناخ استثماري ملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- إبراز مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض من معدلات البطالة في الجزائر.

IV. أهمية الدراسة:

تكن أهمية الدراسة في معرفة الدور ال مهم للاستثمار الأجنبي المباشر وإسهامه في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال علاج الكثير من المشاكل الاقتصادية، وتأتي هذه الدراسة منسجمة مع الواقع الاقتصادي في الجزائر انطلاقاً من رغبة الحكومة الجزائرية في امتصاص أو التقليل من نسبة البطالة ، كما يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي يحتلها الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني كحل مثالي من أجل المساهمة في تشغيل الأفراد العاطلين عن العمل، وذلك لأنه يؤثر على سوق العمل في إطار تأثيره على خلق فرص عمل جديدة.

٧. دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ومبررات أدت إلى اختيار هذا الموضوع من بينها:

- محاولة تعميق المعارف الذاتية حول الموضوع لما يشكله من أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتطورة والمتخلفة على حد سواء، لأن بلوغ مستويات التقدم والرقى، يكمن في استغلال الطاقات والإمكانيات المتاحة بشكل أمثل.
- معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تطوير القطاع الاقتصادي و زيادة معدلات النمو والرفع من مستويات التشغيل.
- ارتباط هذا الموضوع بالتخصص الذي ندرس فيه.

٧١. منهجية الدراسة:

• المنهج المستخدم:

المنهج الوصفي التحليلي: الذي يركز على وصف وتحليل الظواهر الاقتصادية وهذا في معالجة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية حظيت باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، وكذلك الإطار النظري للبطالة كمسألة اقتصادية يعاني منها اقتصاد كل الدول باختلاف أنظمتها ودرجة تقدمها.

• حدود الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بجوانب الموضوع تم تحديد إطار زمني ومكاني، فقد حددت فترة الدراسة من سنة 2002 إلى سنة 2014 لأن معظم الإحصائيات المصرح بها والمتعلقة بكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة الصادرة عن بعض الهيئات الرسمية تنتهي في سنة 2014.

كما تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الجزائر كونها من الدول النامية التي تسعى لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الظفر بالمزايا التي يتيحها، وفي مقدمتها امتصاص البطالة.

• وسائل جمع البيانات

من أجل إنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على الوسائل التالية:

الاعتماد على مجموعة من المراجع تمثلت في الكتب، مذكرة الماجستير، الأطروحات، المجلات، التقارير، والملتقيات الوطنية والدولية.

أما مصادر الإحصائيات والتقارير المتعلقة بموضوع البحث، لقد تم الحصول عليها من مختلف المصالح والهيئات الرسمية الجزائرية والدولية.

VII. الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نجد:

- عبد الرحمان العايب حول "البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي حالة الجزائر" في 2004/2003، والتي تهدف إلى محاولة تقييم نتائج سياسة الإصلاح الاقتصادي "التعديل الهيكلي" من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ودور سياسة الإصلاح الاقتصادي في استيعاب العمالة الزائدة وإمكانية استحداث فرص عمل جديدة، وذلك باستخدام منهج التحليل الوصفي والمنهج التاريخي ومنهج التحليل المقارن ومنهج دراسة حالة، وخلصت هذه الدراسة في الأخير إلى أن مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي قد شهدت زيادة في معدل البطالة بمختلف أنواعها خاصة السافرة والهيكلية منها، مع التأكيد على أن الرهان الحقيقي لمستقبل الشغل بالجزائر يقوم على أساس تنمية الأنشطة الذاتية من خلال إنشاء مؤسسات ومشاريع فردية وجماعية قادرة على البقاء والاستمرارية وعلى رفع معدل المردودية لمختلف عوامل الإنتاج الشيء الذي سيخفف من حجم البطالة على المدى الطويل.
- عبد الكريم كافي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الوطني، 2013، والتي هدفت إلى مراجعة المنظومات التشريعية والقوانين، والنظم الجزائرية، ومدى ملاءمتها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك باستخدام المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن توفير بيئة استثمارية مناسبة عن طريق الإصلاحات الاقتصادية والمالية، والنظم والتشريعات، وتقديم ضمانات وتحفيزات كلها عوامل هامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تجاه دورة النشاط الاقتصادي .

- بن عيشي عمار وبن براهيم الغالي حول " واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر (1990-2010)" في 15-16/11/2011، والتي هدفت إلى التعرف على ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وواقع مشكلة البطالة في المجتمع الجزائري والحلول الكفيلة بتقليصها، وذلك باستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي. وخلصت إلى أنه بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كإستراتيجية للقضاء على البطالة في إطار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات والقدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين.

- تخصص بوخورس عبد الحميد وبلعبيدي عايدة عبير بعنوان "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر" في 15-16/11/2011، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات الدخل والمعيشة وخاصة في خلق فرص العمل. وتوصلت إلى أن الجزائر تسعى للحد من ظاهرة البطالة بمحاولة استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل والراغبة فيه، وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار الوطني والأجنبي ولكن رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة تبقى مع ذلك نسبة البطالة مرتفعة في الجزائر.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها خصت لمعالجة ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2002/2014، من حيث تسليط الضوء على مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص البطالة في الجزائر، من خلال خلق مناصب شغل من شأنها استيعاب القوى المعطلة والراغبة فعلا بالعمل.

VIII. هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات محل الدراسة والإمام بمختلف جوانب الموضوع قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول، سبقتها مقدمة للإحاطة بالموضوع وتحديد الإشكالية وتلتها خاتمة ضمت كافة النتائج والتوصيات وأفاق البحث، حيث تضمنت الفصول ما يلي:

الفصل الأول: حيث عالج هذا الفصل الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بالتطرق إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني تناولنا من خلاله

النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، والمبحث الثالث دوافع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، آثاره ومخاطره.

الفصل الثاني: تحت عنوان الإطار النظري للبطالة وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث المبحث الأول عموميات حول البطالة، أما المبحث الثاني خصص للنظريات المفسرة للبطالة، آثارها وآليات علاجها، أما المبحث الثالث فخصص لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة.

الفصل الثالث: تضمن هذا الفصل واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)، حيث في المبحث الأول تضمن واقع البطالة في الجزائر، أما المبحث الثاني فتضمن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر خلال (2014-2002).

الفصل الأول

الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تمهيد:

تحتاج التنمية الاقتصادية في أية دولة، خاصة في الدول النامية إلى رؤوس أموال ضخمة لبعثها وهذا لا يتوفر إلا عن طريق حركة رؤوس الأموال الدولية الوافدة من خارج الحدود ممثلة في الاستثمارات الأجنبية، لاسيما في عصرنا الحالي أي "عصر العولمة، الانفتاح الاقتصادي، هيمنة الشركات المتعددة الجنسية على أسواق السلع والخدمات، تحرير التجارة الخارجية، والتكتلات الإقليمية والعالمية"، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أشكال هذه الأموال، ومما لا شك فيه أن للاستثمار الأجنبي المباشر دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق الأغراض التي تخص تنميتها، غير أنه ليس بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يكون لمناخ الاستثمار تأثيرا كبيرا على جلب الاستثمار الأجنبي في المدى الطويل، ويعتبر الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي وتوفير مواد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني، وللموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد، ويساهم الاستثمار كذلك في نقل التقنيات الجديدة والمهارات العالمية وأساليب الإدارة الحديثة غير انه لا يمكن أن يتجاهل أحد منا أن هذه المنافع التي تعود على الدول النامية من جراء جذب هذه الاستثمارات يمكن الحصول عليها بدون أي تكلفة.

وبغية عرض وتحليل الأفكار سابقة الذكر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.

المبحث الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، آثاره ومخاطره.

المبحث الأول: أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا من أشكال الاستثمار الدولي ولقد تنامي الاهتمام به نظرا للمزايا العديدة التي يحملها معه للاقتصاديات المضيفة، ونسعى من خلال هذا المبحث التطرق إلى أساسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعرض إلى مدخل للاستثمار وماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مدخل للاستثمار

يعتبر الاستثمار أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادياتها وتحقيق تنمية اقتصادية، خاصة مع ما شهده العالم اليوم من تغيرات وتطورات على كافة المستويات.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

لقد تعددت واختلقت تعاريف الاستثمار، فهو بمثابة ظاهرة اقتصادية نالت انتباه العديد من المفكرين الاقتصاديين، وعموما سوف نحاول ذكر بعض هذه التعاريف فيما يلي:

- 1 يعرف الاستثمار بأنه:**¹ " تلك العمليات التي يقوم بها أحد أطراف النشاط الاقتصادي والتي تتمثل في خلق رأس مال أو زيادة حجم الموجود منه بهدف الحصول على مزيد من الإشباع في المستقبل."
- 2 كما يعرف الاستثمار على أنه:**² " التعامل بالأموال للحصول على الأرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة، بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن كامل المخاطرة الموافقة للمستقبل."
- 3 يقصد بالاستثمار ذلك التيار من الإنفاق الاستثماري، الذي يقوم به المنظمون ورجال الأعمال والمشروعات في الاقتصاد القومي، على شراء تكوين أو إنشاء الأصول الإنتاجية والسلع الرأسمالية الجديدة بمختلف أنواعها (آلات ومعدات وتجهيزات فنية وعقارات واستصلاح الأراضي الزراعية)، وزيادة المخزون (مواد أولية، سلع وسيطة، سلع نهائية) خلال فترة زمنية محددة.**³

¹ إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 26.

² سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية، الأردن، 2009، ص 15.

³ محمد مروان السمان، وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي "الجزئي و الكلي"، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص 210.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

4 يعرف الاستثمار أيضا بأنه: " توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول، بقصد استغلالها

لتحقيق أغراض المستثمر، ومن ثم يقوم الاستثمار على أربعة مقومات، هي:¹

الموارد المتاحة: وتتمثل في الأموال التي توفرها مصادر التمويل المختلفة.

المستثمر: وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدرا من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة ليحقق أكبر قدر من الربح.

الأصول: وتعني ممتلكات الشركة (ثابتة ومتغيرة)، وهي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله، وتتمثل في العقارات ومحافظ الأوراق المالية وغيرها، مما ينعكس أثره على الإنتاج.

أغراض المستثمر: أي النتائج التي يتوقعها المستثمر من استثماراته، وتحمل قدرا من المخاطر.

الإضافة إلى الثروة المتراكمة، وزيادة أو المحافظة على رأس المال.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

لابد أن يكون للمستثمر أو للمشروع الاستثماري هدفا قائما من أجل تحقيقه، ويختلف الهدف أو يتباين حسب إمكانيات المستثمر المادية المتاحة، والمناخ الاستثماري وطبيعة الاستثمار وحتى في شخصيته، ومع كل ذلك يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف الآتية:²

✓ **الحفاظ على الأصول المادية:** فقد يقوم الاستثمار انطلاقا من هدف المحافظة على الأصل باستثماره وذلك بعد دراسة المناخ الاستثماري والمخاطر المتوقعة، وبما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر.

✓ **الربح:** إن الربح هو المحرك الأساسي لاتخاذ قرار الاستثمار، ولكن ينبغي التفرقة بين الربح المحقق والربح المتوقع فكلاهما يثير الرغبة في الاستثمار ولكن بدرجات متفاوتة، ويجب على هذا الربح أن يكون في شكل تدفقات مستمرة غير منقطعة، وهنا يجب الاهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد، بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية، وعليه فإن المستثمر لا يقدم على الاستثمار إلا إذا كانت عوائد الاستثمار الصافية بقيمتها الحالية أكبر من كلفة الاستثمار.

¹ علي لطي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009، ص 4.

² خلف بن سليمان النمري، شركات الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص ص 32، 33.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

✓ الرغبة في استمرار السيولة النقدية: رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر الاعتيادي، إلا أنها ضرورية لاستمرار الاستثمار لعدة أسباب أهمها:¹

- تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل والصيانة والتصليح.
- إيفاء الديون قصيرة الأجل.
- مواجهة متطلبات الحياة، عندما يعمل المستثمر بشكل فردي أو أسري.

✓ الرغبة في إشباع الطلب المحتمل : إذا توقع المستثمر أو المنتج لأي سلعة أن هناك زيادة في الطلب على سلعته التي ينتجها، فإنه يتوسع في قدراته الإنتاجية لأن الهدف الأساسي هنا، هو إشباع الطلب المحتمل أو المحافظة على نصيبه في السوق.

✓ التقدم التكنولوجي: وقد يؤدي التقدم التكنولوجي إلى فتح مجال من مجالات الاستثمار وذلك بفتح وحدة إنتاجية تنتج هذه الآلات المتطورة أو بإعادة تغيير الآلات القديمة بأخرى حديثة، وذلك من أجل البقاء في السوق أو زيادة حصته السوقية.

✓ الهدف الشخصي: يتمثل هذا الهدف في طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية، ولتوليد رغباته في رفع مستويات معيشته وهذا الهدف يشمل كافة الناس دون استثناء سواء كانوا منتجين أو عاطلين.

الفرع الثالث: مجالات الاستثمار

يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد.

وعليه يمكن تحديد مجالات الاستثمار حسب المعايير الآتية:

1. **المعيار الجغرافي:** إن هذا المعيار يستخدم في تحديد نوع الاستثمار من الناحية الجغرافية، ويمكن تحديد

نوعين للاستثمار حسب هذا المعيار وهما:²

- **الاستثمار المحلي:** يقصد به جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة مثل العقارات، الأوراق المالية، الذهب، المشروعات التجارية... الخ

¹ معروف هوشيار، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء، الأردن، 2003، ص 21.

² محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الطبعة الثالثة، دار وائل، الأردن، 2004، ص ص 77-80.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

- **الاستثمار الأجنبي:** وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمارات في الأسواق الأجنبية ومهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة، وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد و المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - 2. **المعيار النوعي:** ويأخذ هذا المعيار نوع الأصل محل الاستثمار معياراً للتصنيف وبناءً عليه يمكن تصنيف الاستثمارات إلى :
 - **الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية:** يعتبر الاستثمار حقيقياً أو اقتصادياً متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع والذهب... الخ.¹ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر إما في شكل سلعة أو في شكل خدمة.
 - **الاستثمارات المالية:** ويتجسد هذا النوع من الاستثمار من خلال استخدام الفائض من أرباح أية منشأة في شراء الأوراق المالية، الأمر الذي يقوي من مركز تلك المنشأة وقد ينعكس في تحسين إنتاجيتها.²
 - 3. **المعيار الزمني:** يستخدم هذا المعيار في تحديد عمر المشروع الاستثماري والمدة الزمنية اللازمة لاستعادة رأس المال المستثمر.³
- وتصنف الاستثمارات حسب هذا المعيار إلى:⁴
- **استثمارات قصيرة الأجل:** وهي الاستثمارات التي يتم إنجازها وجني عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبياً، حيث تتراوح المدة بين سنة إلى سنتين.
 - **استثمارات متوسطة الأجل :** حيث يتم إنجاز هذا الصنف من الاستثمارات في فترة لا تقل عن سنتين و لا تزيد عن سبع سنوات.
 - **استثمارات طويلة الأجل:** نجد أن هذا الصنف من الاستثمارات يتم إنجازها في مدة عموماً تفوق سبع سنوات .

¹ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار "الحقيقي و المالي"، دار وائل، الأردن، 1998، ص 37.

² جاسم عبد الله عقيل، تقييم المشروعات "إطار نظري وتطبيقي"، دار مجدلاوي، الأردن، 1999، ص 14.

³ محمد فاضل العبيدي، البيئة الاستثمارية، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2012، ص 28.

⁴ جاسم عبد الله عقيل، مرجع سبق ذكره، ص 16.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

4. معيار القائم بالاستثمار: و هذا المعيار يعتمد على نوعية القطاع الذي يتولى عملية الاستثمار فقد

يكون من قبل:¹

- القطاع الخاص.
- القطاع العام.
- القطاع المختلط.

5. معيار الهدف من الاستثمار: و يشمل هذا المعيار الأهداف التي من أجلها ينفق المستثمر أمواله وهذه

الأهداف تشمل:²

- استثمارات توسعية.
- استثمارات إستراتيجية.
- استثمارات في رأس المال البشري.

المطلب الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الجوهرية التي لقيت اهتماما بالغا من طرف الكثير من الاقتصاديين والكتاب ورجال الأعمال والحكومات خاصة في الدول النامية، حيث أدركت هذه الأخيرة الأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر بمختلف أشكاله من ناحية التمويل الفعال للتكنولوجيا وتحسين التسيير وتطوير المنافسة.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره ظاهرة اقتصادية استقطبت اهتمام العديد من الاقتصاديين، والمنظمات والمؤسسات والهيئات الدولية، نذكرها فيما يلي:

1. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: " فقد اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك

المستثمر حصة لا تقل عن 10 % من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت ".³

¹ محمد فاضل العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

² المرجع السابق، ص 28.

³ جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي "النظريات و الممارسات"، دار أسامة، الجزائر، 2013، ص 228.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

2. تعريف المنظمة العالمية للتجارة: إن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته.¹

3. تعريف صندوق النقد الدولي: "يعد الاستثمار الأجنبي المباشر نوعاً من الاستثمارات الدولية وهو يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر. وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".²

4. تعريف هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: "ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة، غير التي ينتمي إلى جنسيتها".³

5. تعريف المشرع الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر (التعريف القانوني): يعرف المشرع الجزائري وبمقتضى القانون 01-10 المؤرخ في 03 يوليو 2001 والمتضمن قانون المناجم الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه:

- اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.⁴

6. يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " يقصد به تملك المستثمر الأجنبي لكامل المشروع الاستثماري أو لجزء منه، أو أنه قيام المستثمر الأجنبي سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً باستثمار أمواله داخل الدولة المضيفة وذلك بإنشاء مشروع يحفظ فيه لنفسه حق السيطرة والإدارة واتخاذ القرار. وتعبير آخر هو تعبير عن

¹ عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النفود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 50.

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية وتقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

³ محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، أيام 17/18 أفريل 2006، ص 286.

⁴ الأمر رقم 01-03 من القانون 01-10 المؤرخ في أوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

ممارسة مستثمر أجنبي لنشاط اقتصادي في الدولة المضيفة مع احتفاظه بالسيطرة على أنشطة المشروع سواء من خلال الملكية الكاملة أو الجزئية لرأس المال المشروع".¹

7. كما يعرفه أبو قحف عبد السلام: " أنه الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".

ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار في الأوراق المالية، في أن الثاني ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات والشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري. ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثمار قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر.²

و من خلال هذه التعاريف المختلفة نخلص منها بأن: الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن امتلاك المستثمر الأجنبي الجزئي أو الكلي لاستثمارات تتضمن نشاط اقتصادي ممارس في إقليم البلد المضيف بحيث يكون للمستثمر الأجنبي الحق في السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات، وتتمثل هذه الأشكال فيما يلي:

1. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر

الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، وإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة

¹ عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة، الأردن، 2008، ص 20.

² عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 13.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتردد كثيرا " بل ترفض في معظم الأحيان " في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار. ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب الكامنة وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.¹

2. الاستثمار المشترك: إن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه

طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية. ومن خلال هذا المفهوم يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار يمكن أن ينطوي على الجوانب الآتية:²

- اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.
- إن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص بمعنى: . إن المشاركة في مشروع الاستثمار قد تكون من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.
- قد تكون المشاركة بحصة في رأس المال أو رأس المال كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا.
- أو قد تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية أو تقديم السوق.
- إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك .
- لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

3. مشروعات أو عمليات التجميع: وتأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني

سواء عام أو خاص يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معين وليكن سيارة أو حاسب

¹ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003، ص 487.

² عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص ص 15-17.

آلي على أن يقوم الطرف الوطني لتجميعها لتصحيح منتجاً نهائياً¹. حيث يقوم المستثمر الأجنبي بمد

البلد المضيف بتكنولوجيا وأسرار تركيب المنتج مقابل نسبة من الأرباح متفق عليها مسبقاً².

4. الاستثمار في المناطق الحرة: تكون هذه الاستثمارات في النشاطات الموجهة للتصدير وتعد العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية، حيث يكون الاستثمار هنا بعيداً عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال القوانين المنظمة له وتعفى تلك الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، وعادة ما يكون هدفه إنتاج سلع موجهة للتصدير³.

5. الشركات متعددة الجنسيات: تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أهم رموز الاقتصاد العالمي، وقد اكتسبت ذلك من حجمها الكبير الذي يسمح لها بإنتاج وتسويق كميات معتبرة من السلع والخدمات عبر أسواق متعددة تنتمي إلى جنسيات ومناطق جغرافية مختلفة. كما تتميز هذه الشركات بتفوقها التكنولوجي وانتمائها لاقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً. وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أهم طرف في الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد ازداد دورها هذا مع تعاضم الثورة التكنولوجية المعاصرة، ذلك أن تطور مجال المعلومات قد سهلت حركة كل من الاستثمار والصناعة إلى حد كبير، حيث صار بإمكان أية شركة كبيرة أن تمارس وتراقب عدة نشاطات في أجزاء عديدة من العالم دون أن يتعين إنشاء نظام أعمال كامل في كل دولة تتواجد فيها⁴.

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من الأشكال الأخرى من

الاستثمارات الدولية. والتي نذكرها فيما يلي⁵:

✓ إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالاستقرار إذا ما قورن مع قروض المصارف التجارية وتدفقات الحافظة الأجنبية، وهذا راجع إلى طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته، إذ قد يتطلب

¹ عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 185.

² عبد الكريم كافي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الرابعة، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص 28.

³ محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011، ص 37.

⁴ أحمد زغدار، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد 3، 2004، ص 160.

⁵ عبد الكريم كافي، مرجع سبق ذكره، ص 32-40.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

توقيف أو انسحاب مشروع استثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط والتي تعتبر هي الأخرى بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء.

- ✓ يتجه الاستثمار الدولي للدول المضيفة إذا كان العائد الصافي على الاستثمار في الخارج بعد خصم معدل المخاطر أعلى منه على الاستثمار في الداخل أي بلد المستثمر. وفي حالة تساوي المعدلين بين دولتين مضيفتين فسوف يكون القرار على أساس المخاطر الإضافية وقيمة العملة المحلية وحرية تحويل الأرباح واحتمالات التدخل الحكومي في الاستثمار الدولي الوافد.
- ✓ تنتج الاستثمارات الدولية للدولة المضيفة تجنباً لمشكلات البيئة والضرائب والمنافسة الطاحنة في الدول المتقدمة.
- ✓ معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات عن طريق حركة رؤوس الأموال الوافدة من الخارج.
- ✓ من خصائص الاستثمارات الأجنبية المباشرة أنها تكمل الادخار المحلي وترفع من حجمه وتوجهه التوجيه الأمثل لخدمة الدورة الاقتصادية.
- ✓ تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة تمويل دولية فعالة بديل عن المديونية كما أنها تكمل التمويل الذاتي " المصادر الذاتية " للدولة من أجل الإنفاق العام.
- ✓ ارتفاع درجة المخاطر الناجمة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقوانين الضريبية وارتفاع معدل التضخم و تغير قيمة العملة.
- ✓ وسيلة تمويل دولية طويلة المدى.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته

يعد موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الجوهرية الحديثة التي لقيت اهتماما بالغا من طرف الكثير من الاقتصاديين حيث حاولوا تفسير هذه الظاهرة كل حسب نظريته في سبيل تحقيق الفعالية والتنمية الاقتصادية للدول المضيفة، كما أن للاستثمار الأجنبي محددات خاصة به لا بد من توفرها من أجل نجاح المشروع الاستثماري. وبهذا الصدد وفي هذا المبحث سنقوم بعرض النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى محدداته.

المطلب الأول: النظريات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها نذكر في الآتي:

نظريات عدم كمال السوق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها.

كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:¹

- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.
- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.
- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى.
- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.
- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.

¹ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011، ص ص12، 13.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

- الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة.

نظرية الميزة الاحتكارية:

هذه النظرية قد اقترحت من طرف الاقتصادي الكندي "هايمر" سنة 1960 والذي يرى أن المبرر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي، وأوضح "هايمر" أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق "عدم كمال السوق" تمنع تلك الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، تلك المميزات تمكن تلك الشركات من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية من السوق الخارجي، وكان "هايمر" أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري، وأوضح "هايمر" أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضا التكنولوجيا الإدارية، وسيترتب على حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية متضاعفة على كل من الدولة المضيفة والشركات المحلية.¹

نظرية دورة حياة المنتج:

جاءت هذه النظرية من طرف العالم فيرنون والتي تأسست بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر. لقد افترض فيرنون أن الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج منتجات معينة يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى بمضي الزمن وذلك نظرا لأن هذه المنتجات تمر بدورة حياة.²

¹ رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، المكتبة العصرية،الإسكندرية، 2010، ص ص42،43.

² أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة "تركيا، كوريا الجنوبية، مصر" ، الدار الجامعية ، مصر، 2005، ص ص28،29.

وحسب هذه النظرية فإن حياة المنتج تمر بالمراحل التالية:¹

- **مرحلة المنتج الجديد:** تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، وأحيانا بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح، حيث تقوم الشركة في هذه المرحلة بحملة دعائية وإعلانية مكثفة بهدف خلق حالة من الولاء للعلامة التجارية الجديدة، وخلال هذه المرحلة يكون من المرغوب أن تكون البداية بالقرب من السوق الأم، حتى يسهل إجراء التغييرات المطلوبة، كما أن هناك احتمالا كبيرا أن تكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن عالية خلال هذه المرحلة ونظرا لغياب المنافسة فإن الشركة صاحبة المنتج الجديد لن تعطي أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج، كما أنها لا تواجه ضغوطا للقيام بالإنتاج في دول أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أي من التكاليف الأخرى، بينما يتم تصريف معظم وحدات المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم، وخلال هذه المرحلة ومع بداية نضج المنتج فإن الشركة المنتجة تقوم بالبحث عن فرص تصديرية، تلك الفرص تظهر أولا في الدول المتقدمة حيث تتشابه أذواق المستهلكين، والقدرات الشرائية لدى الأفراد.
- **مرحلة المنتج الناضج:** خلال هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريعة، وذلك بسبب توسع المستهلكين، كما تبدأ المنافسة في الظهور خلال تلك المرحلة، وهذا ما يدفع بالشركة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء فروع إنتاج جديدة خاصة بها في الخارج من أجل حماية سوقها الذي خلقته في المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة إلى الاستثمار في الخارج ومعظمها دفاعية، حيث ترجع إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة، ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستوردة، مما يخفض الطلب عليها، كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من القيام بالإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير وما يحمله من تبعات، ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة، حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة، مما يعني التوقف عن استيراد المنتج من طرف الدول المتقدمة الأخرى بسبب مقدرتها

¹ عمر يحيوي، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي (دراسة حالة الجزائر 2002-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص ص 96،97.

على إنتاجه محليا لتبدأ بعدها الشركة بفقدان ميزتها التنافسية وتبدأ مبيعات المنتج في الانكماش والتدهور .

- **مرحلة المنتج النمطي :** حيث يصبح من الصعب تمييز المنتج عن غيره من المنتجات (سواء بالدولة الأم أو بالدول المتقدمة التي تم الانتقال إليها) إلا من خلال السعر، ونتيجة للضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة المبتكرة فإن تخفيض تكلفة الإنتاج صار أمرا حتميا، ويكون ذلك من خلال إنتاجها للدول الأقل نموا، أين يوجد تكلفة عمل منخفضة، وفي هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وتجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال هذه المرحلة ليست للاستهلاك المحلي في الدول المضيفة، وإنما للتصدير للدولة الأم أيضا أو غيرها من الدول المتقدمة، فهنا تكون إستراتيجية الشركة هي الإنتاج من أجل التصدير و ليس لإحلال الواردات و تتخفف تدريجيا صادرات الدول المتقدمة الأخرى لكون أن الدول النامية التي كانت تستورده تصبح قادرة على إنتاجه محليا وفي هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر الفعلي في الدول النامية .

نظرية الموقع:

بصفة عامة ينطوي قرار الاستثمار الأجنبي الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات على العديد من العوامل، بعضها دولي أما الآخر فيمثل عوامل على الصعيد المحلي " على مستوى الدولة الأم " وفي هذا الشأن نجد أن محور اهتمام نظرية الموقع ترتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا لاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية... الخ الخاصة بالشركة متعددة الجنسيات أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، أو كما يرى "باري" أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب. تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها ويضيف لـ"باري" أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة... الخ بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

وهناك عوامل أخرى آتية تؤثر على كل من قرار الشركة متعددة الجنسيات للاستثمار في إحدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول الأخرى المضيفة:¹

- ❖ **العوامل التسويقية والسوق:** مثل درجة المنافسة منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين، احتمالات التصدير لدول أخرى... الخ.
- ❖ **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل بالقرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف النقل المواد الخام والسلع الوسيطة، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى... الخ.
- ❖ **الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية)** مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.
- ❖ **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي** مثل: الاتجاه العام نحو أو مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب، مدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة .
- ❖ **الحوافز والامتيازات والتسهيلات** التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.
- ❖ **عوامل أخرى** مثل: الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي في مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية تجنب التهريب الضريبي... الخ.

نظرية الموقع المعدلة: تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع السالفة الذكر، في الكثير من الجوانب، غير أنها تضيف بعض المحددات أو العوامل الأخرى، التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى "روبوك و سيموندس"، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما

¹ عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الرابعة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص 47-49.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، المجموعة الأولى تشمل المتغيرات الشرطية إما المجموعة الثانية فهي عوامل دافعة، وأخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة.¹

يمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهامات " روبوك و سيموندس " في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمارات الأجنبية.

العوامل الشرطية	الأمثلة
أ. خصائص المنتج/السلعة	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة/ حدة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية و المالية و البشرية) خصائص العملية الإنتاجية...الخ.
ب الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر المواد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة السياسية الاقتصادية...الخ.
ج العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية، والسياسات التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال ، والمعلومات والبضائع والأفراد، التجارة الدولية...الخ.
العوامل الدافعة	الأمثلة
أ. الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.
ب . المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية...الخ.
العوامل الحاكمة	الأمثلة
أ-الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار أو الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...الخ.
ب-الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة،

¹ عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

ارتفاع تكاليف الإنتاج ، الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، المبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد الكريم كافي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، الطبعة الرابعة، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013، ص 88.

النظرية الانتقائية:

تعد النظرية الانتقائية لـ "جون دنينج" نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة عرفت بنموذج الملكية والموقع والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية.

لقد افترض "دينينج" أنه لا بد من توافر ثلاث شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بالدخول في استثمار أجنبي مباشر، وتتمثل هذه الشروط في:¹

✓ مزايا الملكية: أو المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج بالمقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف، وتتمثل هذه المزايا في تملك الشركة أصولاً غير منظورة مثل التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى مزايا الحجم مثل القدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج، اقتصاديات الحجم الكبير.

✓ مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية: يمكن للشركة المستثمرة أن تستغل مزاياها الاحتكارية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وبحيث يكون الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية في صورة استثمار مباشر أفضل وأنفع للشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع أو التأجير، أو الترخيص.

وتقوم الشركة المستثمرة بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية للتغلب على التدخل الحكومي، تخفيض تكلفة المعاملات، التغلب على عدم تيقن المشتري، التعويض عن غياب الأسواق المستقبلية، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية، التحكم في منافذ البيع... الخ.

✓ مزايا الموقع: أو المزايا المكانية للدولة المضيفة والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم مثل اتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكلف العمالة، حوافز استثمار مختلفة.

¹ أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 32، 33.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن قدرة الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتمد إلى حد كبير على مدى توافر مقومات محددة في الدول المضيفة، وتعتبر هذه المقومات من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تختلف من دولة لأخرى، وذلك وفقاً لاختلاف ظروفها الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي والدولة الأم

ترتبط محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي والدولة الأم بالعوامل التي تقف وراء رغبة المستثمرين الأجانب في الدولة المضيفة، وتتسم تلك المحددات بأنها خارجة عن سيطرة الدولة المضيفة.

وفي هذا الفرع سنتناول النقاط التالية:

- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي.
- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم.

أولاً - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي:

هناك شبه اتفاق بين معظم الكتاب على بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة والتي نتناول أهمها فيما يلي:¹

- 1. معدل العائد على الاستثمار:** يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا توقعاً للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار، عند اتخاذ قرار بالاستثمار في دولة معينة.
- 2. سعر الفائدة:** يعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، خاصة في حالة الاختلاف بين أسعار الفائدة في الأماكن المختلفة، حيث يميل إلى التدفق باتجاه الدول التي يكون فيها سعر الفائدة مرتفعاً. لقد أوضحت إحدى الدراسات عام 1999 حول المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار

¹ فريد أحمد قبيلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (بين الواقع والتحديات)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص ص 11-15.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

الأجنبي المباشر، أن الانخفاض في أسعار الفائدة الحقيقية في بداية التسعينات قد جذب انتباه المستثمرين إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بدلا من إدخالها أو استثمارها في محافظ الأوراق المالية.

3. التسويق: يلعب التسويق دورا هاما في الاستثمار الدولي بصفة عامة، إذ يساعد الشركات متعددة الجنسيات على معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك تلك الشركات إمكانيات تسويقية عالية ومتطورة، وبالشكل الذي يمكنها من القدرة على تمييز منتجاتها وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق المختلفة وبكفاءة عالية، وتنوع منتجاتها .

4. تكاليف الإنتاج : يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار المباشر، حيث تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم و بما ينعكس ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج.

5. التكنولوجيا: يمثل امتلاك المستثمرين الأجانب وبشكل خاص الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة، مقارنة بمنتجاتها في السوق المحلي أو نظيراتها من الشركات الأجنبية الصغيرة نتيجة قدراتها المادية على القيام بالإنفاق على البحوث والتطوير، حيث تتحكم شركات الدول الصناعية المتقدمة في التكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة، والتي تمكنها من اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق.

ثانيا . محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم:

توجد بعض المحددات التي تدفع إلى المزيد من خروج الاستثمارات الأجنبية من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة والمتمثلة فيما يلي:¹

- عدم توفر المناخ الاستثماري الذي يشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم.
- عدم وجود استقرار سياسي في الدولة الأم الأمر الذي يدفع بالشركات إلى البحث عن ظروف أفضل في الدول الأخرى للتغلب على عدم ملائمة المناخ الاستثماري في الدولة الأم.

أما فيما يتعلق بأهداف الدولة الأم فكثيرا ما نجد أن حكومات الشركات الأجنبية تستهدف من جانب خلق فرص جديدة للعمالة في الخارج، أو فتح أسواق جديدة للتصدير أو نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والاجتماعية في دولة أخرى، أو محاولة ممارسة بعض الضغوط الاقتصادية والسياسية لإقحام الدول المضيفة على الدخول

¹المرجع السابق، ص ص 16، 17.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

في أحلاف عسكرية أو اقتصادية. ومن جانب آخر فقد يرجع تشجيع الحكومة الأم لتلك الشركات إلى تشجيع السوق المحلي وارتفاع درجة المنافسة فيه أو في أسواق الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة

تتطوي هذه المحددات على العديد من العوامل التي تخص الدول المضيفة بحيث يمكن تطويعها لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي هذا الإطار، سنركز على أهم المحددات التي تؤثر في اختيار مواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة والمتمثلة فيما يلي:

أولاً: المحددات الاقتصادية

تلعب المحددات الاقتصادية الدور الرئيسي في توجيه الاستثمارات الأجنبية واستفادة دولة معينة منها عن غيرها، ومن أهم هذه المحددات نذكرها فيما يلي:

- أ. **درجة الانفتاح على العالم الخارجي:** حيث يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه نحو الاقتصاديات المفتوحة، وبعيدا عن الاقتصاديات المغلقة، واتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق (عناصر الإنتاج)، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية ممكنة، فإنه يهتم بالكفاءة الاقتصادية وبعيدا عن فرض القيود.¹
- ب. **القوة التنافسية للاقتصاد القومي:** تمثل القوة التنافسية للاقتصاد القومي أحد المحددات الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أنه كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن كلما كان ذلك مدعاة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. ويمكن الاستدلال على القوة التنافسية للاقتصاد من خلال معدل نمو الصادرات، فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل على زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد القومي.²
- ج. **القدرة على إدارة الاقتصاد القومي:** انتقالات الاستثمارات الأجنبية واستمرار تدفقها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد القومي والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وما تنتهجه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة هذه الظروف.

¹مبروك نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص ص 87، 88.

²فريد أحمد قبيلان، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الإدارة الاقتصادية على إدارة الاقتصاد القومي، قيام الإدارة الاقتصادية بالاحتفاظ بمجموعة من الاحتياطات، ومدى ثباتها واستقرارها، وجهود الدولة للمحافظة عليها تعتبر من المؤشرات القوية على القدرة على إدارة الاقتصاد القومي، الأمر الذي من شأنه تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية.¹

د. قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه: تتفاوت اقتصاديات الدول في قوتها واحتمالات تقدمها،

فالاستثمارات الأجنبية تتجه نحو الاقتصاديات القوية، وتبتعد عن الاقتصاديات الضعيفة، ويمكن التعرف على قوة الاقتصاد القومي لأي دولة من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها:

❖ **معدل زيادة الناتج القومي الإجمالي:** تعكس زيادة هذا الناتج قدرة الاقتصاد القومي لأي دولة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

❖ **معدل تغطية الصادرات للواردات:** إن ارتفاع هذا المعدل يعني المزيد من قدرة الدولة على مواجهة وارداتها بأقل صادرات ممكنة، وبذلك فإن اتجاه هذا المعدل نحو الارتفاع ذو أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ **معدل نمو الاستهلاك:** إن انخفاض معدل نمو الاستهلاك وخاصة الاستهلاك الجاري الحكومي والأسري في أي دولة يعكس مدى التحسن في قدرة الدولة على إدارة اقتصادها القومي (من خلال ضبط الإنفاق وتوجيهه نحو الأولويات الاقتصادية المختلفة) وينعكس انخفاض ذلك المعدل إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.²

❖ **معدلات التضخم:** من المعلوم أن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات، كما لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق، بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل وابتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، وقد أوضحت إحدى الدراسات سنة 1985 لـ 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر.³

¹ مبروك نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 88.

² فريد أحمد قبان، مرجع سابق، ص 28-31.

³ عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 53.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

هـ. **الحوافز المالية والتمويلية:** تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا محدودا

في جذب الاستثمار الأجنبي، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافر لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار، وتتمثل هذه الحوافر في:¹

➤ **الحوافز المالية:** وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية، ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، ائتمانات ضريبة الاستثمار، الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافر التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

➤ **الحوافز التمويلية:** تتمثل الأنواع الأساسية منها في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، وفي الائتمان الحكومي المدعم، وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر تغير أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

➤ **الحوافز الأخرى:** تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تزويد المستثمر بمعلومات عن السوق، توفير المواد الخام، وتساهم هذه الحوافر في تخفيض تكاليف إنشاء المشروعات بشكل غير مباشر وبالتالي إمكانية تحقيق معدل عائد مرتفع.

ثانيا: المحددات السياسية

تلعب المحددات السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، ويأتي في مقدمة هذه العوامل درجة الاستقرار السياسي، ذلك أن الاستقرار السياسي معناه استقرار السياسة الاقتصادية وما يعكسه ذلك على استقرار للاستثمارات الأجنبية واحتمالات نموها، وعلى العكس فإن عدم الاستقرار سوف ينعكس على الاستثمارات الأجنبية سلبيا.

¹ أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 39، 40.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

كذلك من العوامل السياسية التي تتحكم في انتقال الاستثمارات الأجنبية، طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والبلد المستورد لها، كذلك الإستراتيجية الدولية التي تتبعها الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية.

كذلك فإن النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة يكون له تأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالدولة الديمقراطية توفر قدرا من الأمان لرأس المال الوطني والأجنبي، وتتسم سياستها بالوضوح واحترام الحقوق، والالتزام بنصوص الدستور والقانون، مما يجعل المستثمر يشعر بالأمان مما يشجعه ذلك على استثمار أمواله في تلك الدولة.¹

ثالثا: المحددات القانونية و التنظيمية

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من أهمها:²

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم، المصادرة، فرض الحراسة، نزع الملكية وتكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول رأس المال وخروجه فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

تؤثر أيضا البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيفة تأثيرا هاما على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى تقليل أو زيادة درجة التيقن بالنسبة للمستثمرين المحتملين، فكلما كان النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، وعدم تفشي البيروقراطية، وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار من خلال إنشاء مراكز الخطوة الواحدة داخل الدولة أدى

¹مبروك نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 90، 91.

²أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر متوفرة بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب أدى ذلك إلى زيادة جذب الاستثمار.

رابعاً: المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية

كلما كانت المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية تحررية، ومرنة، وواضحة وتتميز بالاستقرار وغير متضاربة في الأهداف، وتتسم بالكفاءة والفعالية وتتواءم مع التغيرات والتحويلات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى التحويلات العالمية كلما كانت في مجموعها جاذبة للاستثمار الأجنبي. ومن الضروري أن تحتوى السياسة المالية على الحوافز الضريبية المناسبة وسعر وعبء ضريبي مناسب لتكون مشجعة للاستثمار. ومن ناحية أخرى تضم سياسة للإنفاق العام تؤدي إلى تقوية البنية الأساسية وهو ما يؤدي إلى جذب الاستثمار. ومن الضروري أن تكون السياسة النقدية توسعية ومتوافقة مع حجم النشاط الاقتصادي وسياسة التجارة الدولية لا بد أن تكون تحررية، وكذلك السياسة السعرية وأيضاً سياسة سعر الصرف كلما كانت تحررية وواقعية كلما أدت إلى جذب الاستثمار.¹

¹ عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره، ص 220.

المبحث الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، آثاره ومخاطره

إذا كانت الدول المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة تقدم العديد من المزايا والحوافز لتشجيع هذه الاستثمارات لانسياب إليها بغية الاستفادة من المزايا التي يقدمها للبلد المضيف فإن المستثمر الأجنبي أيضا هو الآخر لديه مجموعة من الدوافع تدفعه للاستثمار برؤوس أمواله خارج موطن الأم. ولا شك أن لهذه الاستثمارات كذلك آثارا عديدة على الاقتصاديات المضيئة.

وفي هذا الصدد يتناول العرض التالي تحليلا لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، آثاره، مخاطره.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تتباين دوافع الاستثمار الأجنبي بالنسبة للبلد المضيف والمستثمر الأجنبي، ويمكن أن نوضح هذه الدوافع وفقا لوجهة نظر كلا الطرفين في الآتي:

الفرع الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر البلد المضيف

إن أغلب الدول لاسيما النامية منها تسعى لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تراها مناسبة و تخدم أوضاعها الاقتصادية ومن أهمها ما يأتي¹:

﴿ معالجة فجوة الموارد: يعتمد النمو الاقتصادي بالدرجة الأساس على الاستثمارات الجديدة وكفاءة توزيعها وهذه الاستثمارات تعتمد على حجم المدخرات فإن كانت الدولة تعاني العجز في تلك المدخرات ستلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية.

إن فجوة الموارد قد تأخذ شكلين:

* الشكل الأول: الفجوة الادخارية عندما تكون الاستثمارات الأجنبية تفوق إمكانيات التمويل المحلية، ونقاس بالفرق بين معدل الاستثمارات المخططة والمطلوبة ومعدل الادخار القومي في هذه الحالة يتم معالجة هذه الفجوة بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية.

* أما الشكل الثاني لفجوة الموارد فتسمى فجوة الصرف الأجنبي والتي تحدث حتى لو كانت المدخرات المحلية تساوي الاستثمارات المخططة ولكن هذه المدخرات قد لا تضمن إمكانية تحويلها إلى عملات أجنبية لشراء

¹ محمد فاضل العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-43.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

الآلات والمعدات من الدول المتقدمة وقدرة الاقتصاد الوطني لا تساعد لتسديد قيمة الاستيراد من السلع والخدمات الإنتاجية المستوردة فلابد من اللجوء في مثل هذه الحالة إلى التمويل الخارجي وجذب الاستثمارات الأجنبية من أجل زيادة الصادرات وتخفيض الاستيراد من السلع الاستهلاكية.

﴿ **ضعف الطاقة الاستيعابية:** يقصد بضيق الطاقة الاستيعابية " نقص فرص الاستثمار والريح بعد أن تصل الكفاية الحدية لرأس المال إلى مستوى سعر الفائدة أو أقل من هذا السعر ويصبح الربح مساويا للصفر أو سالبا ولم يعد الاستثمار عملا مجديا اقتصاديا ". أي لجوء الدول النامية إلى الاستثمارات الأجنبية كونها تعاني من انخفاض العائد المتوقع من رأس المال المستثمر لارتفاع كلفة استيراد المعدات الفنية أما إذا وفرت تلك المعدات والآلات من قبل المستثمر الأجنبي فستكون تكاليفها أقل مما يستوردها المستثمر المحلي ويكون معدل العائد المتوقع للمستثمر الأجنبي يفوق معدل العائد المتوقع من قبل المستثمر المحلي.

﴿ **نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة:** إن الاستثمار الأجنبي لا يعني مجرد توفير عملات أجنبية تساهم في التمويل فقط بل هو آلات ومعدات على أرقى الأساليب الفنية وأحدث التطورات التكنولوجية إذ يشير تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008 بأن مجال صناعة الاتصالات مثلا ساهم عند دخوله أسواق البلدان النامية في تخفيض عقبة الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما ساهم بنقل التكنولوجيا غير المادية أيضا والتي تشمل المعرفة الفنية والممارسات التنظيمية والإدارية إلى الدول المضيفة.

﴿ **خلق فرص عمل:** تعاني الدول النامية من قصور في استخدام كامل القدرات البشرية إذ توجد معدلات مرتفعة للبطالة الإجبارية والمقنعة وأغلب المعالجات تتم بتدابير خلق وظائف في القطاع العام وهذه معالجة غير جذرية، لاسيما في الدول العربية التي تعاني من مشكلة البطالة.

أما في حالة وجود الاستثمار الأجنبي فسيخلق فرص عمل لأولئك العاطلين علاوة على ذلك سيساهم عملهم في زيادة التعليم والمهارة وهذا ما يقدم وظائف حقيقية مهمة في الاقتصاد الوطني تساهم في تحسين المعرفة بالإدارة والمهارات وزيادة الإنتاجية .

﴿ **زيادة رأس المال:** الاستثمار الأجنبي يساهم في زيادة عرضي رأس المال محليا وزيادة النمو قد يولد آثارا إيجابية تساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية من خلال المنافسة والخبرة وأن معظم الاستثمارات الأجنبية تسعى وراء الكفاءة للتصدير كسلع نهائية أو وسيطة وبعضها يسعى للحصول على الموارد.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

✎ يساهم في تنوع الصادرات: إن أغلب الدول النامية تعتمد في صادراتها على المواد الأولية لاسيما الدول النفطية وتكون أسعارها عرضة للتقلبات، أي أن اقتصادياتها أحادية الجانب. أما الاستثمار الأجنبي فيساهم في خلق صناعات متنوعة مثلا تصنيع السلع التي تعتمد على المشتقات النفطية و كذلك السلع التي تعتمد على القطن كمادة أولية ويمكن إقامة المصانع لإنتاج الملابس والمنسوجات الأخرى بدلا من تصدير القطن و الصوف كمادة أولية، وهذا ما يساهم في زيادة الدخل القومي ومعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات وتوفير السلع للمستهلك بأسعار منخفضة.

الفرع الثاني: دوافع المستثمر الأجنبي

توجد مجموعة من الأسباب تشكل بمجموعها دوافع للشركات الأجنبية في التوسع باستثماراتها وتغزو الأسواق العالمية عابرة الحدود الجغرافية وأهم هذه الدوافع ما يأتي:¹

✓ **عوامل السوق:** يعد اتساع الأسواق ونموها من العوامل الرئيسية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية وأن لكل سوق مؤشرات ومن هذه المؤشرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو السكان اللذان يعكسان القوة الشرائية التي تحدد مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات المنتجة وكلما كانت هذه المؤشرات مشجعة أدت إلى أن تصبح عاملا مسببا لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تعاني من ضيق أسواقها في الدول الأم لتعدد الشركات وخضوعها للمنافسة.

✓ **حوافز التجارة:** تفرض الدول المضيفة إجراءات حمائية للشركات الأجنبية من أجل اجتذابها ومن هذه الإجراءات سياسة الحماية الجمركية التي تحد من استيراد السلع المماثلة لتلك التي تنتجها تلك الشركات فضلا عن منحها امتيازات وإعفاءات ضريبية مثل ضريبة الدخل وتحويل الأرباح وغيرها، ولما تمتاز به هذه الشركات من إمكانات مادية وتكنولوجية، كل هذه الظروف وغيرها تجعل من الشركات الأجنبية شركات احتكارية وتتمتع بقدرات الإنتاج الكبير وتنوع السلع من حيث الجودة ولها القدرة المالية في تخصيص مبالغ ضخمة في مجالات البحث والتطوير مما يجعلها شركة احتكارية بدلا من خضوعها للمنافسة في بلدها الأم هذه الصفة الاحتكارية تمكنها من تعظيم الأرباح كونها المسيطرة على السوق.

✓ **عوامل الكلفة:** من دوافع المستثمر الأجنبي هو تخفيض التكاليف قدر الإمكان من أجل الحصول على أعلى الأرباح ومن العوامل التي تساهم في تخفيض التكاليف هي:

¹المرجع السابق، ص ص 46-48.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

❖ البحث عن الموارد: تسعى الشركات الأجنبية إلى البحث عن الموارد الطبيعية والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها الدول المضيفة وأهم هذه الموارد هي الموارد الطبيعية كالنفط والغاز وخامات الحديد كذلك المواد الزراعية الأولية كالقطن وغيرها إذ أسعارها في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة.

❖ البحث عن الأيدي العاملة الرخيصة: تتصف العديد من الصناعات بأنها كثيفة العمل أي تحتاج إلى أيدي عاملة رخيصة الأجر وأغلب الدول النامية تعاني من البطالة هذا ما يشجع المستثمر الأجنبي في تحديد موقع المشروع الاستثماري الذي تكون فيه أجور العمل منخفضة، فضلا عن ذلك انعدام أو ضعف التنظيمات النقابية التي تتدخل في تحديد أجور العاملين ويعد ذلك سببا إضافيا في انخفاض أجور العمل.

❖ عوامل النقل: تعد عوامل النقل سببا في ارتفاع التكاليف إذا ما صنعت السلع في الخارج أما إذا قام المستثمر الأجنبي بتصنيعها داخل حدود الدولة المضيفة سيساهم في تخفيض كلف النقل والذي يؤدي إلى انخفاض التكاليف الكلية وزيادة الأرباح.

❖ البحث عن الكفاءة: إن الدافع للاستثمارات الأجنبية هو كفاءة الإنتاج وتتم هذه الكفاءة بتدنية التكاليف وتعظيم الأرباح وتحسين نوعية المنتج وهذه الأهداف تتحقق من خلال إمكانية الشركات الأجنبية ولما تمتاز به من مزايا احتكارية تستطيع مواجهة الشركات المحلية.

المطلب الثاني: آثار ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

لا ينكر أي شخص وجود أي نفع من الاستثمارات الأجنبية، وكذلك ليس هناك من ينكر أن لهذه الاستثمارات مخاطر تشكل هاجسا كبيرا للمستثمر الأجنبي يضعها في اعتباره قبل إقدامه على استثمار أمواله في أي بلد خارجي، وسوف نقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى آثار الاستثمار الأجنبي المباشر ثم مخاطر هذه الاستثمارات.

الفرع الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

ويمكن حصر بعض هذه الآثار فيما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

أولاً: الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً عظيم الفائدة بالنسبة للمستثمر الأجنبي أو البلد المضيف، ومن ثم فهي تخدم في النهاية مصالح الجميع إذا تمت في الحدود التي تمنع دون تعسف أي طرف في اغتنام العائد منها، وفيما يلي نعرض لأهم الفوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية على الدول النامية كالتالي:¹

المساهمة في تمويل التنمية: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر رافداً مهماً لمصادر التمويل الأخرى في الدول النامية و يعمل على توفير التقنية والإدارة في هذه الدول. وكلاهما يزيد من إنتاجية رأس المال، كما يمكن من الحصول على تقنية جديدة تساعد على الوصول إلى الأسواق العالمية ويعزز من المنافسة في الأسواق الداخلية، وكل ذلك يضمن تنوعاً واسعاً في التنظيم والإنتاج والتسويق ويعمل على تسهيل انتقال السلع والخدمات ورأس المال والتقنيات بين الدول.

التأثير على الإنتاج والتوظيف: يترتب على الاستثمار الأجنبي إنتاج كميات أكبر ونوعية أجود من السلع والخدمات، فالاستثمار الأجنبي يؤثر بصورة إيجابية في الإنتاج وزيادة فرص التوظيف، ويؤدي إلى خلق فرص عمل ودخول جديدة، وزيادة في العمالة بسبب تصدير السلع، ويعمل على تحسين مستوى المعيشة للناس، كما أن رأس المال الأجنبي يعتبر ضرورة اقتصادية ملحة لدفع عجلة التنمية في البلدان النامية، وتوسيع وتطوير قاعدة الإنتاج، كما يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً مهماً في تغيير الهيكل الاقتصادي وتحديثه وزيادة قدرة الاقتصاد المحلي على توليد الدخل والإنتاج وإدخال طرق جديدة في الإنتاج واستغلال مصادر جديدة للمواد الأولية والنهوض بالصناعات المحلية وتطويرها.

التأثير على ميزان المدفوعات: ويظهر أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال في الدولة المضيفة، وذلك من خلال لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية، ومن ناحية أخرى تسهم الأموال الأجنبية في تزويد البلاد النامية بالصرف الأجنبي اللازم للوفاء باحتياجات عملية التنمية الاقتصادية.

نقل التكنولوجيا: تقوم الاستثمارات الأجنبية بدور مهم في نقل التكنولوجيا المتقدمة والعصرية إلى الدول النامية وتدريب الكادر الوطني على استخدامها، إضافة إلى تقديم الخبرة والمعرفة الفنية، ويتم ذلك عن طريق اتفاقات المعونة الفنية بين الدول النامية والدول المتقدمة، كما أن الاستثمارات الخاصة قد تحمل معها مستوى متقدماً من

¹ عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص ص 21-23.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

التكنولوجيا يمكن الدول النامية من الاستفادة من هذا التطور التكنولوجي، ونقل التكنولوجيا قد يتم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك عندما ترخص الشركات الأجنبية للشركات المحلية باستخدام التكنولوجيا الخاصة بها ، أو بصورة غير مباشرة من خلال التعاملات المشتركة (المشروعات المشتركة) بين الشركات الأجنبية والمحلية، كما أن الشركات المحلية قد تجد نفسها تحت ضغط المنافسة المفروضة عليها من قبل الشركات الأجنبية مجبرة على تطوير قدراتها التكنولوجية.

إضافة إلى الآثار الايجابية السابقة فإنه يمكن للاستثمارات الأجنبية أن تحقق آثارا أخرى في الدول النامية، وذلك كالاتي:

✦ يترتب على تدفق الاستثمارات الأجنبية دعم قطاع التصدير في الدول النامية وخلق أسواق جديدة للتصدير و زيادة الصادرات، مما يؤدي إلى تقليل العجز في الميزان التجاري للدول النامية.

✦ تدريب العمالة و زيادة دخلها، حيث أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة تساعد في إيجاد فرص جديدة للعمالة بين أبناء الدول المضيفة لهذه الاستثمارات، فضلا عن المساهمة في تدريب و تطوير هذه العمالة فنيا.

✦ يساهم الاستثمار الأجنبي في تجديد البنية الداخلية للدول المضيفة، وذلك من خلال تفكيك الأوضاع غير المستقرة، فالاستثمار الأجنبي يتجه نحو الدول التي تتعهد بتحقيق أوضاع سياسية واقتصادية وقانونية وإدارية شفافة ومستقرة.

ثانيا: الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية

إن للاستثمارات الأجنبية المباشرة سلبيات وعيوب خاصة إذا لم تحسن الدول المضيفة استخدام وتوجيه هذه الاستثمارات نحو الأهداف التي تسعى هذه الدول إلى تحقيقها، وتتمثل الآثار السلبية لهذه الاستثمارات في الآتي:¹

التأثير على ميزان المدفوعات: إذا كان الاستثمار الأجنبي يؤثر بصورة ايجابية أولية على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة من خلال زيادة حصيله الدولة من النقد الأجنبي، إلا أن ذلك التأثير غالبا ما يكون سلبيا وذلك لعدة أسباب أهمها ما يلي:

¹المرجع السابق ، ص ص 24-27.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

◀ قد يؤدي رأس المال الأجنبي إلى تنمية موارد الدولة المضيفة وإزالة العجز في الصرف الأجنبي، إلا أنه قد يترتب على ذلك خروج رأس المال الأجنبي من الدول المضيفة على شكل أرباح وفوائد.

◀ قد يؤدي زيادة الدخل إلى الزيادة في استهلاك سلع الصادرات أو زيادة الواردات، وذلك من شأنه زيادة الجانب المدين في ميزان المدفوعات، مما يترتب عليه حدوث العجز مرة أخرى.

السيطرة على الاقتصاد الوطني : إذا كان من شأن رؤوس الأموال الأجنبية أن تحقق للدول المضيفة بعض المزايا من الناحية الاقتصادية، إلا أن زيادة هذه الأموال قد يؤدي إلى تضخمها وتركزها في أيدي قليلة، مما يؤدي إلى السيطرة على الاقتصاد الوطني، كما يمكن أن توجه هذه الأموال لتحقيق مصالح متعارضة مع المصالح الوطنية أضراراً بها، كإغراق السوق بمنتجات صناعية رخيصة لا تقوى الصناعات المحلية على منافستها، مما يؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية.

القضاء على الصناعة في الدول النامية: الاستثمارات الأجنبية تجعل الدول النامية تتخصص في إنتاج المواد الخام والمواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية، وهذا التخصص في إنتاج المواد الأولية يؤدي إلى عدم إمكان نشوء صناعة حديثة في الدول النامية، كما أن الدول المصدرة لرأس المال تتمتع بكافة الفوائد المتحققة من إنتاج المواد الخام والأولية، لما يترتب عليه من تخفيض ثمن تلك المواد من جهة، وحصول تلك الدول على كل ما تحتاج إليه منها من جهة أخرى، في الوقت الذي تقوم فيه الدول المتقدمة باحتكار السلع المصنوعة والتحكم في أثمانها، الأمر الذي يصبح معه معدل التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية المنتجة للمواد الأولية.

القضاء على المنشآت و السلع المحلية: يمكن للاستثمارات الأجنبية بما لها من قدرة تنافسية قوية أن تؤدي إلى القضاء على المنشآت والسلع المحلية المماثلة وتبعدها عن سوق المنافسة، نتيجة استخدام هذه الاستثمارات لفرن إنتاجي وتكنولوجي متطور وكثيف رأس المال، مما يؤدي إلى زيادة حدة مشكلة البطالة في الدول النامية.

زيادة أعباء الدول النامية: تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى زيادة الأعباء التي تتحملها الدول النامية لجذب هذه الاستثمارات، وتتمثل هذه الأعباء في الإعفاءات الضريبية والتخفيضات الجمركية، مما يؤدي إلى نقص في الإيرادات الحكومية نتيجة تلك الإعفاءات.

التدخل في الشؤون الداخلية : يمكن أن تشكل الاستثمارات الأجنبية المتمثلة في الشركات متعددة الجنسية خطراً وتحدياً لسيادة الدول، فقد تتدخل هذه الشركات في الشؤون الداخلية للدول النامية بشكل يعرض الاستقلال

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

السياسي لهذه الدول للخطر، خاصة إذا ما تعرضت مصالح هذه الشركات للخطر من جراء سياسات الحكومات الوطنية، وهناك وقائع كثيرة تثبت استخدام الدول المصدرة لرأس المال لأساليب تهدف إلى فرض إرادتها السياسية على هذا البلد النامي أو ذاك.

الفرع الثاني: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من المخاطر، وسنقوم فيما يأتي الإشارة إلى هذه المخاطر:

أولاً: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة

تتمثل هذه المخاطر فيما يلي:¹

1. بمجرد ما يبدأ المستثمر بعملية التسويق الفعلي للمنتجات، يبدأ بتحويل عوائده إلى الخارج على شكل نقد أجنبي وبالتالي استنزاف احتياطات البلد من النقد الأجنبي (فمن شروط قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حرية تحويل الأرباح إلى الخارج). وبالتالي حدوث عجز في موازين مدفوعات الدول المضيفة على المدى الطويل في حالة الخروج المتواصل للفوائد والأرباح (تحويل العملة الصعبة إلى الخارج).
2. أغلب المشاريع التي يقيمها المستثمرون الأجانب تكون في مجال السلع الخدمية والاستهلاكية فقط، حيث الربح السريع والوفير، الذي لا يخدم البلد المضيف كثيراً، وينقادون الاستثمار في الصناعات الإستراتيجية والثقيلة.
3. إن تدخل حكومات الدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إدارة الشركات متعددة الجنسيات وتوجيهها لخدمة أهدافها التوسعية، يؤدي إلى خروج هذه الشركات عن سيطرة الدول المضيفة .
4. استنزاف الثروات الوطنية والمواد الأولية للبلد المضيف، فالشركات المتعددة الجنسية تستخدمها بشراهة وكثرة لإنتاج أقصى ما يمكن إنتاجه ولا تراعي في ذلك الاستعمال العقلاني ولا المحافظة على ثروات الأجيال القادمة خدمة للتنمية المستدامة .
5. مخاطر تغير القوة الشرائية لوحدة النقد وقد تنشأ عن تقلب أسعار صرف العملة الأجنبية.
6. التعرض للالتزامات والهزات الاقتصادية العالمية، لارتباط السوق المحلي بالأسواق الدولية.

¹ عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 101، 102.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

7. طلب ضمانات عالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للسوق المحلي والتي قد تمس حتى بالسيادة الوطنية.

8. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة يؤدي أولاً إلى تراجع واندثار الصناعات المحلية وثانياً إلى موت المنتج المحلي، لأن الاثنين لا يستطيعان منافسة ومقاومة المنتج الأجنبي الذي يتميز بالجودة والتنوع.

9. بعد تموقع الاستثمار الأجنبي المباشر في السوق المحلي وإكمال استثماراته فإنه يعمد إلى الاقتراض من البنوك المحلية وبالتالي يستعمل الإمكانيات المحلية للبلد عوض تدعيم هذه الإمكانيات للبلد من الخارج.

10. التدخل في القرار السياسي للبلد المضيف، حيث عند انتهائهم من هيمنتهم على الاقتصاد يبدوون في توجيه القرار السياسي للبلد بما يخدم مصالحهم، عن طريق الضغط على حكومات هذه البلدان لتقديم مزيد من التنازلات.

11. التخوف من فقدان السيطرة على بعض الصناعات الوطنية والحساسة مثل الاتصالات والنقل والتمويل وصناعة السيارات والصناعات البترولية والالكترونيات، بحيث ينظر كثير من أصحاب القرار أنه تبقى هذه الصناعات تحت السيطرة الوطنية.

12. الرغبة في السيطرة والتحكم في التكنولوجيات الدقيقة من طرف الشركات المتعددة الجنسية بغية الهيمنة والسيطرة على أسواق البلدان المضيفة وبالتالي زيادة نفوذها في العالم.

13. بالرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة، فإن هناك ممارسات من جانب بعض الشركات الأجنبية تعمل على الحد من صادرات فروعها في الدول المضيفة لمنعها من منافسة الشركة الأم في الأسواق الدولية، أو قد لا تسمح لفروعها في الدول المضيفة بالتصدير إلا للأسواق معينة وفقاً لما يسمى بالشروط التقييدية .

14. يعتمد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات على نظام سعر الصرف المعمول به في الدول المضيفة، ففي ظل أسعار الصرف المرنة فإن أي اختلال بين العرض والطلب على العملات الأجنبية يتم تصحيحه عن طريق تعديل سعر الصرف، أما إذا كانت الدولة تطبق أسعار الصرف الثابتة فإن صافي الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية الناتج من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الفائض أو زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

ثانياً: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به

هناك مجموعة من المخاطر التي يواجهها الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن وراءه الدول القائمة به تتمثل في:¹

﴿ خطر حجم السوق في الدولة المضيفة:

حيث لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالنتائج المحلي الإجمالي.

﴿ خطر التضخم:

تعكس ارتفاع معدلات التضخم حالة عم استقرار في السياسة الاقتصادية، وهذا ما لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل.

﴿ خطر تغيرات سعر الصرف:

والمتمثل في درجة المخاطر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المترتبة على تغيرات سعر الصرف، من خلال أن التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المضيف وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر يكون ناتج صرفها أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجه المستثمر الأجنبي، مما يدفع إلى تخفيض الاستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلاً في هذه الدولة.

﴿ البنية الأساسية:

تعد البنية الأساسية غير المتكاملة واليد العاملة غير المدربة بشكل كفاء عناصر طرد للمستثمرين الأجانب.

﴿ الاستقرار السياسي:

يتولد عن عدم الاستقرار السياسي تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في ذلك البلد.

¹المرجع السابق، ص 103-105.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمارات الأجنبية المباشرة

كما تبقى أهم مخاوف المستثمر الأجنبي عند مباشرته الاستثمار في الدول المضيفة هي:

✦ **نزاع الملكية** : يذهب البعض إلى تعريف نزاع الملكية بأنه " الإجراء الذي تتخذه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة لنزع ملكية أموال عقارية مملوكة لأشخاص خاصة، تحقيقاً لدواعي الصالح العام، بموجب قرار إداري يصدر عن الجهة المختصة ". وهو إجراء قد تستعمله الدول المضيفة في أي وقت.

✦ **المصادرة** : المصادرة إجراء تتخذه السلطة العامة في الدولة وتستولي بمقتضاه على ملكية كل أو بعض الأموال أو الحقوق المالية المملوكة لأحد الأشخاص وذلك دون أداء أي مقابل.

كما عرف بعض الفقه المصادرة بأنها أخذ الممتلكات الخاصة من قبل الدولة بدون تعويض، مهما يكن شكل ذلك وبموجب أي اسم ينفذ. وهو حق لأي بلد يستعمله متى دعت الضرورة لذلك.

✦ **التأميم** : يستعمل التأميم في بعض الدول كوسيلة للحصول على ملكية الغير خاصة في الدول ذات التوجه الاشتراكي سابقاً. فهو "إجراء يقصد به نقل ملكية مجموعة من الأموال التي تكون في صورة مشروع إلى الأمة، إما بهدف القضاء الشامل على كافة مظاهر الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، تلافياً للاستغلال ويسمى (التأميم الأيديولوجي)، أو لمجرد القضاء على سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على الاقتصاد الوطني (التأميم الإصلاحى). وهو غير عملي حالياً منذ انهيار المعسكر الاشتراكي.

خلاصة الفصل:

يتضح لنا من خلال دراستنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي طويل الأجل وهو مصدر من مصادر التمويل الدولي بديل عن المديونية، كما يترتب على هذا النوع من الاستثمارات نقل الموارد المالية والاقتصادية والخبرات الفنية والتكنولوجية المتطورة إلى البلد المضيف، الأمر الذي جعله مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. غير أن الاستفادة منه لا تكون إلا من خلال توفير مختلف العوامل والمحددات اللازمة لاستقطاب المستثمر الأجنبي وتحفيزه على ذلك، لما له من آثار ايجابية من بينها آلية لتصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات ووسيلة للقضاء على البطالة، وبالرغم من كل هذا فإنه لا يخلو من بعض الآثار السلبية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبطالة

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

تمهيد:

تعتبر البطالة من أكثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تهديدا لاستقرار المجتمعات بوجه عام والمجتمعات النامية بوجه خاص، فهذه الظاهرة تتعكس في تبعات سلبية على المجتمعات وتطل عليهم في شكل جرائم بأنواعها وفي شكل اضطرابات نفسية وعصبية على المتعطلين وما إلى ذلك من مشاكل اجتماعية بين الأسر تصل إلى حالة التفكك والانفصال.

ومن هنا فإن ظاهرة البطالة التي تترك أيضا آثارا اقتصادية سلبية على المجتمعات لابد من أن تحظى بعناية خاصة من طرف السلطات المعنية لإيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء أو التخفيف من حدتها.

وعليه ومما سبق سنحاول تقديم فهما موضوعيا لطبيعة مشكلة البطالة من خلال المباحث التالية:

سنتناول في المبحث الأول عموميات حول البطالة.

أما المبحث الثاني سنتطرق إلى النظريات المفسرة للبطالة، آثارها وآليات علاجها.

وفي المبحث الثالث سنوضح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

المبحث الأول: عموميات حول البطالة

تمثل البطالة أعظم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية عبر تاريخ الفكر الاقتصادي فهي التي تسبب المتاعب والاضطرابات المختلفة للأفراد والحكومات، مما لها من آثار سلبية على النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي على حد سواء لأنها تتسبب في تعكير صفو حياة الأفراد وتثير القلق في المجتمعات فتؤدي إلى زعزعة استقرار الفرد الذي يصطدم بالبطالة.

وعليه ومما سبق سنحاول في هذا المبحث التعرف على ظاهرة البطالة من خلال فهم معناها وأنواعها وأسبابها.

المطلب الأول: مفاهيم عامة للبطالة

لا يزال مصطلح البطالة من المفاهيم المعقدة والمتشابهة والتي تلقى الكثير من الخلاف عند محاولة تعريفها. وفي هذا المطلب سنحاول تقديم بعض التعاريف للبطالة لمجموعة من المفكرين الاقتصاديين.

الفرع الأول: تعريف البطالة

1. يرتبط مفهوم البطالة أساسا بالقدرة، الرغبة والبحث عن العمل، ويمس الفئة النشيطة أو القوى العاملة، وتختلف تعريف البطالة من منظمة إلى أخرى، ومن تشريع إلى آخر إلا أنها تصب في اتجاه واحد، لذا سيتم التركيز على تعريف منظمة العمل الدولية للبطال، والذي يعرف على النحو التالي:¹
"البطال هو كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه، وبيحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، شريطة أن يجد هذا العمل". ينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى البطالين الذين سبق لهم أن عملوا واضطروا لتركه لسبب أو لآخر.
2. تعرف البطالة على أنها "التعطل" الإجمالي -أو الاختياري في بعض الأحيان -جزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة هذه القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج".²

¹ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 45.

²هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، الأردن، 2000، ص 145.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

3. تعرف البطالة على أنها "عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه إلا أن هذا التعريف لا يعتبر جامعا مانعا لمعنى البطالة حيث هناك من هو محسوب على حجم البطالة وينضم إلى جيوش العاطلين عن العمل و هو لا يرغب في العمل حتى وإن وجد مثل المتسول، وهناك من العاطلين من لا يبحث عن العمل بجدية مطلقة كما أن المرضى غير القادرين في وقت من الأوقات على العمل قد يصبحون قادرين عليه بعد مدة"¹.

4. المفهوم العلمي للبطالة: يمكن تعريف البطالة وفقا للمفهوم العلمي بأنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا و/ أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه.

ووفقا لهذا المفهوم يوجد بعدين للبطالة

✓ **البعد الأول:** هو عدم الاستخدام الكامل للقوى العاملة.

✓ **البعد الثاني:** هو عدم الاستخدام الأمثل لها.

5. المفهوم الرسمي للبطالة: وفقا لهذا المفهوم تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة.²

يمكن تعريف البطالة وفقا للمعيار الرسمي على أنها تلك البطالة التي تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له -بالنوع والمستوى المطلوبين- وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.

و يلاحظ أن هذا التعريف هو المنفق عليه دوليا، ويقضي أن تتوفر فيه المعايير الثلاثة الآتية -معا- كي يعد الفرد عاطلا خلال فترة البحث:³

أن يكون الفرد بدون عمل: ويدخل تحت هذا المعيار الأفراد الذين تجاوزت أعمارهم السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا، ولا يعملون سواء كان ذلك بمقابل أجر أم لحسابهم الخاص.

¹ مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص 237.

² بن طجين محمد عبد الرحمان ، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010/2011، ص 10.

³ المرجع السابق ، ص 11.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

﴿ أن يكون الفرد متاحا للعمل: يتضمن الأفراد الذين يرغبون في العمل ومستعدون له بأجر أو لحسابهم الخاص خلال فترة البحث.﴾

﴿ أن يكون الفرد باحثا عن العمل: ويقوم هذا المعيار على أن يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر أو لحسابه الخاص.﴾

ومما سبق وانطلاقا من التعاريف السابقة الذكر يمكن إعطاء تعريف شامل للبطالة بأنها:

"عبارة عن أشخاص عاطلين عن العمل والذين تتوفر لديهم القدرة والتأهيل العلمي للقيام بالعمل ورغم البحث المستمر عن العمل إلا أنهم لم يجدوا أي فرصة تتناسبهم".

الفرع الثاني: قياس البطالة

يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في الدولة ما مؤشرا ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى "معدل البطالة"¹، فهذا الأخير يشكل مؤشرا هاما يقيس نسبة عدد المتعطلين إلى القوة العاملة.

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / القوة العاملة "العاملون+العاطلون عن العمل") X 100

ويعتبر هذا المعدل أحد المقاييس الرئيسية للأداء الاقتصادي، لهذا تعتمد السياسات الاقتصادية على إبقاء

هذا المعدل منخفضا قدر الإمكان. كما يعتبر مؤشرا واضحا للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما وبرغم ذلك فإنه غالبا ما تكون هناك صعوبة في تحديد ما يعكسه هذا المعدل بالضبط. حيث أن معدل البطالة يعكس مجموعة مركبة من اختيارات الأفراد، والإجراءات التنظيمية التي قد تتغير بمرور الوقت.²

ومن الأهمية بإمكان أن نشير هنا إلى الملاحظات الآتية:

¹ الزغبي هيثم، حسن ابو الزيت، مرجع سبق ذكره، ص 145.

² حنان بقاط، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007/2006، ص ص 5، 6.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

أولاً . تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي:¹

✦ الفئة العمرية المحددة في التعريف وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصادياً.

✦ الفترة الزمنية المحددة للبحث عن عمل، وذلك أن بعض الدول تحدها بأربعة أسابيع كما في الولايات

المتحدة الأمريكية مثلاً، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأُسبوعين في كندا حتى يحسب الفرد متعطلاً.

✦ كيفية التعامل إحصائياً مع الخريجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.

✦ تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث تعتمد بعض الدول على تعداد السكان

فيها، بينما يعتمد بعضها الآخر على مسح العمل كعينات، ودول أخرى، تلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين.

ثانياً . لقد تعرض احتساب معدل البطالة بهذه الطريقة إلى عدة انتقادات وهذا لعدة أسباب نذكر منها:²

✦ قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من المعدلات الحقيقية لأنه لا يوجد في هذه الطريقة ما يؤكد أن الأشخاص غير المستخدمين فهم فعلاً مستمرين بالبحث عن العمل أي هم ليسوا من العمال اليائسين.

✦ يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود أي أن استخدامهم غير كامل إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية وهو ما يطلق عليه بالبطالة المقنعة. أو لكونهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع والسبب في ذلك هو أن أصحاب العمل غالباً لا يفرطون بعمالهم المدربين أو الماهرين بمجرد انخفاض الطلب على إنتاجهم وإنما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة الاقتصادية وهم يمثلون إمكانيات فائضة وغير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية.

✦ لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة أو بالنسبة للأعمار المختلفة أو بالنسبة للرجال أو النساء. لذا يستحسن العمل على احتساب معدلات جزئية للبطالة وذلك حسب

¹ محمد السيد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص 278، 279.

² حنان بقاط، مرجع سبق ذكره، ص 7.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

الفئات الاجتماعية المختلفة والقطاعات الاقتصادية المتنوعة كالقطاع الصناعي أو الزراعي أو التجاري لفئات الأعمار المنفصلة للقوة العاملة للوقوف على الوضع الحقيقي للبطالة وتأثيراتها الاجتماعية.

لا تعتمد آثار البطالة في المجتمع على معدل البطالة فحسب وإنما أيضا على الفترة التي يبقى العامل خلالها بدون عمل. فكلما تطول هذه الفترة تكون تأثيرات البطالة أكثر حدة ومأساوية.

وعلى الرغم من بساطة هذا المقياس واتصافه بعدم الدقة إلا أنه أكثر مقاييس سوق العمل انتشارا، وهو المقياس الذي تأخذ به الدول كافة، وكذلك منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول المختلفة، وفي داخل الدولة الواحدة على مدى الفترات الزمنية المختلفة رغم الانتقادات السابقة.

المطلب الثاني: أنواع البطالة

هناك أنواع عديدة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها والتي نذكرها فيما يلي:

البطالة الدورية:

جاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالدورة الاقتصادية، وهي التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي في الدولة وتمثل السبب الرئيسي لهذه البطالة في التحول من الازدهار والرواج إلى حالة الركود والكساد،¹ فالبطالة الدورية في تعريف الأمم المتحد هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة.²

وعلى هذا الأساس فإن البطالة الناشئة عن التقلبات الاقتصادية تسمى بالبطالة الدورية وهي بطالة إجبارية لا إرادية. ويعمل الاقتصاديون على عدم تدني مستويات الإنتاج والاحتفاظ بمستوى نشاط ملائم يسمح بالتقليل من حجم البطالة أو عدم ظهورها وهو أمر يصعب تحقيقه.³

البطالة الاحتكاكية :

تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد بدون عمل يبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها، في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمارهم ومهاراتهم ولكن لم يلتحقوا

¹مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل "التجربة الجزائرية"، دار الحامد، الأردن، 2008، ص 234.

²خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي "المشكلة و الحل"، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004، ص19.

³ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص51.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

بها لعدم معرفتهم بهذه الوظائف الشاغرة أو بأماكن وجودها، أي أن البطالة الاحتكاكية تشير إلى فترات الانتظار "التي عادة ما تكون قصيرة الأجل" بدون عمل بحثاً عن وظيفة شاغرة هي موجودة أصلاً ولكن لم يتم التعرف عليها بعد.¹

ويتوقف طول فترة البطالة الاحتكاكية على عدة عوامل منها:²

☑ مستوى الأجر النقدي الذي يتوقع الأفراد الحصول عليه من هذه الوظيفة، حيث من المتوقع كلما زاد مستوى الأجر أو العائد من الوظيفة كلما قصرت فترة البحث عن وظائف وبالتالي تقل البطالة الاحتكاكية والعكس صحيح، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كلما كان البحث لفترة أطول يحقق الوصول على وظيفة ذو عائد أعلى، كلما طالت فترة البطالة زاد معدلها.

☑ مستوى الأجر العيني المتوقع الحصول عليه من خلال هذه الوظيفة بمعنى ما يحصل عليه الأفراد من إعانات وتأمينات اجتماعية وصحية وغيرها عند قبولهم العمل بوظيفة معينة فكلما زاد مستوى الأجر العيني المتوقع الحصول عليه من وظيفة ما كلما توقعنا أن يقل معدل البطالة الاحتكاكية والعكس صحيح.

☑ درجة الاستقرار في هذه الوظيفة، بمعنى هل هي دائمة أم لا؟ وذلك أنه كلما زادت درجة الاستقرار في الوظيفة كلما قل معدل البطالة الاحتكاكية والعكس صحيح.

☑ درجة الاستقرار الاقتصادي في الدولة أي أنه كلما كانت الدولة مستقرة اقتصادياً كلما قلت فترة البحث عن الوظيفة المناسبة وقل معدل البطالة الاحتكاكية والعكس صحيح.

☑ نقص في المعلومات المتوفرة للأفراد المتعطلين عن الوظائف الشاغرة الملائمة لهم، أو النقص في المعلومات لدى رجال الأعمال عن الأفراد المتعطلين ذو المؤهلات الملائمة للوظائف الشاغرة لديهم فمن المتوقع كلما كان نقص في المعلومات زادت البطالة الاحتكاكية.

☑ تكلفة البحث عن الوظيفة المناسبة والمرغوب فيها حيث من المتوقع أنه كلما زادت تكلفة البحث عن وظيفة أفضل كلما قل معدل البطالة الاحتكاكية.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد أحمد مقلد، النظرية الاقتصادية الكلية، بدون ذكر دار النشر، مصر، 2004، ص 235.

² أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص 265، 266.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

البطالة الهيكلية:

تعرف البطالة الهيكلية على أنها حالة تعطل في أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات الهيكل الاقتصادي القومي عن طبيعة ونوع العمالة المتوفرة، وتقترب إلى حد ما فكرة البطالة الهيكلية من البطالة الاحتكاكية في أن تطور وسائل الإنتاج وتقدمها قد يؤدي إلى الاستغناء عن بعض أفراد القوة العاملة، إلا أن معيار التفريق بين النوعين هو أن البطالة الاحتكاكية بطالة مؤقتة تنتهي بالحصول على عمل جديد، أما البطالة الهيكلية فالوضع مختلف حيث نجد شريحة من الموظفين أن إمكاناتهم ومؤهلاتهم لم تعد مناسبة للمجتمع بسبب تغير هيكل الاقتصاد ككل مما يجعل العطل أمرا طويلا نسبيا، هذا إذا ما اختاروا إعادة التأهيل والتأقلم مع الوضع الجديد.¹

وعموما تنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة منها:²

❖ زيادة النمو الاقتصادي ودرجة التحديث التقنية تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة، ويؤدي ذلك إلى زيادة العمليات والمدخلات وتنوعها مما يؤدي إلى التغير في هيكل الطلب على المواد الخام، العمالة، رأس المال، المنتجات... الخ

❖ التغير الهيكلي في سوق العمل الناتج عن دخول يد عالمة جديدة من الشباب لا تتوفر فيهم الشروط والمؤهلات التي تتطلبها الوظائف المتاحة.

❖ الاستثمار الأجنبي في الدول النامية للاستفادة من انخفاض التكاليف بسبب توفر المواد الأولية الخام، اليد العاملة الرخيصة، الامتيازات الضريبية وعدم تحمل تكاليف التلوث البيئي... الخ. وينتج عن ذلك بطالة هيكلية للعمال الذين كانوا يشتغلون بها في البلد الأم.

البطالة السافرة " الظاهرة ":

وتسمى أيضا بالصريحة وهذا النوع من البطالة تتمثل بالشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه، يرجع تزايد هذا النوع إلى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع، والبطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية ودورية وهيكلية ومدتها الزمنية قد

¹ خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، 2000، ص 268.

² ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص ص 52، 53.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

تطول أو تقصر حسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري.¹

البطالة الموسمية :

تحدث هذه البطالة بين عمال بعض المهن التي يتصف العمال فيها بالموسمية، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم معينة ويضعف في مواسم أخرى. ² أي هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة إ انكماش الطلب على سلع معينة خلال فترات معينة غير مواسم ازدهارها ونمائها، حيث يكون لبعض السلع والخدمات مواسم تزدهر فيها وباقي السنة يتراجع خلالها الطلب على تلك السلع، الأمر الذي ينخفض معه الطلب على القوى العاملة المستخدمة في إنتاج تلك السلع ومثال ذلك موسم المنتجات الصيفية أو المنتجات الشتوية....³

البطالة المقنعة :

وهي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئاً تقريباً، وبحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض. فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو، من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل، أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجراً، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئاً إلى الإنتاج،⁴ وعلى هذا فإن تشغيل هؤلاء العمال يعني أنهم في حالة بطالة مقنعة لأنهم لن يضيفوا شيئاً للناتج الكلي، بل على العكس من ذلك فإن الاستغناء عنهم سوف يؤدي لزيادة الناتج الكلي وخاصة إذا كانت الإنتاجية الحدية لهم سالبة.

وتظهر البطالة المقنعة بوضوح في حالة الإنتاج الزراعي وشركات القطاع الحكومي وخاصة في الدول النامية حيث تتكدس المكاتب الحكومية بعمالة تزيد عن حاجة العمل بكثير.⁵

¹مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 236.

²أحمد الأشقر ، الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة ، عمان ، 2006 ، ص 301.

³هيثم الزعبي ، حسين ابو الزيت ، مرجع سبق ذكره ، ص 148.

⁴رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص 29.

⁵محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 223.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية:

يقصد بالبطالة الاختيارية الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض اختياره وإرادته حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به، إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ "مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة"، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى وظروف عمل أحسن. فقرار التعطل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل.

أما حالة البطالة الإجبارية فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره، وهي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسري، رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصاً للتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنه وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد، وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية.¹

المطلب الثالث : أسباب ظهور البطالة

لم تعد العوامل الاقتصادية هي المحدد لظهور البطالة بل أصبحت العوامل غير الاقتصادية أيضاً ذات أهمية مساوية وأن أسباب ظهور البطالة أبعد من أن تكون مؤقتة بل قد تكون ممتدة من فترة طويلة قبل ظهورها ولذا فإن أسبابها تكمن في خلل في أكثر من محور من المحاور التالية:²

المحور الأول: محور القوى البشرية

تحتاج الدولة في كل مجال وعلى كل مستوى عدداً من الأفراد التي يتم الاعتماد عليها في تحريك وتطوير الاقتصاد الوطني، لذا كان الاهتمام بالقوى البشرية قوياً في كافة المجالات وعلى كل المستويات، وفي هذا المجال لا بد من دراسة تأهيل القوى العاملة في الاتجاه المطلوب، والعمل على مراجعة تدريبها من حين لآخر وإعطاء أهمية كبيرة لعملية التدريب ومنه التطوير المستمر لمجالات التعليم لملاحقة التطور العلمي والتكنولوجي.

¹ رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 29 ، 30.

² مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 250 ، 251.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

إن الإنتاج هو الهدف والوعاء الذي تتصهر فيه مجهودات الأمة ككل من أجل تقديم سلع وخدمات مطلوبة داخل الوطن أو خارجها، وإن زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وإتاحة فرص العمل ومنه رفع المستوى المعيشي للسكان، كما أن التكنولوجيا لها أثر على تخطيط القوى العاملة، فبدون إدراك المعارف لا يمكن اختيار التكنولوجيا الملائمة وبدون دراسة سوق العمل من إنتاجية الكم والكيف لا يمكن الاختيار بدقة السلع والخدمات التي يتم التركيز عليها ولا يمكن تحديد مواصفاتها وأسعارها في مختلف الأسواق المنافسة. كما أن عدم الربط بين التعليم والتسريح والتمويل والتدريب من جهة وتكنولوجيات الإنتاج من جهة أخرى تؤدي إلى العجز والحد من مواجهة المشاكل أما بالنسبة للقوى البشرية فلا بد من المشاركة في تحديد المستوى المعرفي والأسلوب التعليمي لمؤسسات التعليم وطرق التكوين وذلك من أجل ملائمة تأهيل الخريجين لمتطلبات بناء القدرة التكنولوجية الذاتية المتجددة.

المحور الثاني: المعلومات والمعرفة

إن جمع المعلومات والمعرفة هي من الأساسيات الهامة لوضع الاستراتيجيات اللازمة للقضاء على الخلل في وجود البطالة، ومن بين هذه المعلومات:¹

◀ محاولة معرفة جميع البيانات التي تعطي مؤشرات تساعد على التحليل اللازم سواء على المستوى الوطني أو مستوى كل قطاع.

◀ معرفة ووضع تصورات في مختلف المجالات وتحديد العوامل المؤثرة فيها على أن يتضمن ذلك الآليات المستخدمة لتحقيق عملية التطور في البلدان الأكثر تطورا مع المراجعة المستمرة لإحداث التطور وضوابطه وأساليب تحقيقه.

◀ الاستفادة بتجارب الآخرين في معرفة أسباب البطالة ومدى تكيف خطة للقضاء عليها.

◀ محاولات التعرف على الأداء وأسلوب العمال ومستوى ومعدل تطوره في الدول المختلفة ووسائل التوصل إلى المستويات العالية وضوابطه وقوانينه.

¹المرجع السابق، ص 251.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للبطالة، آثارها وآليات علاجها

تحتل البطالة مكانة خاصة في تاريخ الفكر الاقتصادي حيث تعددت التفسيرات والحلول المقترحة مع تعدد آراء المفكرين والمدارس لارتباط هذه الظاهرة بالدورة الاقتصادية واتسام هذه الأخيرة بالتقلبات التي تؤثر مباشرة على النشاط الاقتصادي.

وعليه وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى النظريات المفسرة للبطالة ومن ثم إلى آثارها وأخيرا الآليات الكفيلة لعلاج البطالة.

المطلب الأول: النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة

تكتسب البطالة أهمية بالغة لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي.

سنقوم في هذا المطلب بتقديم مجموعة من النظريات المفسرة لظاهرة البطالة

الفرع الأول: النظريات التقليدية

تتمثل النظريات التقليدية فيما يلي:

النظرية الكلاسيكية:

يركز أصحاب المدرسة الكلاسيكية في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية، وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والطاقت الإنتاجية للاقتصاد. كما يركز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية. ويؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، بمعنى أن "كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له"، أو ما يسمى بقانون المنافذ لـ"ساي"¹.

وتأسيسا على قانون ساي، فإن التوازن الاقتصادي العام لدى الاقتصاديين الكلاسيك هو توازن التوظيف الكامل. فهو الوضع العادي والمألوف والطبيعي، وأن أي توازن يكون دون مستوى التوظيف الكامل لجميع الموارد

¹ وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010، ص 204.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

الاقتصادية والبشرية هو توازن غير مستقر. ومعنى ذلك أنهم افترضوا التساوي الدائم بين الادخار والاستثمار، واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع.¹

كما تعزى البطالة في نظر الكلاسيك إلى العمل الخاطئ لسوق العمل، وفي حالة وجودها فإن آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة، ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح، وهو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار، وبالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصا في ظل التنافس على مناصب العمل والقبول بمستوى الأجور السائدة. نستنتج من ذلك أن الأجور هي عامل أساسي في آليات سوق العمل، إذ أنها تؤثر على عرض وطلب العمل.

ولم يستبعد الكلاسيك في تحليلهم من إمكانية حدوث البطالة الاختيارية، لأن العمال يفضلون التعطل على أن يتقاضوا أجورا منخفضة. إلا أن هذا الوضع لا يتلاءم في حالة الكساد أو غيرها من الحالات التي تفرض على المؤسسات إيجاد طريقة لتسويق منتجاتهم. ولا يتحقق ذلك إلا برفع أجور العمال، مما يساعدهم على اقتناء هذه المنتجات، والذي يؤدي إلى إنعاش الدورة الاقتصادية، على أن يكون رفع الأجور عند مستوى معين دون أن يؤثر على مردودية المؤسسات على الأقل في المدى الطويل.²

النظرية النيوكلاسيكية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن سوق العمل هو سوق تسود فيه المنافسة الكاملة يظهر فيها عنصر العمل حاملا لعدد من الخصائص الذي تميز هذه السوق منها تباين سوق العمل ومرونة الأجور المساواة بين جميع الأفراد وعلمهم التام بأحوال السوق ونبهت إلى وجود بطالة دورية وهيكلية حتمية يتعين معالجتها بأدوات غير سوقية، أما فيما يتعلق بالتصور النيوكلاسيكي من المنظور الكلي فإنه يتحدد من خلال المستوى التوازني للدخل ومستوى التوازن أقل من ذلك ويمكن أن يتحقق ذلك المستوى بالتوظيف الكامل. فهذا يعني أن هناك فائضا في سوق العمل، الأمر الذي من شأنه دفع الأجور، ومن ثم التكاليف والأسعار نحو الانخفاض. وينطوي ذلك على الزيادة في القيمة الحقيقية لعرض النقود، مما يعني انخفاضا في سعر الفائدة وبالتالي زيادة في الاستثمار

¹ رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص 167.

² ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره ، ص 20، 21.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

والتوظيف والدخل. ونتيجة لذلك يصير الوضع التوازني النهائي عند مستوى الدخل وسعر الفائدة وهنا تميل البطالة إلى الاختفاء تلقائياً.¹

النظرية الماركسية :

ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية ونادرة الوقوع، بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي بتفاعل قوى العرض و الطلب، وكل بطالة هي ناتجة عن الزيادة الهامة في حجم السكان نتيجة حتمية للتطورات التقنية.

فبالنسبة للفكر الماركسي الأزمات ما هي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجور لا تتساوى وقيمة الإنتاج. أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور. ومما يزيد الأزمة تفاقمها هو "أن تعمد الرأسمالية بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال، إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة، فتلقى بالعمال إلى البطالة، مما يعني فقدان العامل لقوة شرائه".

وعليه فإن "البطالة هي نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية للتراكم". ويرتبط حجم التشغيل أساساً بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل، إذ أنهم يحولون دون تخفيض أرباحهم أي أنهم يعرضونه بزيادة إنتاجهم مما يؤدي إلى فائض في الإنتاج، خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر يأكل الجزء المخصص للأجور. وبالتالي فإن العمال سوف يستمرون في إنتاج رأس المال وتحقيق تراكمه، بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة.²

النظرية الكينزية:

بعد أن رفض كينز مقولات الاقتصاديين الكلاسيك والنيوكلاسيك فيما يتعلق بأسباب البطالة وسبل علاجها، حيث أن حالة التوظيف الكامل التي ادعى الكلاسيك والنيوكلاسيك بأنها الوضع العادي والمألوف للاقتصاد القومي، ليست إلا حالة خاصة جداً، وأن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل. ولقد توصل كينز بأن الطلب الكلي الفعال "الذي هو طلب متوقع" هو الذي يحدد حجم العرض الكلي، وبالتالي حجم الناتج والدخل والتوظيف. وبناء عليه فإن قوة العمل تكون مستخدمة استخداماً ناقصاً في

¹مدني بن شهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 241.

²وديع طوروس ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 205، 206.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال. وعليه فإن زيادة تشغيل العمال تتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الكلي الفعال، الذي ينقسم عند كينز إلى طلب على سلع الاستهلاك وطلب على سلع الاستثمار.¹

لقد نظر الكلاسيك ومعهم النيوكلاسيك إلى مسألة التعادل بين الادخار والاستثمار على أنها مسألة بديهية وتحقق بصفة تلقائية "طبقاً لقانون ساي". حيث نظروا إلى الادخار والاستثمار على أنهما وجهان لعملة واحدة. الأمر الذي يعني أنهم لم يفرقوا بين طبيعة العوامل التي تتحكم في قرارات المدخرين وتلك التي تتحكم في قرارات المستثمرين. فكل المجموعتين من القرارات تخضع في اعتقادهم لعوامل واحدة.

في حين كينز راح يفرق بين الميل للادخار "ومن ثم الميل للاستهلاك" وبين الميل للاستثمار.

فكلا الميلين عنده يخضعان لعوامل مختلفة. ومع ذلك فإن كينز يرى أن توازن الدخل القومي يتحقق حينما يتعادل الادخار مع الاستثمار أما إذا حدث العكس فإن توازن الدخل لا بد أن يختل.

وفي حالة افتراض أن حجم الادخار زاد عن حجم الاستثمار فإننا نجد حسب المنطق الكينزي أن الطلب الكلي الفعال سوف يقل عن العرض الكلي في هذه الحالة سنجد أن المخزون السلعي في قطاع الأعمال يتزايد عن مستواه الطبيعي، وتتراكم السلع في المحال التجارية، وتنخفض الأسعار، وتقل الأرباح، ويقل الناتج وتتزايد الطاقة العاطلة وتحدث بطالة وينخفض مستوى الدخل القومي.

أما إذا تصورنا الحالة العكسية لما سبق، أي إذا افترضنا أن الاستثمار كان أكبر من الادخار، فإن الوضع العكسي يحدث. فزيادة الاستثمار على الادخار تعني أن الطلب الكلي الفعال سوف يكون أكبر من العرض الكلي. وفي هذه الحالة ينقص المخزون السلعي وتتزايد المبيعات، وترتفع الأسعار والأرباح. فإذا كانت هناك طاقات إنتاجية عاطلة فسوف يلجأ المنتجون لتشغيلها لمواجهة الطلب المتزايد، فيزيد بذلك حجم الناتج والدخل القوميين. وعليه هذا الانتعاش في الاستثمار يؤدي إلى زيادة في تشغيل عدد العمال وبالتالي تقل البطالة.²

النظرية النقدية :

يعتقد النقديين أنه يوجد معدل بطالة وحيد، يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، وأن أي محاولة لتقليل معدل البطالة دون هذا المعدل فإن تلك المحاولة ستقترن بتسريع معدل التضخم بمعنى أنه لن

¹ رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره، ص ص 296، 297.

² المرجع السابق ، ص ص 297، 299.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

يمكن تقليل مستوى البطالة دون المستوى الطبيعي لها إلا من خلال تضخم مستمر يتم تمويله من خلال زيادة كمية النقود في التداول، ويترتب على ذلك أن السياسة الاقتصادية التي يتعين تطبيقها لتحقيق الاستقرار النقدي يجب أن يتضمن سريان معدل البطالة الطبيعي، الأمر الذي يتطلب أن تكون كمية النقود مستقرة، إلا أن المشكلة هنا هي أن الحكومات لا تعرف على وجه الدقة ما هو معدل البطالة الطبيعي.

ينطلق النقديين في تحليلهم للبطالة على أن هذه الأخيرة السائدة في البلدان الرأسمالية هي بطالة اختيارية، فالعمال يتعطلون بمحض إرادتهم لأنهم يطالبون بأجور أعلى من الأجور السائدة. أما البطالة الإجبارية وهي المشكلة التي شغلت بال أجيال كاملة من الاقتصاديين، فلا مكان لها إطلاقاً عند تحليلهم.¹

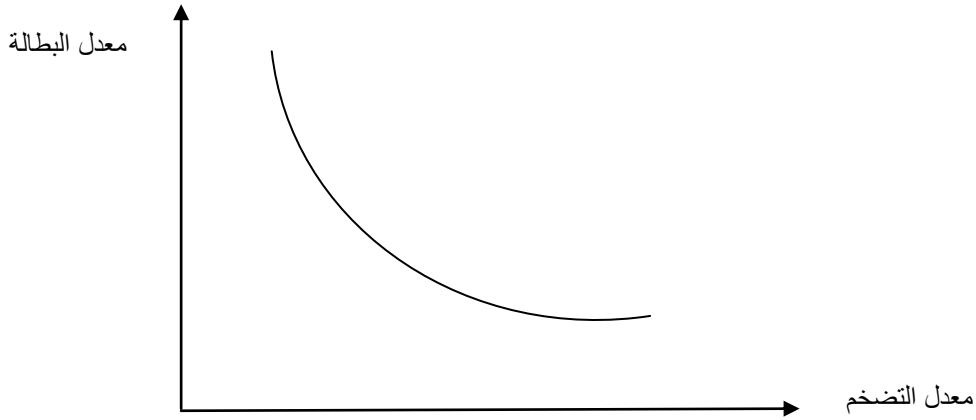
تفسير البطالة وفقاً لمنحنى فيليبس :

يرتكز اهتمام أ.و. فيليبس على دراسة وتحليل سوق العمل في الاقتصاد الإنجليزي من خلال دراسته الإحصائية للمجتمع البريطاني من 1861 حتى 1957، حيث كشف وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان، ومعدل التغيير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة، بمعنى أن الفترة التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع عندها الأجور النقدية والعكس صحيح. أو بمعنى آخر وجود معدل ضعيف من البطالة يتناسب مع ارتفاع سريع في الأجور الاسمية والعكس بالعكس. وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة ليست خطية بين المؤشرين. وبالتالي فإن منحنى فيليبس يعبر عن: "وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة".

وقد ساهمت أبحاث كل من "ر. ليبسي" - R. LIPSEY - 1960 و"بول سامويلسون" و"سولو" بتطوير هذه الفكرة، إذ أمكن التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وهو ما يفسره منحنى فيليبس

¹حنان بقاط ، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الشكل رقم (01-02): منحنى فيلبس



المصدر: نجاه مسمش، فريد بن عبيد، البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي و الآثار السلبية لها ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 10.

من خلال تحاليل فيلبس يمكن استخلاص بأنه:

من الممكن خفض معدل البطالة، على أن يكون ثمن ذلك قبول معدل أعلى للتضخم. وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فيلبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما.

لكن ومع بداية السبعينيات لوحظ أن المستوى العام للأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر، في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات البطالة.

الشيء الذي شكل انتقادات لاذعة لهذا المنحنى وقصوره على تفسير تزامن البطالة والتضخم معا أو ما يسمى بالركود التضخمي.¹

¹ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 28 ، 29.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

التفسير التكنولوجي للبطالة:

يتمثل هذا التفسير في أفكار "كوندراتيف و شومبتر"، عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية حيث لاحظا أن العامل التكنولوجي أصبح يلغي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف، موفرة لعنصر العمل، ترفع من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة في الإنتاج.

ويريان أن: "التكنولوجيا هي ثمن مؤقت يجب أن يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق تقدمه الاقتصادي" ولا يمكن لإعانات البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي أن تلعب دورا في زيادة الطلب الفعال، خصوصا في ظل عجز موازنة الدولة، وكذا عدم قدرة الخدمات لاستيعاب فائض العمالة الناتج عن استخدام التكنولوجيا وإحلال الآلة مكان العامل.

إلا أن الاتجاه الحالي يرمي إلى توسيع قطاع الخدمات لكل المجتمعات، وفي كافة الأنشطة الاقتصادية بما فيها قطاع التجارة الخارجية... الخ.¹

الفرع الثاني: النظريات الحديثة

لم تعد النظريات التقليدية بمقدورها تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي انتشرت منذ بداية السبعينيات وظهرت بذلك نظريات حديثة تقوم بتفسير هذه الظاهرة، إذ تم إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها ولعل أهم هذه النظريات نذكر ما يأتي:

نظرية رأس المال البشري:

من مؤسسيها Shult، Beher خلال الستينيات وبالتحديد في 1964. إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن. وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم ومؤهلاتهم، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة. وبالتالي فإن الاهتمام يتركز على الوظيفة وليس على من يشرفون عليها.²

¹المرجع السابق ، ص 29.

²وديع طوروس، مرجع سبق ذكره ، ص 210.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

نظرية البحث عن العمل:

طبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة تعد سلوكا اختياريا.¹

وتسعى هذه النظرية بإدخال بعض الحقائق في النموذج النظري لسوق العمل كإسقاط فرضية أساسية من فرضيات النموذج الكلاسيكي لسوق العمل وهي المعرفة التامة بأحوال السوق وتوفر المعلومات الكافية المتعلقة بمناصب العمل والأجور فهي تبين صعوبة توفر المعلومات وهذا ما يؤدي بالأفراد السعي من أجل الحصول عليه عاليا نسبيا.

ويمكن حصر فرضيات هذه النظرية في النقاط التالية:²

- ❖ إن الباحث عن العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- ❖ كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة، كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليه عاليا.
- ❖ الأفراد العاطلين هم أوفر حظا في الحصول على المعلومات من خلال حركيتهم المستمرة واتصالاتهم الدائمة بأرباب العمل مقارنة بالأفراد العاملين، لتصبح البطالة من هذه النظرة استثمارا.
- ❖ إن هناك حد أدنى للأجور لن يقبل الباحث عن العمل على أدنى منه يسمى "بالأجر الاحتياطي" أو "أجر القبول"، بمعنى أن الفرد يقرر قبول منصب العمل أو التخلي عن البحث عندما يكون الأجر أكبر أو يساوي الأجر الاحتياطي، لأنه كلما توفرت لديه معلومات إضافية حول سوق العمل ارتفعت حظوظه في انتزاع العمل الأفضل والفوز بالأجر المرتفع وبالتالي تخلص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية - احتكاكية - أو مرغوبة تنتج عن سعي العمل للحصول على أجر أفضل وفرص عمل أكثر موائمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة، طالما أنها تؤدي في النهاية إلى حصول كل فرد على أفضل فرصة عمل متاحة.

¹ عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمان بن طجين ، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، 2012، ص 178.

² سليم عقون، قياس المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير-تخصص تقنيات كمية- ، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010، ص 27.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

نظرية تجزئة سوق العمل:

ترتكز هذه النظرية التي ظهرت على يد "D. B Doernberg ، M. Piore" في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينيات، التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي. وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة، والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى.¹

وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل وهي:²

✦ **السوق الداخلية:** تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور.

✦ **السوق الخارجية:** يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب، مع عدم إمكانية الترقية.

✦ **السوق الأولية:** تضم الوظائف الأكثر أجرا والأكثر ثباتا واستقرارا، والتي توفر أحسن الشروط بما في ذلك امتياز الترقية. وفي الجزائر فإن قطاع المحروقات لليد العاملة الدائمة يوفر هذا السوق، إذ كان يؤمن وظائف دائمة وبأجور مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكن أصبح يميل في السنوات الأخيرة إلى نهج التوظيف غير الدائم.

✦ **السوق الثانوية:** تضم الوظائف الأقل أجرا واستقرارا، وفي الغالب تشمل المرأة وعنصر الشباب وكبار السن والعمالة منخفضة المهارة، أي أن هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار، ومن حيث الجنس.

وتتضمن المؤسسات الإنتاجية الصغيرة، التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، وتتأثر بالتقلبات الاقتصادية. مما يعني أن المشتغلين بها يكونوا أكثر عرضة للبطالة.

✦ **السوق الرئيسية:** تتضمن المؤسسات كبيرة الحجم، التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة. ونظرا لسيطرة هذه المؤسسات على أسواق السلع والخدمات، فإنها تتمتع بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، وبالتالي ينعكس ذلك على العمالة بشكل إيجابي.

¹ وديع طوروس ، مرجع سبق ذكره، ص 210.

² ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

نظرية البطالة الهيكلية:

ظهرت هذه النظرية لتفسر معدلات البطالة المرتفعة في السبعينيات وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع الأساليب الحديثة في الفنون الإنتاجية، في حين ظهر فائض في فرص العمل في أعمال ومهن أخرى.

وفسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمتعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها:

- عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان لآخر.
- الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال.
- عدم توفير فرص تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.¹

نظرية أجر الكفاءة:

تقوم هذه النظرية على أن رجال الأعمال يدفعون أجورا أعلى من الأجر التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة الإنتاجية، ويترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل، ومن ثم ظهور البطالة.

ووفقا لهذه النظرية فإن رفع الأجر يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية، وبمعنى آخر فإن تكلفة خفض الأجر هي انخفاض في إنتاجية العمال، وينتج عن ذلك سعي المؤسسات إلى إبقاء الأجر عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الإنتاجية.²

نظرية اختلال التوازن:

ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي Malinvaud عندما حاول تفسير ارتفاع معدل البطالة في الدول الصناعية خلال السبعينات، وتقوم هذه النظرية على رفض فرض مرونة الأجر والأسعار، وهو أحد الفروض الأساسية للنموذج التقليدي لسوق العمل. ووفقا لهذه النظرية فإن الأجر والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ويرجع الجمود إلى عجز الأجر والأسعار في الأجل القصير عن التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل. ونتيجة لذلك قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية. وينطبق ذلك -أيضا- على أسواق السلع، حيث يؤدي جمود الأسعار والأجر إلى

¹وديع طوروس، مرجع سبق ذكره، ص 211.

²ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

الاختلال بين الكميات المعروضة والمطلوب، ونظرا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغييرات النقدية سواء في الأجور أو الأسعار فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم توازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض أو فائض طلب في سوق السلع.

هذه النظرية تعبر عن آلية من آليات توازن الكمية بين عرض العمل والطلب عليه، وهي تدرس العلاقات القائمة بين سوقى السلع والعمل لتحليل البطالة، ويتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة:

✓ **النوع الأول:** "البطالة الكلاسيكية" وسميت البطالة بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع البطالة عند الكلاسيك التي ترجع إلى زيادة الأجور عن أجر التوازن. ويقترن هذا النوع من البطالة بوجود فائض طلب في سوق السلع مع وجود فائض عرض في سوق العمل، ويرجع سبب البطالة هنا إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال، مما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة مستوى التشغيل، وبالتالي عدم زيادة عرض السلع، وذلك بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات الإضافية وانخفاض أرباح رجال الأعمال.

✓ **النوع الثاني:** "البطالة الكينزية" وسمي هذا النوع من البطالة بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع مع حالة قصور الطلب الفعال في التحليل الكينزي، وتتميز بوجود فائض عرض في كل من سوق العمل وسوق السلع، في هذه الحالة ترجع البطالة إلى قصور الطلب في سوق السلع، مما ينتج عنه زيادة العرض ووجود مخزون، وبالتالي يحجم رجال الأعمال عن تشغيل مزيد من العمال طالما أن الزيادة في الإنتاج المقترنة بذلك لن تجد من يشتريها.

والجديد في هذه النظرية استخدامها لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية والبطالة الكينزية، وهذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة.

إن نظرية الاختلال قدمت تحليلا نظريا لأسباب البطالة المعاصرة، وأوضحت أن البطالة الإجبارية ترجع في الدول الصناعية المتقدمة -خاصة- إلى سبب أساسي واحد هو انخفاض مستوى الإنتاج، الذي يرجع بدوره إلى

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

انخفاض ربحية الاستثمارات بسبب زيادة الأجور -وفقا للنظرية الكلاسيكية- أو لعدم وجود الطلب الكافي -وفقا للنظرية الكنزوية-¹.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على مشكلة البطالة

يترتب على البطالة العديد من الآثار الضارة بالاقتصاد الوطني، ويمكن تقسيم هذه الآثار إلى ثلاثة أنواع:

الآثار الاقتصادية:

تعتبر البطالة ضياع حقيقي للموارد الاقتصادية فهي تعني فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي كان يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين. وحتى حينما يتاح لهؤلاء المتعطلين فرصا للعمل ويصبح لهم إنتاج فإن عملهم هذا وإنتاجهم لن يعوض الفاقد الذي حدث خلال فترة البطالة.²

تعني البطالة حالة عدم التشغيل الكامل أو عدم التوظيف الكامل، والذي يؤثر بدوره على عدم وصول الاقتصاد إلى حالة التوازن.

تعطيل جزء من قوة العمل يكلف الدولة نفقات إضافية، المتمثلة بزيادة الاستهلاك من القوة المعطلة وانخفاض الناتج القومي جراء تعطل تلك القوة.³

انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وهذا يترتب على انخفاض مستوى الناتج الوطني والدخل الوطني.

في كثير من الدول - خاصة الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية - تمنح حكومات هذه الدول إعانات نقدية وعينية للمتطلين فيها، هذا يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعالة المتطلين يكون كبيرا لاسيما كلما زادت أعداد البطالة في الدولة. وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتطلين وهذا يزيد من عجز ميزانية الدولة هذا من جهة. ومن جهة أخرى عندما يرتفع

¹ بن طحين محمد عبد الرحمان ، مرجع سبق ذكره، ص ص 36-38.

² عبد الرحمان يسرى ، النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004، ص 220.

³ هيثم الزعبي ، حسين أبو الزيت ، مرجع سبق ذكره ، ص 149.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

معدل البطالة تنخفض الدخل خاصة للمتطلين وتقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقلل من إيرادات الحكومة من جهة أخرى وهذا أيضا يزيد من عجز ميزانية الدولة.¹

الآثار الاجتماعية:

تعتبر البطالة من الأمراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب على تلك الظاهرة من آثار اجتماعية، تتمثل في أمراض وشرور اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنتشر فيه وتستفحل ويؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوّهه، وعموما نلخص هذه الآثار فيما يلي:

﴿ الشعور بالقلق وعدم الطمأنينة في المجتمع بسبب انتشار الجريمة.²

﴿ التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة بالرعاية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء، فهي تشكل الاستقرار الأسري والاجتماعي.³

﴿ يؤدي انتشار البطالة بين أفراد المجتمع إلى زيادة عدد المتطلين، وهذا يعني عدم وجود مورد رزق لهم للإنفاق على احتياجاتهم الضرورية والأساسية، وهذا الوضع يؤدي إلى شعورهم باليأس والضياع ويترتب على ذلك الكثير من الانحرافات الخلقية، فتنتشر جرائم السرقة والمخالفات والجنايات وما شابه ذلك.⁴

﴿ يفتقد العاطلون عن العمل إلى تقديرات الذات ويشعرون بالفشل.⁵

﴿ يؤدي انتشار البطالة إلى ظهور الانحرافات الفكرية حيث تكون طبقة العاطلين في حالة ضياع مما يسهل التأثير على فكرهم وقيادتهم.⁶

الآثار السياسية:

إن عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلد ما يؤثر بلا شك على مدى استقرارها السياسي. فتفتشي البطالة في بلد ما وزيادة أعداد المتطلين بها ومع زيادة طول الفترة التي يعاني فيها الأفراد من البطالة، فهذا كله يهدد

¹ نعمة الله احمد رمضان، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 274، 275.

² مصطفى سلمان، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 243.

³ هيثم الزغي، حسن أبو الزيت، مرجع سبق ذكره، ص 149.

⁴ نعمة الله احمد رمضان، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 275.

⁵ فريدة زيني، نوال شيشة، الآثار الاقتصادية للبطالة، بدون ذكر عنوان الملتقى، المركز الجامعي خميس مليانة، بدون ذكر تاريخ الملتقى، ص 10.

⁶ نعمة الله احمد رمضان، و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 276.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

أمن البلاد اقتصاديا وسياسيا، ففي بعض الدول التي تزداد فيها معدلات البطالة، تعمل بعض الجهات المدمرة والتي تستهدف تدمير اقتصاد البلد، على استقطاب الأفراد الذين هم في حالة بطالة وتستغل هذا الوضع من أجل تنفيذ مآرب خاصة بها تهدد أمن البلد السياسي.¹

المطلب الثالث: آليات علاج البطالة

لقد تعددت الآليات المقترحة لمواجهة البطالة بتعدد المدارس والاتجاهات الاقتصادية، ويتوقف التشخيص السليم لسياسات العلاج الملائمة للبطالة على التحديد السليم لأسباب المشكلة، لهذا كلما أمكن تحديد كل نوع من أنواع البطالة بوضوح كلما أمكن من تحديد سياسات ووسائل علاجها، وسيتم عرض بعض الآليات فيما يأتي:

الفرع الأول: وجهة نظر الخبراء والمنظمات الدولية:

على الرغم من اختلاف وجهات النظر لعلاج أزمة البطالة فإنها تزداد يوماً بعد يوم، الشيء الذي أدى ببعض السياسيين والخبراء وبعض المنظمات الدولية إلى اقتراح آليات علاج عاجلة تتلخص في ثلاث مجموعات رئيسية هي:

- الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي .
- خفض تكلفة العمل.
- تعديل ظروف سوق العمل.

✓ **الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي:** ينادي عدد من الاقتصاديين وخبراء منظمة العمل الدولية إلى تبني السياسات الاقتصادية الرامية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وما ينطوي على ذلك من زيادة في معدلات الادخار والتراكم، لأن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يصلحبه ارتفاع في الطلب على القوة العاملة.²

فكل زيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى انتعاش الحركة الاقتصادية ومنه زيادة المشاريع المولدة لفرص العمل.

¹المرجع السابق، ص 276.

²رمزي زكي، مرجع سبق ذكره ، ص 433.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

والشيء الملاحظ في الواقع أنه بالرغم من ارتفاع هذا المعدل في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان.. الخ، التي حققت النمو بدون إحداث فرص عمل جديدة وبالتالي فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي وزيادة العمالة قد ضعفت، وعليه فإن مقولة " أن النمو الاقتصادي في حد ذاته سيؤدي تلقائياً إلى علاج مشكلة البطالة وتوسيع فرص العمل وتحسين الأجور " أصبح يعترىها شيء من الشك وعدم اليقين.¹

✓ **خفض تكلفة العمل:** يرتبط هذا العنصر أساساً بتكاليف الإنتاج، حيث تشكل الأجور الجانب الأساسي منها. فخفض الأجور يعني تخفيض التكاليف ومنه انخفاض الأسعار، وبالتالي سوف يزداد الطلب على السلع والمنتجات مما يرفع من حجم قيمة المبيعات، الشيء الذي يحفز المستثمرين والمنتجين من الزيادة في مشاريعهم وبالتالي الحاجة إلى المزيد من اليد العاملة، وللوصول إلى هذا ينبغي:

◀ إعادة النظر في نظام الأجور وآلية المفاوضات بين العمال ورجال الأعمال.

◀ إعادة النظر في الأجور الاجتماعية (مثل إعانات البطالة، التأمين الصحي، الشيخوخة.. الخ)، من خلال زيادة التكلفة التي يتحملها العمال نظير الاستفادة من هذه المزايا من ناحية، الشيء الذي يخفف كلفتها على كاهل المنتجين والأخذ بنظام المشاركة في الأرباح كنوع من الأجور المدفوعة يحصل عليها العامل في نهاية السنة على ضوء الإنتاجية المحققة مما يحفز العامل على زيادة إنتاجيته.

والشيء الملاحظ أن هذا العنصر يتلاءم مع البطالة الاختيارية فقط، لكن في الواقع أن النسبة الكبيرة من البطالة هي إجبارية، كما أن الأجور ليست هي المتغير الوحيد لعنصر التكلفة، إضافة إلى أنه يجب أن ينظروا إليها كمصدر للدخل لأغلب السكان وبالتالي المصدر الأساسي للطلب المحلي.²

¹ ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 246.

² نجاة مسمش، فريد بن عبيد، البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي و الآثار السلبية لها، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص ص 21، 22.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

✓ تعديل ظروف سوق العمل: يرى هؤلاء أن علاج أزمة البطالة يقتضي تعديل السياسات والظروف التي تحكم أسواق العمل وعلى النحو الذي يجعل تلك الأسواق مرنة، ويقترحون في سبيل ذلك عدداً من المقترحات أهمها:¹

- تعديل نظام إعانات البطالة وخفض مزايا مشروعات الضمان الاجتماعي بالشكل الذي يجعل المداخل التعويضية متوازنة مع الحاجة إلى تحفيز ميول العمال نحو العمل.
 - التوسع في سياسات التدريب وإعادة التدريب للمتطلين لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتلاءم مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة.
 - تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع القطاع غير الرسمي، وإزالة ما يعترضها من عقبات إدارية و حكومية.
 - تشجيع المعاش المبكر وتطوير نظم المعلومات المتعلقة بأسواق العمل، وتدويلها بأقل تكلفة ممكنة.
- ويظل الاقتراح الذي ينادي بفكرة تقسيم الأعمال أكثر انتشاراً، حيث سيتم بموجبه توزيع حجم العمل على عدد أكبر من العمال مما يؤدي إلى: احتفاظ العمال المشتغلين فعلاً بوظائفهم وإتاحة فرص تشغيل إضافية، ويتحقق هذا الاقتراح من خلال تخفيض ساعات العمل والأجور، فعوض أن يعمل العمال خمسة أيام في الأسبوع فإنه سينخفض أسبوع العمل إلى أربعة أيام مقابل خفض الأجور وبالتالي يمكن تقاسم الأعمال المتاحة لمزيد من العمال.

الفرع الثاني: رؤية الفكر الاقتصادي لعلاج البطالة

- ✓ وفقاً للمفهوم الكلاسيكي يمكن تخفيض معدل البطالة الإجمالية بتخفيض الحد الأدنى للأجور لبعض فئات العمالة بغرض تشجيع المشروعات الخاصة على استخدام مزيد من الأيدي العاملة الرخيصة.²
- ✓ علاج البطالة الهيكلية لا يأتي إلا بإعادة تدريب العمال وتأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية متناسبة مع ما هو مطلوب في سوق العمل.

¹المرجع السابق، ص ص 22، 23.

²عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد احمد مقلد، مرجع سبق ذكره، ص 251.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

وأحد المصادر المتجددة للبطالة الهيكلية في البلدان النامية خريجي المدارس العليا والمعاهد والجامعات الذين لا يؤهلهم تعليمهم للوظائف المطلوب شغلها. والعلاج هنا يتمثل في تطوير برامج التعليم وتحديثها بما يلاءم احتياجات النشاط الاقتصادي. كما تكون علاج البطالة الهيكلية أيضا بتشجيع العمال على ترك المدن التي لا يجدون فيها وظائف متناسبة مع تخصصاتهم أو خبراتهم إلى المدن التي بها أنشطة بحاجة إلى هذه التخصصات أو الخبرات.¹

✓ تشجيع فكرة التقاعد المبكر لبعض عناصر الأيدي العاملة و تعويضهم عن ذلك، مما يؤدي لترك فرصة للعناصر الشابة لتأخذ دورها في العملية الإنتاجية، ويقلل من حدة البطالة الرأسية خاصة إذا كانت الأيدي العاملة الجديدة أكثر كفاءة من العناصر القديمة.²

✓ من الممكن خفض معدلات البطالة الاحتكاكية عن طريق خدمات المعلومات التي يكون الهدف منها إعطاء معلومات كافية عن أماكن وشروط الوظائف الخالية ومزاياها.

و يمكن أيضا الحد من البطالة الاحتكاكية إذ أمكن للشباب الذين يبحثون عن عمل لأول مرة اختيار الوظيفة المناسبة لهم فعلا، وهذا لا يأتي إلا عن طريق مزيد من المعلومات عن الوظائف المتاحة مع تقديم النصيحة بشأنها من ذوي الخبرة، ذلك لأنهم إن أخطئوا في اختيار الوظيفة المناسبة أول مرة فإنهم سيتركونها بعد ذلك و يقومون مرة أخرى بالبحث عما بلانهمهم.³

✓ يمكن علاج بطالة قصور الطلب الكلي من خلال إتباع سياسات نقدية ومالية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي وتقليل البطالة.

- أما السياسة النقدية التوسعية فتتمثل في استخدام الأساليب المختلفة لزيادة العرض النقدي، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي تنشيط الإنتاج، وخلق فرص عمل جديدة.
- وأما السياسة المالية التوسعية فتتمثل في تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية لتنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة ، ولكن يجب مراعاة هنا أن هناك

¹ عبد الرحمان يسرى، مرجع سبق ذكره، ص 222.

² عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مقلد رمضان محمد احمد، مرجع سبق ذكره، ص 252.

³ عبد الرحمان يسرى، مرجع سبق ذكره، ص 222.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

حدودا على التوسع في استخدام السياسات النقدية أو المالية التوسعية لأنها تكون مصحوبة بحدوث ارتفاع في الأسعار مما يعني خلق مشكلة جديدة وهي التضخم أو مزيد من حدته.¹

✓ في البلدان النامية بشكل خاص و"أحيانا في البلدان المتقدمة" يمكن الاعتماد على الصناعات الحرفية والأنشطة الصغيرة في خلق فرص للعمل. فهذه الصناعات تعتمد غالبا على تقنيات مكثفة للعمل. وحيث لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة أو خبرة تنظيمية ضخمة للقيام بها فإن من السهل للشباب ولكثير من الناس القيام بها. ولكن يجب على الأجهزة الحكومية أن تحسن معاملة هذه الصناعات وتبتعد عن مضايقتها عن طريق التأمينات والضرائب أو تعطيل الموافقات الرسمية الخاصة بنشاطها. من ناحية أخرى فإن دعم هذه الصناعات بمنحها أماكن لتقييم فيها نشاطها وحل مشكلة تمويلها ومساعدتها في تسويق منتجاتها سوف يساعدها كثيرا على النمو وبالتالي استيعاب أعداد أكبر من الأفراد للعمل فيها.

✓ تصحيح آلية الأجور في سوق العمل يمكن أن يلعب دورا هاما في تقليل معدلات البطالة ذلك لأنه كلما شاعت المنافسة في سوق العمل، كلما أصبحت معدلات الأجور تعبر عن حالة عرض العمل والطلب عليه. وبالتالي يصبح ممكنا أن تقوم التغيرات في الأجور بدورها في تصحيح الوضع كلما اختل بسبب البطالة.

وبالطبع فإنه ليس من المنتظر واقعا أن يتم التخلص في سوق العمل من كافة العوامل التي تحد من درجة المنافسة فيه. ولكن أي خطوات تتخذ لتقليل حجم التدخل الحكومي أو النقابي في سوق العمل والحد من سيطرة الشركات الضخمة على بعض أسواق العمل كلما أمكن الاستفادة من آلية الأجور في خفض معدلات البطالة السافرة.²

¹نعمة الله احمد رمضان، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 278.

²عبد الرحمان يسري، مرجع سبق ذكره، ص 223.

المبحث الثاني: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة

لاشك أن مشكلة البطالة تعد أحد أهم الدوافع والأسباب التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها على جذب الاستثمارات الأجنبية التي ترى أنها تمثل قارب النجاة الذي يمكن أن يساعدها، إما في التخلص من البطالة أو على الأقل في الحد منها ومن تفاقمها.

ورغم ما ينجم عن هاته الاستثمارات من جوانب ايجابية من خلال خلق فرص عمل جديدة إلا أنها تترك آثار سلبية تتجسد في زيادة عدد العاطلين عن العمل سواء للدولة المضيفة لهاته الاستثمارات أو للدولة الأم. وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة

تسعى الدول المضيفة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية ليس فقط طمعا في الحركة الضخمة لرؤوس الأموال هذه ولا من أجل الدافع للتنمية المحلية فقط، وإنما من أجل توفير مناصب عمل للأيدي العاملة المحلية وهو ما يعني ضمنا التقليل من حدة البطالة المتفشية في المجتمعات النامية، فأغلب المشاريع التي يقيمها المستثمر الأجنبي هي مشاريع ضخمة تتطلب أيدي عاملة كثيرة، ما يعني توظيف العمالة المحلية.

وعموما تساهم الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص للعمل وبالتالي التقليل من البطالة في ضوء الاعتبارات

الآتية:¹

﴿ إن الشركات الاستثمارية الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية "صناعية وتجارية وخدمية... الخ" جديدة ومن ثم سيترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل.﴾

﴿ إن وجود الشركات عابرة القارات التي تقوم بالاستثمار في الدول المضيفة سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على

¹ عبد المقصود مبروك نزيه ، مرجع سبق ذكره، ص ص 419، 420.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الأجنبية وهذا سوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

﴿ إن توسع الشركات الاستثمارية الأجنبية في أنشطتها سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سوف يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق أو المحافظات النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.

﴿ إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير، والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.

﴿ إن وجود الشركات الاستثمارية الأجنبية ذات الأجور والمكافآت المرتفعة "بالمقارنة بنظيرتها الوطنية" فإنه من المحتمل أن تتجه العمالة والإطارات العينية والإدارية المتميزة للعمل بهذه الشركات الأجنبية.¹

﴿ كما أن الاستثمار في شكل إقامة مشروعات جديدة سوف يؤدي إلى زيادة فرص العمل المتاحة في الدول المضيفة، سواء في شكل مباشر، الطلب على العمالة من جانب الفروع الأجنبية التي تتخرط في أنشطة إنتاجية أو خدمية، أو من جانب الشركات المحلية التي تقيم روابط مع هذه الفروع لإمدادها بما تحتاج إليه من مستلزمات الإنتاج. وقد يكون التأثير بشكل غير مباشر، حيث أن زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية سوف يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد المتاحة في الدول المضيفة - طبقا لنظرية التجارة الدولية - وهو ما يؤدي إلى زيادة قدرتها على توفير فرص عمل.²

﴿ وتفيد الدراسات التي أجراها مكتب العمل الدولي إلى أن مساهمة الاستثمارات الأجنبية التي تتم بواسطة الشركات عابرة القارات في خلق فرص عمل جديدة في البلدان النامية قد زادت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة من عقد السبعينات.

¹ المرجع السابق ، ص 420.

² سامي سلامة نعمان، الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة والتصدير في الدول النامية ، بدون ذكر دار النشر، بدون ذكر بلد النشر،

2008، ص 257.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

﴿﴾ وفضلا عن مساهمة الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص جديدة للعمل فإنها تساهم أيضا في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في البلدان النامية، مما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجية العمالة، وبالتالي رفع مستوى الأجور.¹

المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة

يؤثر الاستثمار على هيكل اقتصاد الدولة المضيفة ونتيجة لذلك فإنه يؤثر على مستوى التشغيل، ومما لا شك أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول المضيفة المتقدمة منها والنامية على السواء، تنجر عنها أعباء مختلفة يتم تحملها، وعليه فإن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مختلف تلك الدول، وبحكم أنه حركة رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى، له نتائج تترجم واقعا في الآثار التي يحتمل بأن تكون إيجابية أو سلبية على اقتصاديات الدول المضيفة.

وعليه ومما سبق سنحاول إبراز أهم الجوانب السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة فيما يلي:² تؤدي عملية الاستثمار الدولي من وجهة نظر منظريه إلى مزيد من التشغيل والحد من ارتفاع الأسعار فوفقا لوجهة نظر منظري الأثر الايجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سيؤدي إلى مزيد من الإنتاج الوطني والتشغيل الكلي ومزيد من الاستثمار الحكومي الخارجي والمحلي، مما سيؤدي إلى نمو الناتج الوطني وانتقاله إلى منحنى أفضل ليعكس مزيد من التشغيل وانخفاض في الأسعار وهو غاية في أي دولة نامية، ولكن حقيقة الأمر كان على عكس ذلك تماما حيث ارتفع الطلب نتيجة ازدياد الميل للاستهلاك، وخاصة استهلاك السلع المستوردة مع الأخذ في الاعتبار أن نمو العرض كان نمو وهمي نتيجة زيادة الصادرات زيادة طفيفة في مقابل زيادة كبيرة في الواردات، مع زيادة إيرادات الدولة زيادة ليست بقدر الزيادة في الإنفاق الحكومي، هذا بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك. أما زيادة التشغيل فهي زيادة وهمية نتيجة عدم فتح فرص للعمل نتيجة أن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم تكنولوجيا كثيفة رأس المال، مما يؤدي إلى خلق فرص قليلة للعمل، بالإضافة إلى تفضيل هذه الشركات لاستخدام العمالة الأجنبية، وأخيراً فإن العمالة المحلية المستخدمة، إما أنها عمالة محلية غير ذات مهارة عالية، و بالتالي فإن أجورهم لا تكون عادة مرتفعة، أو أنها قوة عاملة كانت تعمل فعلاً في القطاع المحلي.

¹نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 423، 425.

²<http://democraticac.de/wp-content/uploads,17-04-2014,11:50>

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

- مما سبق يتضح أن أثر هذه الشركات على خلق فرص عمل جديدة يصبح محدود جداً، بل على العكس قد يؤثر وجود الشركات متعددة الجنسية على العمالة تأثيراً سلباً، حيث:¹
- ✓ إن وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت أساسية أو مساعدة.
 - ✓ نتيجة لارتفاع مستوى الأجور والمكافآت التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات "بالمقارنة بنظيرتها الوطنية" فإنه من المحتمل جداً أن تهرب العمالة والإطارات الفنية والإدارية المتميزة للعمل بالمشاريع الأجنبية.
 - ✓ بالنسبة للدول المصدرة للاستثمار فقد يؤثر وجودها تأثيراً سلبياً بالنسبة للعمالة في الدولة الأم، حيث باعتبار أن الأيدي العاملة في الدول النامية رخيصة، وبالتالي تكلفة إنتاج السلعة في الدول النامية أقل من الدول المتقدمة، وبالتالي تقوم الدول المتقدمة بنقل مصانعها إلى الدول النامية مما يعني تفشي البطالة في الدول المتقدمة.²

¹ عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 150.

² عبد الكريم كاكي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبطالة

خلاصة الفصل :

ومما سبق نخلص إلى أن البطالة تشكل في مختلف دول العالم المشكلة الأولى باعتبارها ظاهرة اقتصادية تشير إلى تعطل القوى العاملة فهي تكافئ على المستوى الكلي إنتاجاً ضائعاً من السلع والخدمات.

فالبطالة داء منتشر في مجتمعات دول العالم كافة واستمراريتها يؤدي إلى سوء أحوال العاطل ومن يعولهم، البطالة تدفع بالفرد العاطل إلى تعاطي الخمر والمخدرات وتصيبه بالاكنتاب فضلاً عن ممارسة العنف والجريمة نتيجة إلى سوء أحوال المتعطل وتدهور مستوى معيشته.

ولقد اختلفت السبل والطرق الكفيلة لتجاوز مشكلة البطالة حيث ارتبطت أساساً بالدورة الاقتصادية، وهذه الأخيرة تتسم بالتقلبات التي تؤثر مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي، وتشكل مصادر التمويل الخارجية والتي من أهمها الاستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى الحلول التي من شأنها أن تساهم في توفير مناصب شغل جديدة و بالتالي الحد من البطالة.

الفصل الثالث

واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي

المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

تمهيد:

تعتبر البطالة تهميشا اجتماعيا وهدرا اقتصاديا وظاهرة مرضية في الاقتصاديات الوطنية ويرتبط تحقيق معدلات منخفضة للبطالة بتحقيق معدلات نمو قادرة على امتصاص القوى العاطلة عن العمل. ولا تتحقق معدلات النمو إلا بتكامل المدخرات المحلية مع رؤوس الأموال الأجنبية للوصول إلى التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية التي توفر مناصب شغل للأيدي العاملة المحلية.

فلقد عملت الجزائر على تطبيق سلسلة من الإجراءات والتدابير مستهدفة تحسين بيئة الاستثمار، بغية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي هذا الإطار احتوت التشريعات المنظمة للاستثمار في الجزائر والمعمول بها حاليا على حزمة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب على القدوم للجزائر. وأيضا تمتعت الجزائر بعوامل جذب أخرى لهذا النوع من الاستثمار، ألا وهي الاستقرار السياسي والأمني وحجم السوق واحتمالات نموه والبنية الأساسية التحتية والموارد الطبيعية.

وفي هذا السياق وبغية تحليل الأفكار السابقة الذكر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر.

المبحث الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر خلال (2002-2014).

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

المبحث الأول: واقع البطالة في الجزائر

تشكل البطالة أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه أي دولة باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجزائر كغيرها من الدول يعاني اقتصادها من مشكلة البطالة.

إن البطالة في الجزائر قائمة وتمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت نتيجة أسباب متعددة أدت إلى ظهورها وتفاقمها في الاقتصاد الجزائري، ومن أسبابها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي وكذلك سكاني وغيرها من الأسباب الأخرى، وقد ترك ذلك كله، عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على توفير فرص العمل الكافية أمام الباحثين عن عمل لأول مرة.

وعليه ومما سبق سنعالج في هذا المبحث أسباب وخصائص البطالة في الجزائر، تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)، الآليات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر.

المطلب الأول: أسباب وخصائص البطالة في الجزائر

سنطرق هنا إلى أسباب البطالة واستنتاج خصائصها في المجتمع الجزائري.

الفرع الأول: أسباب البطالة في الجزائر

إن للبطالة أسباب كثيرة منها القضية السكانية والسياسة التعليمية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والشؤون التنظيمية وأن كل منهم يؤثر في جانب عرض العمل أو في جانب الطلب عليه أو في كل منهما، وبالتالي توجد أسباب خارجة عن إرادة الدولة وأخرى نابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية.

أولا الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة:

وهي التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي ومنها عدم توفر فرص العمل والتي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال إبعاد مسؤوليتها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:¹

← انخفاض أسعار المحروقات :

¹ منني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 252، 253.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

بما أن الجزائر بلد طاقوي يحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة بحيث يعتمد الاقتصاد بالدرجة الأولى على إنتاج وتصدير المحروقات بنسبة 96 % إلا أن انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار في عام 1986 ما أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة إتباع سياسات تقيدية بسبب تدهور الربح البترولي وهذا ما أدى إلى تقلص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة .

◀ انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى:

وترتب عن ذلك إتباع سياسة انكماشية في فترة الثمانينات من قبل الدول المتقدمة لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول قد انخفض من 94 % في سنة 1980 إلى 5.3 % في سنة 1983 ثم إلى 3.3 % في سنة 1986 مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية ومنها الجزائر، وبالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له الأثر على مستوى الدخل ومن ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصدير.

◀ تدهور شروط التبادل التجاري الدولي :

إن انخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي أي الدولار من 124.3 % في عام (1984-1985) إلى 101.9 % في عام 1986/1987 فحسب سنة 1980 هي سنة الأساس، أدى إلى إضعاف الجزائر لقوتها الشرائية لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي وبالتالي تأثير استيراداتها من السلع التامة الصنع حيث انخفض سعر صرف الدولار نحو 30 % و 20 % أمام كلا من الين الياباني والمارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينات، كل ذلك أثر على حجم المبادلات التجارية وأي انكماش في أطراف التبادل التجاري يؤثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة.

◀ القضية السكانية:

يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج بغرض ثبات العوامل الأخرى على ما هي عليه إلى انخفاض مستوى المعيشة وتلاقي انتشار البطالة بصورها المختلفة ولقد عرفت الجزائر في الفترة 1962 إلى 1985 تضاعف عدد

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

السكان بثلاث مرات أي بنسبة سنوية للنمو الديمغرافي تجاوز 3 % و منذ نهاية الثمانينيات وتبعاً لأثر المزدوج للتنمية والانتشار الواسع لوسائل منع الحمل في المجتمع، سجل تباطؤاً محسوساً لوتيرة نمو السكان حيث بلغت نسبة النمو الديمغرافي سنة 1998 م 1.52 % أي ما يعادل انخفاضاً بالنصف خلال عقد واحد وقدرت هذه النسبة بـ 1.46 % سنة 1999 م و 1.43 % سنة 2000 م، وأن زيادة السكان حتى نهاية الثمانينيات أدت إلى تزايد نسبة السكان النشطاء اقتصادياً من 3049952 شخصاً في سنة 1977 إلى 8326000 شخص سنة 1998 وهكذا أصبحت مشكلة تزايد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة التزايد مما أدى إلى تفاقم البطالة.¹

ثانياً الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية :

تشمل العوامل التي يمكن للدولة أن تتدخل فيها، وتؤثر عليها بشكل أو بآخر، وتتعلق في مجملها بالإختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية وللتنوع السكاني الذي يتركز في مناطق الشمال، مما أحدث اختلالاً في التوازنات الجهوية، وما ينتج عنه من ضرورة توفير مناصب شغل بهذه المناطق. ومن بين هذه العوامل كذلك الجانب المتعلق بدرجة تأهيل اليد العاملة، وسيتم عرض ذلك فيما يلي:²

◀ عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق:

هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي المدارس ومراكز التكوين، المعاهد والجامعات دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة. مما يعني فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية في جل الدول النامية. وهكذا ابتعدت عن عدم الملائمة، مما يحول دون توافق العرض مع الطلب ويرجع ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق خاصة التخصصات النادرة.

ولعل الاتصال بالجامعات والمعاهد المتخصصة هو الشكل المناسب والأمثل بالنسبة للمؤسسات التي تطلب اليد العاملة المتخصصة من أجل تدارك النقص في بعض التخصصات، مع إتاحة الفرصة لهؤلاء المتكويين لأداء بعض الأعمال أو التريصات التطبيقية بالمؤسسات من أجل محاولة ربط الجامعة بالقطاعات الاقتصادية

¹ المرجع السابق، ص ص 253 ، 254.

² عبد الرحمن العايب، البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي - حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص ص 173، 174.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

مثل ما هو مطبق في المؤسسات اليابانية، حيث يكون اتصال مباشر ومستمر بين الطلبة والمؤسسات خلال السنوات الأخيرة من التكوين، مما يتيح لها إمكانية الاختيار حسب احتياجاتها وطاقات الاستيعاب بها. وقد سعت الجزائر خلال الخمس السنوات الأخيرة إلى تطبيق إستراتيجية جديدة حول البحث العلمي وإصلاح الجامعة، بهدف ربطها أكثر بالقطاعات الاقتصادية. وفي ذلك إشارة إلى ضرورة التنسيق والتكامل بين المؤسسات التعليمية والاقتصادية للوصول إلى أداء أفضل من حيث المردودية، خاصة المرتبطة بالعنصر البشري.

◀ البعد المكاني للسياسة السكانية:

مما لا شك فيه أن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى استخدام الموارد البشرية، إذ أن التركيز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة. وما لا شك فيه أيضا أن هذا الخلل التوزيعي يخلق ضغطا على المؤسسات، بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة. وهو ما يستوجب ضرورة إنشاء مشاريع اقتصادية كالمجمعات الصناعية والزراعية القادرة على خلق القيمة المضافة من جهة، وعلى توفير مناصب شغل جديدة تستوعب فائض العمالة من جهة أخرى. وهكذا ساهم قصور التوازن في التنمية الإقليمية والتوازنات الجهوية في خلق المزيد من الاختلال في سوق العمل وسوء استخدام الموارد البشرية المتاحة.

◀ الإختلالات الهيكلية:

تعود مشكلة التشغيل والبطالة إلى تشابك الإختلالات الهيكلية في فترة الثمانينات وما قبلها، وخاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية. الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادرة على احتواء اليد العاملة. فالأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر يمكن تصنيفها إلى ثلاث عناصر أساسية وهي:¹

1. نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا، إذ لم يستطع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي، الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه

¹المرجع السابق، ص 174.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

- للاستثمار ولتوسيع طاقاته الإنتاجية الحالية من جهة. ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى.
2. انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية وتوقفها في بعض الحالات منذ سنوات، خصوصا أن حجم الإعانات يشكل إحدى السبل الناجعة لضمان استمراريتها لما يعنيه ذلك من مناصب عمل جديدة يمكن التخلص من حالة البطالة والعطل نتيجة لسوء تسيير الموارد المالية لهذه المشاريع. فقد ظلت الجزائر تعاني من أزمة التمويل، إذ كانت ندرة رؤوس الأموال إحدى العقبات التي حالت دون توجيه بعض النشاطات الاقتصادية إلى مسارها الصحيح.
3. عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل باعتبار أن الأول أصبح مجرد مصنع بشري يقوم بالتكوين الكمي أكثر منه النوعي، وبدون التكفل بمصير المتخرجين، في إطار التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المكونة.

الفرع الثاني: خصائص البطالة في الجزائر:

تتميز البطالة في الجزائر بالخصائص التالية:¹

- ✓ البطالة في عالم الريف في ارتفاع رغم المخطط الوطني للتنمية الريفية وذلك راجع لعزوف الشباب خرجي الجامعات من مزاوله الأعمال الفلاحية لأسباب اقتصادية والبحث عن الأعمال قليلة الجهد كثيرة المكسب.
- ✓ ظاهرة البطالة تمس الشباب بصفة غالبية حيث تبلغ هذه النسبة إلى 30.07% للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم (20-24)، بينما تصل إلى حوالي 29.24% للأفراد الذين لا يتجاوز سنهم 30 سنة. والجدول رقم (03-02) يبين ذلك :

¹ عبد الله غالم، حمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (- المساهمات وأوجه القصور -)، الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 3,4.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

جدول رقم (02-03) : تقسيم السكان البطالين حسب فئات العمر والجنس لسنة 2014

النسبة %	المجموع	إناث	ذكور	الفئة العمرية
9,39	114	11	103	أقل من 20
30,07	365	116	249	24-20
29,24	355	126	228	29-25
14,66	178	51	127	34-30
7,25	88	23	65	39-35
4,45	54	17	36	44-40
2,80	34	8	25	49-45
1,65	20	2	18	54-50
0,66	8	0	7	59-55
%100	1214	355	859	المجموع

المصدر : الديوان الوطني للإحصاءات، العمل، البطالة، سبتمبر 2014، تاريخ الاطلاع يوم: 02-04-2015، الساعة: 16:15،

الموقع الإلكتروني (www.ons.dz) .

✓ ارتفاع نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات والأفراد ذوي التعليم العالي، حيث تتفاوت النسبة ما بين 8.6 % لدى الأشخاص بدون شهادة إلى 16.4 % لدى حاملي الشهادات الجامعية (10.9 % لدى الذكور و 22.1 % لدى الإناث)، الجدول رقم (03-03) يبين ذلك:

جدول رقم (03-03) : معدل البطالة حسب مستوى التعليم، الشهادة المتحصل عليها والجنس لسنة 2014

المجموع	إناث	ذكور	البيان
مستوى التعليم			
2.7	3.7	2.6	بدون تعليم
7.0	8.2	6.9	ابتدائي
12.0	16.1	11.6	متوسط
9.7	15.0	8.3	ثانوي
15.4	21.8	9.9	التعليم العالي

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

الشهادة المتحصل عليها			
8.6	10.6	8.4	بدون شهادة
12.7	17.4	11.4	شهادة التكوين المهني
16.4	22.1	10.9	شهادة التعليم العالي
10.6	17.1	9.2	المجموع

المصدر : الديوان الوطني للإحصاءات، العمل، البطالة، سبتمبر 2014، المرجع السابق.

من خلال هذه الخصائص نخلص ما يلي:¹

- ◀ ارتفاع نسبة البطالة في الريف يعود إلى نمو الشغل في المناطق الحضرية.
- ◀ الجزائر لم تستغل أهم جزء من الطاقة الإنتاجية لمجتمعها وهو الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19-29 سنة وهذا للأسباب التالية:
 - ❖ الرسوب المدرسي.
 - ❖ ترك المدرسة لظروف اجتماعية.
 - ❖ النظام التربوي والتكويني في الجزائر لا يستجيبان لمتطلبات السوق الجديدة في مجال العمل.
- ◀ كما ارتفعت نسبة المشاركة لفئة الإناث في سوق العمل وهذا راجع للأسباب التالية:
 - ❖ تدني دخل العائلة.
 - ❖ تغيير نظرة المجتمع الجزائري لعمل المرأة.
 - ❖ ارتفاع مستوى التعليم لدى الإناث.

المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014)

لم تكن ظاهرة البطالة معروفة في الجزائر خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في سنوات الستينات والسبعينات، وإلى منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية، نتيجة ارتفاع أسعار البترول آنذاك. فإنه ما أن بدأت هذه الأسعار في الانخفاض مع منتصف الثمانينات حتى بدأت هذه الظاهرة في البروز، حيث تشير العديد من التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17 % في 1987 م إلى 28 % سنة

¹المرجع السابق ، ص 4.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

1995 م ليصل حدود 30 % سنة 1999 م. هذا الارتفاع الذي جاء نتيجة عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة، أبرزها سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بعد دخولها في مفاوضات التصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، ورغم محاولاتها للحد من هذه الزيادة عن طريق العديد من البرامج والمشاريع التي صاحبت هذه التحولات، والتي جاءت في غالبيتها بصفة سريعة وغير مدروسة بصفة علمية، مما جعلها قليلة الفاعلية في الحد من تنامي هذه الظاهرة.

شهدت الفترة 2014/2002 انخفاضا في معدلات البطالة و يبين ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (03-04): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2014-2002).

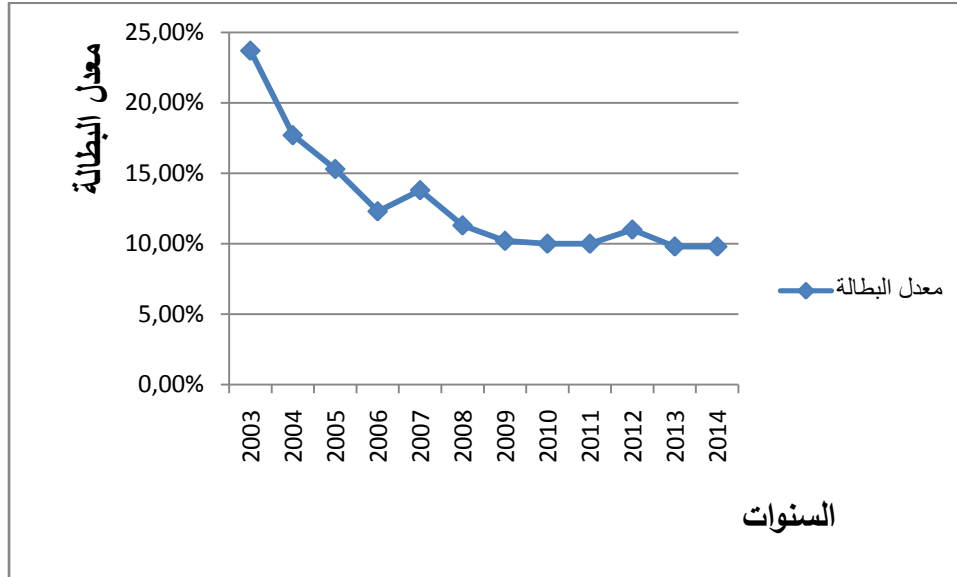
السنوات	معدل البطالة
2003	23.7 %
2004	17.7 %
2005	15.3 %
2006	12.3 %
2007	13.8 %
2008	11.3 %
2009	10.2 %
2010	10 %
2011	10 %
2012	11.0 %
2013	9.8 %
2014	9.8 %
المجموع	100 %

المصدر : الديوان الوطني للإحصاءات، العمل، البطالة، سبتمبر 2014، المرجع السابق.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

إستنادا إلى الجدول رقم (03-04) نستخلص الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-02): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014).



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم(03-04).

من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة البطالة انخفضت خلال الفترة 2014/2003 بنسبة 14.3%، حيث كانت 23.7% في سنة 2003 واستمرت في الانخفاض إلى أن ارتفعت في سنة 2007 فوصلت إلى 13.8% ثم عاودت الانخفاض حيث استقرت في سنتي 2010 و 2011 بنسبة 10%، ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى 11% في سنة 2012 وبعدها عاودت الانخفاض في سنة 2013 و 2014 فقدرت بـ 9.8% .

وتجدر الإشارة إلى أن تراجع معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2003-2014) يعود إلى عدة عوامل من بينها:¹

✦ تحسن الوضعية الأمنية للجزائر، وتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة وانطلاق عدة ورشات، والتي ترجمت بخلق العديد من مناصب العمل.

¹نعيمه بوكنتوم ، خيرة داود، الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1998-2010)، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 11.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

- ✦ جاء في هذه المرحلة القانون رقم 04-90 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل ليعزز مكانة ودور الوكالة الوطنية للتشغيل بصفتها الهيئة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم. وقد تم تسجيل تطور ملحوظ في استحداث مناصب عمل لدى المتعاملين الاقتصاديين.
- ✦ تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب، حيث عرفت هذه الفترة استحداث عدد هام من مناصب العمل.
- ✦ نتائج أجهزه التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب.
- ✦ الدور الكبير الذي لعبته كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل.

المطلب الثالث: الآليات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر

اعتمدت الدولة في إطار تنفيذ سياستها المتعلقة بالتشغيل على آليات وبرامج متعددة ومتنوعة، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر، ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق المؤسسات التي توفر المزيد من فرص العمل، ومنها ما يتعلق بتنظيم بعض أنماط التوظيف الخاصة ببعض الفئات العمالية مثل حاملي الشهادات الجامعية، والتكوين المهني، والباحثين عن العمل القادمين من مختلف مؤسسات التعليم والتكوين،.. الأمر الذي شكل ما يمكن وصفه بالتجربة الوطنية في مجال التشغيل بصفة عامة، وتشغيل الشباب بصفة خاصة ، هدفها الأساسي الحد من استمرار تزايد نسبة البطالة أو على الأقل التخفيف ولو بشكل مؤقت أو جزئي من أثارها. و عموما تجسدت هذه التجربة من خلال العديد من البرامج والأجهزة التي نذكر منها:

✦ برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية:

وهو بمثابة تدعيم للجماعات المحلية في إطار مجهوداتها لمواجهة البطالة موجه لإدماج الشباب البطال بدون مؤهلات أو بمؤهلات بسيطة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة في ورشات تكلف بإنجاز نشاطات تعود بالمنفعة العامة على المواطنين في كل بلدية، مع الإشارة إلى برنامج آخر يشبهه إلى حد كبير هو: برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة في نظام الشبكة الاجتماعية الذي تشرف عليه مديرية النشاط الاجتماعي لحساب وكالة التنمية الاجتماعية التابعة لنفس الوزارة.¹

¹ عبد الله غالم، حمزة فيشوش، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

✦ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

أنشئت في 1996م بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 وتعمل على إعانة الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج، وتشكل المؤسسات المصغرة إحدى الآليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي خاصة بعد تراجع دور الدولة في ترقية مناصب الشغل. وفي إطار هذا البرنامج في سنة 2004 تم إنشاء 6677 مؤسسة مصغرة ومن خلالها تم توفير 18980 منصب شغل، إلا أنه نجد تباين بين عدد المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة وتلك التي تم تمويلها فعلا من البنوك، حيث نجد 6567 مشروع وافقت البنوك على تمويلها من بين 69437 مشروع التي صادقت عليه الوكالة، لذلك من الضروري أن تساهم البنوك مع جهاز دعم تشغيل الشباب لانجاز جميع المشاريع المقبولة ضمن هذا الجهاز.

✦ عقود ما قبل التشغيل:

كما تبنت الجزائر برنامجا خاصا بالتشغيل سنة 1998 سمي بعقود ما قبل التشغيل والذي وجه لحاملي الشهادات الجامعية والتقنيين الساميين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة، وكذا طالبي العمل بدون خبرة مهنية والذين يطلبون العمل لأول مرة، ويتلقى المستفيد من هذا البرنامج خلال فترة 12 شهرا مقابل من طرف الدولة قدر بداية بـ 6 آلاف دينار ثم عدل إلى 8 آلاف دينار ثم بـ 12 آلاف دينار وأخيرا بـ 15 آلاف فيما بعد بالنسبة لخريجي الجامعات أما التقنيين السامين فيتقاضوا مبلغ قدر بـ 4500 دينار ويستفيدون من التغطية الاجتماعية. ورغم أهميته إلا أن الشباب يعرف صعوبات كبيرة في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود وإن حصل على هذا العقد فلن هناك صعوبات في توظيفه بعد انتهاء العقد بصفة دائمة.

✦ أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:

يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة، وذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف المياه، وقد بلغ عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها من خلال هذا الجهاز 175131 منصب.¹

¹فضيلة عاقل، مداخلة بعنوان "البطالة، تعريفها وأسبابها، وآثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)"، الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 11، 12.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

✦ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص ويتضمن دور الوكالة تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل 500.000 دج موجه لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين.

وبذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات اجتماعية واسعة خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليتمكن من الاستفادة من تمويل لمبادراتهم، ومن بين الفئات الاجتماعية التي يقصدها البرنامج نجد المرأة الماكثة بالبيت وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط بيئتها يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعة.

أما صيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد مخفضة ومساهمة مالية شخصية من المبادر.

للوكالة مديرية عامة وفروع جهوية تسمى التنسيقيات الولائية موجودة في كل ولاية إلى جانب ممثل الوكالة في كل دائرة ويسمى المرافق وتعتمد الوكالة على هياكلها بالتنسيق مع باقي الهيئات ووكالات التشغيل وإشراك جمعيات من المجتمع المدني من أجل الوصول إلى أكبر عدد من أصحاب المبادرات.

إن عملية القرض المصغر هي تجربة حققت نجاحا كبيرا في العديد من الدول في مجال محاربة البطالة وتحسين أوضاع المواطن كونه موجه إلى فئات اجتماعية واسعة.¹

✦ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

مهمته تقديم تعويض لأولئك المسرحين من العمل لأسباب اقتصادية، إلا أن هذا التعويض لا يدوم إلا 36 شهر على أساس أنها المدة الكافية ليعاد دمج المستفيد في الحياة العملية من جديد. لا يقتصر دور هذا الجهاز

¹ سامية خرخاش، محمد العيد ختيم، دراسة مقارنة لاستراتيجيات الحد من البطالة لنموذجي ماليزيا وتونس وإمكانية تطبيقها في الجزائر، الملتقى الدولي حول الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 14.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

على التكفل بتعويض ضحايا التسريح، والبحث لهم عن مناصب عمل جديدة، بل أنه انتقل إلى مساعدتهم من خلال تقديم القروض لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وفق تخصصاتهم وتكوينهم العلمي والميداني، لتشكل هذه المؤسسات أداة لخلق مناصب عمل لغيرهم خاصة الشباب منهم. رغم هذا فإن هذا الجهاز كان عاجزا على خلق مناصب شغل جديدة أكثر مما كان يفقده من المناصب، وهذا ما زاد من تعقد وضعية المسرحين الذين وجدوا أنفسهم بدون دخل.¹

✦ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتقري المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة. منذ إنشاء الوكالة سنة 2001 بلغ عدد المشاريع المنجزة في النشاط الإنتاجي 6616 مشروع بمبلغ 74397 مليار دج مما سمح بتوفير 178166 منصب شغل وتتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للاستثمار.

وقد اتسمت السياسة الاجتماعية المعتمدة خلال التسعينات بانخفاض النفقات العمومية وانجاز أجهزة مؤقتة وعدم مرافقتها بنمو اقتصادي، مما أدى إلى عجز هذه السياسة ماليا نظرا لارتفاع عدد المحتجين في هذا الطرف ظهرت تحديات جديدة تتعلق بانتشار الفقر واتساع الفوارق الاجتماعية وتدهور مستوى المعيشة لفئات واسعة من الأفراد في هذا السياق تداعمت الأجهزة السابقة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق سنة 2001 وامتد إلى غاية 2004 وخصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج قصد إنعاش الاقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، وبالتالي الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي بحيث يركز برنامج الإنعاش على المحاور التالية:

✦ مكافحة الفقر.

✦ إنشاء مناصب الشغل.

¹شيراز حايف سي حايف، دليلة بركان، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية للقضاء على البطالة في الجزائر دراسة خاصة لولاية بسكرة ، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص7.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

﴿التوازن الجهوي.

إن الإجراءات المتخذة لتخفيف ضغوط سوق العمل في الجزائر تدخل في إطار اجتماعي تضامني من خلال منحة الشغل هذه والتي رغم أهميتها مقارنة بالظروف التي عرفت الجزائر المتسمة بطابع غير متوازن من حيث غلق المؤسسات وتسريح العمال إلا أنها في عمومها ظهرت عاجزة وغير دائمة إضافة إلى أن الدولة أنفقت عليها مبالغ طائلة في الوقت الذي ما تزال فيه البطالة تشكل تحدي اجتماعي كبير للاقتصاد الجزائري.¹

¹ عاقل، فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص 12، 13.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

المبحث الثاني : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر خلال (2002-
2014)

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ يلعب دور فعال في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية ومن أهمها مشكلة البطالة، وهذه الأخيرة تتراد مع تزايد عدد السكان، ولهذا تلجأ الدول إلى تحسين القدرات الذاتية لجذب الاستثمارات، التي من شأنها أن تساهم في التقليل من معدلات البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة، وهنا يكمن دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في امتصاص نسبة البطالة. وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ودورها في توفير مناصب عمل خلال (2002-2014).

المطلب الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سعت الجزائر بشتى الطرق لتوليد بيئة استثمارية ملائمة تستقطب الاستثمارات الأجنبية، وهذا بتوفير العوامل المشجعة لقدم هذه الاستثمارات من خلال تقديم مختلف الحوافز والتسهيلات الإدارية والضمانات القانونية.

الفرع الأول: تطور الإطار القانوني لترقية الاستثمارات في الجزائر

لقد كان لقانون الاستثمارات في الجزائر عدة تطورات وتغيرات تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية والظروف السياسية التي كانت تشهدها كل مرحلة خاصة في سنوات التسعينيات حيث قامت الدولة في هذه الفترة بتعديلات وإصلاحات اقتصادية ومالية هامة من بينها إصدار قوانين لتشجيع المستثمرين وإنشاء هيئات مكلفة بترقية ودعم الاستثمار، وعلى هذا الأساس سوف نستعرض تطورات قوانين تشجيع الاستثمار بالجزائر عبر أربعة مراحل على النحو التالي:

﴿ قانون النقد والقرض رقم 90-10.

﴿ المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات.

﴿ الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

﴿ الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03 السابق.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

1. قانون النقد والقرض رقم 90-10:

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في 14/04/1990 خطوة نحو التشريع لفتح السوق أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاعات خارج المحروقات، ولقد شمل جوانب عديدة من الإصلاحات وهو ليس بقانون استثمار وإنما تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال وقد كرس عددا من المبادئ تتمثل في:¹

- ✓ **المبدأ الأول:** حرية الاستثمار، غير أن القانون ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها، على أن يحدد ذلك بنص تشريعي، كما أن القانون حدد شروط تدخل الرأسمال الخاص.
- ✓ **المبدأ الثاني:** حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر وفي مدة شهرين أي أنه يتم ذلك بعد 60 يوما من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر.
- ✓ **المبدأ الثالث:** تبسيط عمليتي قبول الاستثمار ويخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض يبحث في الملف خلال شهرين ويبلغ المستثمر بقرار مجلس النقد والقرض.

وبإصدار السلطات العمومية الجزائرية لقانون النقد والقرض تكون قد أكملت حلقة من حلقات التشريع الذي يهدف إلى توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال إلغاء هذا القانون شرط الأغلبية النسبة لرأس المال والتي تتمثل في ضرورة امتلاك نسبة 51% من رأس المال للقطاع العمومي ونسبة 49% للمستثمر الأجنبي، فقد ترك حرية المنافسة في السوق حيث ساوى بين المستثمرين الأجانب والمحليين وفتح بابا واسعا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بدون قيود، وأصبح دور الدولة منظما للاقتصاد لا مسيرا له.²

2. المرسوم التشريعي 12-93 لعام 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات:

أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض بإلغاء التمييز بين الأجانب والمحليين والقطاع الخاص والعام كما تضمن:³

¹ كمال قريوع عليوش، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 13، 14.

² عبد الكريم كافي، مرجع سبق ذكره، ص ص 214، 215.

³ حدة رايس، مروة كرامة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد 12، 2012، ص 66.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

- ❖ تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل، وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية.
 - ❖ التأكيد على تحويل الأرباح ورأس المال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات، وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.
 - ❖ إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.
3. الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار:

لقد أجرت الجزائر عدة تعديلات لتشجيع الاستثمار، وكان أبرز التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار هو صدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير مناخ الاستثمار، حيث قدمت العديد من الحوافز، والتسهيلات سواء أثناء الانجاز، أو الاستغلال التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية،¹ إضافة إلى تبنيه أربعة مبادئ هامة هي:²

(1) مبدأ حرية الاستثمار.

(2) مبدأ إزالة كافة القيود الإدارية على الاستثمار.

(3) مبدأ عدم اللجوء إلى التأميم وحرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه.

(4) مبدأ إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي لفض النزاعات.

4. الأمر رقم 06-08 المعدل و المتمم للأمر 01-03 السابق :

ولقد تم تعديل وإتمام الأمر 01-03 بالأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، حيث نص هذا الأخير

على ديمومة الضمانات التالية:³

¹ مصطفى بودرمة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 09، 2009، ص 185.

² و صاف سعيدي، محمد قويدري، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 08، 2008، ص 40.

³ بلعبيدي عائدة عبير، عبد الحميد بوخورس، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 10.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

- ✓ عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها.
- ✓ تحويل رؤوس الأموال والمداخيل.
- ✓ المساواة في التعامل مع كل المستثمرين.
- ✓ التغطية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية والثنائية لحماية الاستثمارات.
- ✓ إمكانية الطعن الإداري.
- ✓ إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير المقيمين.

الفرع الثاني: المزايا والضمانات الممنوحة لحماية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

لقد شكل قانون 1993 نقطة تحول في مسيرة الاقتصاد الجزائري، حيث حاولت الجزائر من خلاله الانفتاح على الاستثمارات الخارجية، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية التي تجذب المستثمر الأجنبي للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها هذا القانون.

أولا المزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي :

حسب الأمر 03-01 نجد أن نظام الامتيازات انطوى على نظامين أساسيين وهما النظام العام والنظام

الاستثنائي نذكرهما فيما يلي:¹

1. النظام العام:

ويتعلق هذا النظام بالاستثمارات التي يطلق عليها باستثمارات عادية في مرحلة استغلالها، فمن ناحية الاستفادة فإن كل شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص، وطني أو أجنبي ينشأ على شكل مساهمات استثمار عادي خارج المناطق التي يستوجب التطور فيها مساهمات خاصة من الدولة، فزيادة عن الحوافز الضرورية والجمركية التي تم إقرارها في القانون العام يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي حدد نظامها ومفهومها في هذا الأمر في المزايا التالية والتي تخص:

مساعدات على الانجاز : حيث أن مدة الانجاز هي تلك المدة التي يتم الاتفاق بشأنها مع المستثمر ابتداء من تاريخ التبليغ بقرار منح المزايا ويشمل على ما يلي:

¹ بين ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012، ص ص 139-142.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

❖ تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية، فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل بصفة مباشرة في انجاز المشاريع الاستثمارية، أي بنسبة 5% كما هو منصوص في المادة 3 من الأمر رقم 01-02 والمتضمن تأسيس التعريف الجمركية.

❖ الإعفاء التام من الضريبة على القيمة المضافة على كافة السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشاريع الاستثمارية.

❖ الإعفاء الكلي من دفع حقوق الملكية للمقتنيات الخاصة بالعقار الصناعي والذي يستوفي إطار الاستثمار.

❖ تبسيط الإجراءات الأولية الخاصة بالاستثمار، حيث كان يفترض في السابق على المستثمرين إعداد وتقديم دراسة اقتصادية شاملة للاستثمار لكن بعد ذلك تم إلغاء هذا الشرط، أصبح الأمر لا يتطلب تقنية تحتوي على الخطوط والمجاميع الرئيسية للمشروع وكذا الفواتير الأولية التقديرية والخاصة بالمعدات والتجهيزات التي يرغب المستثمر في شرائها.

2. النظام الاستثنائي:

ضمن هذا النظام الاستثمارات تستفيد من مزايا خاصة، وذلك في المناطق المراد تنميتها والتي تتطلب مساهمة الدولة، أو تلك الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، خاصة في حالة استعمال التقنيات المتطورة جدا، والتي من شأنها الحفاظ على البيئة، وتحمل موارد طبيعية وتدخر الطاقة وتؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة وتستفيد الاستثمارات التي تنجز ضمن هذا الإطار بمزايا عديدة منها:

1. انجاز الاستثمار:

✓ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية على المشتريات العقارية التي يتم انجاز الاستثمار فيها.

✓ اعتماد نسبة منخفضة جدا على عمليات التسجيل، حيث تقدر هذه النسبة بـ 0.2% وذلك فيما يخص عقود التأسيس والإضافات إلى رأس مال المشروع.

✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في ما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو تم اقتناؤها من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

✓ فرض نسب منخفضة فيما يخص الحقوق الجمركية، وذلك على السلع المستوردة والوسطية في عمليات انجاز الاستثمارات وتقدر هذه النسبة بـ 5% فقط.

2. امتيازات بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي ومن الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتضاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل ضمن مشروع الاستثمار.

ثانيا الضمانات الخاصة لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمنح القانون الجزائري ضمانات كبيرة للمستثمرين، ويفسح المجال للاستثمار بكل حرية كما نصت على ذلك المادة (4) من الأمر 03-01 التي تشير إلى أن الاستثمارات تتجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات من الحماية والضمانات المحددة في القانون.

وتتمثل أهم الضمانات في المساواة في المعاملة بين كافة المستثمرين المقيمين منهم وغير المقيمين (الأجانب) مع السماح للأجانب بتحويل الأرباح وفض النزاعات باللجوء للتحكيم الدولي. وفيما يلي نوضح هذه الضمانات:¹

المساواة في المعاملة

يقدم قانون الاستثمار الجزائري كافة الضمانات للمستثمرين الأجانب والتي نجدها في أغلب قوانين الاستثمار للدول التي تستهدف جذب الاستثمار الأجنبي، فيعامل المستثمر الأجنبي نفس المعاملة التي يعامل بها المستثمر الوطني، ومبدأ عدم التمييز وعدم الحق في المصادرة وضمان حماية الملكية الفردية مكرس دستوريا (1996). وقد ذكر قانون الاستثمار (الأمر 03-01) في المواد (14-15-16) بأن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب يعاملون بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريون فلهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، كما نص القانون على عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع دولهم الأصلية. ويشير القانون كذلك إلى عدم إمكانية إجراء مراجعة أو إلغاء في المستقبل للمزايا المقدمة للاستثمارات المنجزة طبقا لهذا القانون، ويهدف المشرع من هذا الإجراء إضفاء الاستقرار المطلق لنظام الاستثمار. ولكن يسمح القانون بقدر من المرونة إذ يعطى للمستثمر الحق في المطالبة بأن تشمل التعديلات الجديدة المدخلة على القانون إذا كانت التعديلات في صالحه. وتحقيقا لقدر أكبر من

¹ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لثيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007-2006، ص ص 121، 122.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

الأمان للمستثمر فقد أشار القانون إلى عدم إمكانية القيام بمصادرة إدارية (تأميم مثلا)، وإذا تم ذلك بموجب التشريع فيترتب على الدولة تقديم تعويض عادل ومنصف للمستثمر. ويمكننا القول من خلال هذا الإجراء بأن التشريع الجزائري الخاص بتنظيم الاستثمار هو تشريع لتحفيز الاستثمار وليس تشريعا يهدف للرقابة فقط ويستند إلى مبدأ الحيادية، كما كان عليه الحال في القوانين السابقة.

﴿ إمكانية اللجوء للتحكيم الدولي

يعتبر اللجوء للتحكيم الدولي أحد الضمانات التي كان يطالب بها المستثمرون الأجانب منذ سنوات السبعينيات من القرن الماضي (1970)، وبعد صدور المرسوم التشريعي رقم 09-93 الصادر في 25 أبريل 1993 تم السماح للدولة حين إبرام العقود الدولية إمكانية إدراج بنود تنص على إمكانية اللجوء للتحكيم الدولي، كما أشارت المادة 17 من قانون الاستثمار لسنة 2001 بأن كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، مهما كان السبب، يخضع للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الجزائر، تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق باللجوء إلى تحكيم خاص. تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قبل إصدارها لهذا النص القانوني كانت قد انضمت إلى (اتفاقية نيويورك 10 جوان 1958) المتعلقة بالاعتراف والالتزام بقواعد التحكيم الدولي، كما وقعت الجزائر على الاتفاقية الدولية لحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا البلدان الأجنبية المبرمة بتاريخ 18 جوان 1965 وصادقت كذلك على الاتفاقية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات في سبتمبر 1986 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1988.¹

﴿ تحويل الأرباح

يسمح القانون الجزائري كما نصت على ذلك المادة (31) من الأمر 03-01 بتحويل رؤوس الأموال المستثمرة، ولكنها محددة بشروط فهي لا تشمل إلا الاستثمارات المنجزة بتقديم مساهمة في رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر، ومسعرة رسميا لدى بنك الجزائر الذي يتأكد قانونا من استيرادها ، ويستطيع المستثمر في هذه الحالة الاستفادة من تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى و لو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر.

¹ المرجع السابق ، ص 122.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

﴿ الضمانات في إطار المعاهدات الثنائية

لقد وقعت الجزائر على أكثر من 25 اتفاقية لحماية الاستثمار وعلى 12 اتفاقية تتعلق بعدم الازدواج الضريبي ولقد تعززت هذه الاتفاقيات أكثر مع توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتقدم مفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وتهدف هذه الاتفاقيات منح معاملة تفضيلية لاستثمارات مواطني أو شركات كل من الطرفين المتعاقدين وأن توفر لها الحماية الكاملة والأمن في إقليم الطرف المتعاقد الآخر. وتستفيد عائدات الاستثمارات التي يعاد استثمارها بنفس الحماية والامتيازات الممنوحة للاستثمارات الأصلية.

يمنح مواطني و شركات الطرف المتعاقد الآخر معاملة لن تكون أقل امتيازاً من تلك التي تمنح لمواطنيه وشركاته أو مواطني وشركات دولة ثالثة، وهو ما يعني تمتع الدولة المتعاقد معها بصفة الدولة الأولى بالرعاية، وتتضمن هذه الاتفاقيات كذلك على حرية تحويل استثمارات الطرفين وعائداتهم طبقاً للتشريعات الداخلية النافذة في بلديهما بعد دفع المستحقات الجبائية، وأن ينفذ ذلك التحويل بدون تأخير بالعملة الحرة التي تم بها رأسمال الاستثمار الأصلي أو بأي عملة حرة أخرى يتم الاتفاق عليها بين المستثمرين وبين الطرف المتعاقد المعني. ويكفل الطرف المضيف للمستثمر حرية التصرف في ملكية رأس المال سواء بالبيع كلياً أو جزئياً أو بالتصفية أو بالتنازل أو بالهبة أو بأي وسيلة من وسائل انتقال الملكية الأخرى.¹

الفرع الثالث : طاقات الجزائر الجاذبة للاستثمارات الأجنبية

تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية، فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخل إفريقيا. تملك ثروة من الموارد البشرية فأغلبية السكان شباب يملكون كفاءات عالية.

كما تملك الجزائر قاعدة صناعية كبرى تم بناءها خلال عقود والتي هي في حاجة إلى استثمارات من أجل الزيادة في الإنتاج بهدف كفاءة السوق المحلية ثم التصدير.

وتملك الجزائر موارد طبيعية متنوعة أهمها احتياطي من البترول والغاز والمعادن المتنوعة كما يمكن ذكر مؤهلات أخرى تملكها الجزائر مثل:

¹المرجع السابق، ص ص 123،124.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

✦ حجم السوق: حيث يتراوح عدد السكان في الجزائر نحو 29.2 مليون سنة 1997 ما يجعل الاستهلاك كبير للمواد المصنعة ومواد التجهيز على سبيل المثال بلغت نسبة الواردات سنة 1997 ما يقارب 10.3 مليار دولار وهي في تزايد مستمر.

✦ البنية التحتية: تملك الجزائر نسبة متطورة نسبيا مما يساعد على جلب الاستثمار منها شبكة من الطرق طولها حوالي 120 ألف كيلومتر كما يوجد 4 ألف كيلومتر من السكك الحديدية. يوجد بالجزائر حوالي 11 ميناء يقدم مختلف أنواع الخدمات ويمكنها استقبال جميع أنواع السلع، إلى جانب هذا يوجد 51 مدرجا منها 30 للملاحة الجوية و 12 مطارا دوليا.

✦ المحيط التقني: تبلغ نسبة المتعلمين نحو 70 % من السكان كما تعاول الجزائر مواكبة التطورات التكنولوجية في العالم من اتصالات حديثة ومعلوماتية مختلفة.¹

الفرع الثالث : الهيئات المكلفة بترقية وتشجيع الاستثمار في الجزائر

من أجل تعزيز الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تم إنشاء هياكل إدارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار، وتتمثل هذه الهيئات في:

المجلس الوطني للاستثمار (CNI): وهو هيئة حكومية أنشأت من طرف السلطات العمومية من أجل السهر على ترقية وتطوير الاستثمار، وتسهيل العمل بالنسبة للمستثمرين الأجانب، ومحاولة التقليل من البيروقراطية. أسس هذا المجلس من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار اعتمادا على الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، حيث يتولى الوزير المكلف بترقية الاستثمار الأمانة العامة للمجلس، وبناء على أمر إصداره في 20 أوت 2001، المجلس الوطني للاستثمار يقوم بالمهام التالية:²

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.
 - اقتراح إجراءات تحفيزية للاستثمار مساندة للتطورات الملحوظة.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.

¹ فاروق تشام ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية ، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 22-23 أبريل 2003، ص ص 19، 20.

² عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 219- 220.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): تأسست بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار (APSI)، وذلك في 20 أوت 2002، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة في الجزائر والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة ومهمتها تسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار إلى أقصى الحدود الممكنة، وكذا التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر، كما أنها تجسد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية من خلال مساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم وتوفير كل المعطيات لهم خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار، والعمل على تطوير وترقية مجالات وأنماط جديدة ينطوي عليها الاستثمار.¹

الشباك الوحيد اللامركزي (GUD): تم استحداثه من أجل رفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، ويتكون هذا الشباك من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار، وتقوم الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار عبر هذا الشباك بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في أجل أقصاه 30 يوم، كما تسلم كل الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار، ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز لامركزي لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا.²

الفرع الرابع: عوائق الاستثمار في الجزائر

على الرغم من الجهود التي تبذلها الجزائر في سبيل تهيئة وترقية مناخ الاستثمار إلا أنه تظل بعض العقبات التي تعرقل بيئة الأعمال في الجزائر، وعموما نذكر هذه العوائق فيما يلي:

¹ دلال بن سميحة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص 340 .
² المرجع السابق، ص 341.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

1. مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي:

على الرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية، وتسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية رسخت انطبعا سيئا لدى المستثمرين، يمكننا إجمالها فيما يلي:¹

✓ عدم وضوح بعض النصوص القانونية، الأمر الذي سمح للمعنيين بتطبيقها بطريقة انتقائية، ومتباينة بين منطقة وأخرى.

✓ غياب هيئة مكلفة بإدارة وتنظيم الاستثمارات الأجنبية فقط.

✓ تداخل الصلاحيات بين الهيئات، وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات بدقة.

✓ تعقد وبطء الإجراءات الإدارية، حيث أن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 إجراء، و93 يوما (في المتوسط)، و130 يوما للحصول على رخصة بناء، و35 يوما لرخص أخرى.

✓ صعوبة توفير الخدمات الأساسية للمستثمرين، مثل: الماء، الكهرباء، الغاز، خطوط الهاتف، قنوات الصرف الصحية.

✓ تعقد و طول الإجراءات الجمركية، حيث أن عملية جمركة آلات ومعدات مستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوما، ويرجع ذلك بالأساس إلى أن أغلب الواردات تصل إلى ميناء الجزائر العاصمة، الذي يتوقف عن العمل بعد الرابعة مساء، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجهات المعنية (إدارة الجمارك، إدارة الميناء، المكاتب الخاصة المكلفة بتسوية إجراءات العبور الخ).

✓ عدم كفاءة معدات وتجهيزات الشحن والتفريغ، لكونها لا تزال عمومية، الأمر الذي قد يتسبب في مكوث الباخرة في عرض البحر مدة قد تصل إلى 7 أيام حتى يتسنى لها الدخول إلى الميناء، و7 أيام أخرى للتفريغ.

✓ تعدد الرسوم وثقلها، وعدم قدرة مصالح إدارة الضرائب على التكيف مع المستجدات.

¹وصاف سعيدي، محمد قويدري ، مرجع سبق ذكره، ص ص 46، 47.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

2 مشكلة التمويل وعجز القطاع البنكي:

يعتبر النظام البنكي من أهم العوائق في وجه المستثمرين الأجانب نظرا لعدة أسباب منها صعوبة منح القروض من طرف البنوك الجزائرية، وعدم وجود بنوك متخصصة في عملية الاستثمار وعدم تحمل البنوك الجزائرية للمخاطرة مما أدى إلى غياب مصدر أساسي لتمويل المؤسسات بالإضافة إلى ذلك صعوبة تحويل الأموال والقيود المفروضة على عملية الصرف بالعملة الصعبة وغيرها من الأسباب التي أدت إلى عدم استقطاب الاستثمارات الأجنبية، كما أن تأخر الإصلاحات في النظام البنكي وضعفه من بين أسباب فشل كل سياسات الدولة الاقتصادية الرامية لإنعاش الاقتصاد عامة والاستثمار خاصة.¹

3 مشكل العقار الصناعي:

يمثل العقار الصناعي هاجسا كبيرا أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب، ولطالما تعثرت مشروعات، ونفر مستثمرون لهذا السبب، ويتجلى هذا العائق ضمن العناصر التالية:²

- ✓ صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري.
- ✓ تعدد وتعقد الإجراءات الإدارية، والقضائية.
- ✓ جمود سوق العقار.
- ✓ الارتفاع الفاحش في أسعار الأراضي بسبب جشع الوسطاء والمضاربين.
- ✓ عدم مواءمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية، نظرا لكونها أقيمت لأهداف سياسية، واجتماعية وليست اقتصادية.
- ✓ عدم امتلاك العديد من المؤسسات العمومية لشهادات الملكية، الأمر الذي يعيق خوصصتها أو شراكتها مع متعاملين أجنب.

¹ مراد بن ياني، مرجع سبق ذكره، ص ص 147 ، 148.

² وصاف سعدي، محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص ص 45 ، 46.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

4 غياب الاستقرار السياسي:

لغياب الاستقرار السياسي أثر فعلي على توافد الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات خارج المحروقات خاصة، رغم وجود بعض المزايا المقارنة للاقتصاد الجزائري، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

ونظرا للوضعية السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات، فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمار الأجنبي المباشر عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها.¹

5 تعثر إجراءات الخصخصة:

تبرز تجارب بعض الدول النامية أن هناك علاقة بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعمليات الخصخصة، فخلال الفترة 1989 - 1993 كان نحو 60 % من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول أوروبا الشرقية والوسطى ناتج عن عمليات الخصخصة.

لقد شرعت الجزائر في عمليات الخصخصة بوضع الإطار القانوني والمؤسسي من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994، والذي سمح ولأول مرة بالتنازل عن المؤسسات العمومية لصالح مسيرين خاص، ومساهمتهم في رأس مالها بحدود 49 %، ومع صدور الأمرين (95-22) و (95-25) تعمقت تدريجيا إجراءات الخصخصة، حتى شملت أزيد من 800 مؤسسة مع نهاية 1997.

ويعد الأمر 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية وتسييرها، وخصصتها احدث تشريع، حيث سمح بنقل الملكية إلى أشخاص تابعين للقانون الخاص.

¹زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة) قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص 246.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

بالرغم من وجود هذه النصوص القانونية، إلا أن عمليات الخصخصة لم تكن كافية لتحفيز الاستثمارات

الوطنية والأجنبية، وقد يرجع ذلك إلى الأسباب التالية:¹

﴿ البطء في تعيين المجلس الوطني للخصخصة، بصفته الهيئة المكلفة بمتابعة إجراءات الخصخصة، إذ لم يتم ذلك إلا في شهر جوان 1998.

﴿ التأخر الكبير في الإعلان عن القائمة الأولى للمؤسسات القابلة للخصخصة.

﴿ التداخل في الصلاحيات بين المجلس الوطني للخصخصة، والمجلس الوطني لمساهمة الدولة والشركات القابضة.

﴿ عدم كفاءة أداء السوق المالية.

6 الفساد:

يعتبر الفساد أحد العوائق الرئيسية التي أشارت لها الدراسة المنجزة، مع العلم بأن عدد رؤساء المؤسسات الذين وافقوا الإجابة على هذه الإشكالية كان قليلا "حوالي 24 % فقط من العينة"، لقد ذكر 34.3 % من رؤساء المؤسسات بأن الفساد يمثل عائقا رئيسيا، وأنهم ينفقون حوالي 7 % من رقم أعمالهم في شكل رشاوى للاستفادة من بعض الخدمات. فمثلا يقوم بعض مسؤولي المؤسسات الخاصة بتقديم رشاوى لبعض الموظفين في الإدارات العمومية قصد تأمين بعض الخدمات لصالح مؤسساتهم ، فمن أجل الحصول على رخصة البناء قد يقوم صاحب المؤسسة بدفع ما قيمته \$540 أيما يمثل 32.9% من الناتج الداخلي للفرد، وقصد الإسراع في الحصول على الكهرباء قد يدفع مبلغ \$ 30 وقد يصل مبلغ الرشوة إلى \$ 210 من أجل الحصول على الهاتف. وقد اعترف 12 % من المستجوبين (أغلبهم أصحاب مؤسسات صغيرة) في التحقيق بأنهم دفعوا رشاوى لموظفين عموميين للحصول على بعض الخدمات لصالح مؤسساتهم، وأن 19 % منهم أشار إلى أنه قد يوافق على تقديم رشوة للحصول على صفقة عمومية، إذا كان ذلك هو السبيل الوحيد لكسبها. وتعتبر مؤسسات القطاع الخاص هي المتضرر الأكبر من ظاهرة الفساد مقارنة بمؤسسات القطاع العام، ويؤثر الفساد أكثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (5.4 %) منه في المؤسسات الكبيرة (1.1 %)، ويدعم هذه النتائج المتعلقة

¹وصاف سعيدي، محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص ص 48، 49 .

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

بتفشي ظاهرة الرشوة نظرة المجتمع الدولي من خلال المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية لضعف الشفافية وازدياد حجم الفساد في الجزائر مما جعلها ضمن مجموعة الدول المتأخرة في محاربة الفساد.¹

7 مشكلة الوصول إلى المعلومات:

تعد المعلومة الاقتصادية على درجة عالية من الأهمية بالنسبة للمستثمرين، ذلك أن كسبها يساعد على رسم الإستراتيجية المستقبلية، واتخاذ القرارات على أسس موضوعية. إلا أن الوضع في الجزائر مغاير تماما لما يجب أن يكون، ذلك أنه ليس في مقدور المستثمرين تقدير احتياجات السوق بدقة، فضلا عن جهلهم بعدد المنافسين. إذ أن قرارات الاستثمار، رغم ما تجرى عليها من دراسات جدوى، إلا أنها تخضع أساسا للزيارات الميدانية للمستثمرين الأجانب، وتقديرهم لمستوى نجاح الشركات الأجنبية الأخرى التي دخلت السوق الجزائري. هذا وتتجلى أهم مشكلات الإعلام الاقتصادي فيما يلي:²

◀ عدم تناغم الهيئات المكلفة بالإعلام والإحصاء مع ما يصدر من القوانين والتشريعات.

◀ عدم كفاءة شبكات الاتصال.

◀ صعوبة الدخول إلى قواعد البيانات للهيئات والوزارات.

◀ ندرة المنشورات والدلائل المتعلقة بالوضع الاقتصادي الجزائري، والفرص الاستثمارية المتاحة.

8 مشاكل قانونية:

في بعض الأحيان هناك غموض في بعض النصوص القانونية مما نتج عنه عمليات التأويل المختلفة في فهمها، والبعض منها لا يصدر في الوقت المناسب، ضف إلى ذلك فإن بعض القوانين عامة، وليست مخصصة لظاهرة بعينها، وهذا ما أدى إلى تخوف المستثمر، وإحجامه عن القيام بعملية الاستثمار، وعدم تناسب قوانين الاستثمار في الجزائر مع المتغيرات العالمية، وعدم السرعة في تطبيق القوانين.³

¹ ناجي بن حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 296، 297.

² وصاب سعيدي، محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 49.

³ مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص 196.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

9 عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية:

إن وضعية الترويج للمشروعات الاستثمارية في الجزائر تفنقر إلى الكفاءة والفعالية اللازمة، ويبرر ذلك من خلال:¹

* عدم كفاءة غرفة التجارة والصناعة، والغرف الجهوية للترويج لما هو متاح من فرص استثمارية، فضلا عن عجزهم عن مرافقة المستثمرين.

* عدم كفاءة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الترويج للاستثمارات.

* عجز الهيئات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج لبناء انطباع ايجابي، وجذاب للقطر وللمشروعات الاستثمارية.

المطلب الثاني : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر ودورها في توفير مناصب عمل خلال (2002-2014)

منحت الجزائر الكثير من الامتيازات والتسهيلات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي عرفت تدفقاته انتعاشا في الفترة الأخيرة، لكن في المقابل فإن الجزائر تطمح بأن يساهم هذا الاستثمار في تحقيق تنميتها الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالقضاء على مشكلة تعطل القوى العاملة "البطالة".

وفي هذا السياق سنتناول حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال (2002-2014) ثم سنحاول إبراز دور هذه التدفقات في توفير مناصب الشغل.

الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال (2002-2014)

تمتلك الجزائر المؤهلات والعناصر التنافسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرات الذاتية للبلاد،² ويوضح الجدول التالي رقم

¹ وصاف سعدي، محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 49 .

² عمار بن عيشي، الغالي بن إبراهيم، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 4.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

(03-05) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر في الفترة الممتدة من (2002-2014) كما يلي :

جدول رقم (03-05): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة (2002-
2014) الوحدة: مليون دولار

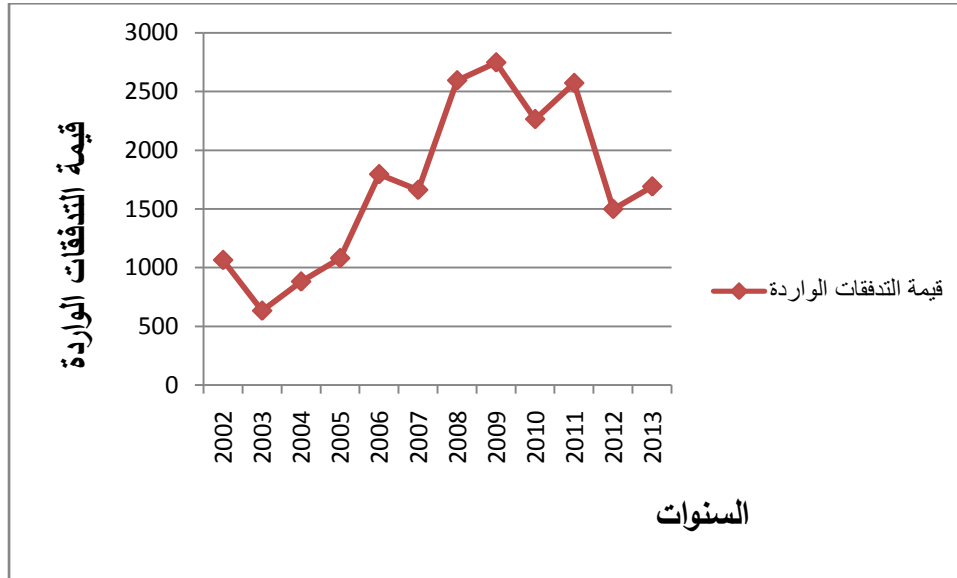
السنوات	قيمة التدفقات الواردة
2002	1065
2003	633.7
2004	881.9
2005	1081.1
2006	1795.4
2007	1661.8
2008	2593.6
2009	2746.4
2010	2264
2011	2571
2012	1499
2013	1691
المجموع	20483.9

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره.

إستنادا إلى الجدول السابق نستخلص الشكل الموالي:

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

الشكل رقم (03-03): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة (2002-2014).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-05).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-05) أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر سجلت انخفاضا خلال 2002-2003 يقدر بـ 431.3 غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي شهدت ارتفاعا خلال الفترة 2003-2006 حيث قدرت بـ 633.7 مليون دولار في سنة 2003 و 1795.4 مليون دولار خلال سنة 2006. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض إلى 1661.8 مليون دولار في سنة 2007 وعود الارتفاع ليبلغ 2593.6 مليون دولار في سنة 2008 و 2746.4 مليون دولار في سنة 2009. إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض مرة أخرى إلى 2264 مليون دولار في سنة 2010 ليبلغ 2571 مليون دولار في سنة 2011 وفي سنة 2012 بلغ 1499 مليون دولار وعود الارتفاع في سنة 2013 حيث بلغ 1691 مليون دولار.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية

إن التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لا تزال محصورة في قطاعات محدودة مثل قطاع الطاقة خاصة فيما يتعلق بالصناعة البترولية¹، في حين القطاعات غير النفطية فان توزيع هذه التدفقات محدودا، وذلك رغم الفرص والمؤهلات التي يتمتع بها كل من القطاعات الأخرى غير قطاع الصناعة بما فيها

¹ عايدة عيبر بلعبيدي، عبد الحميد بوخورس، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

قطاع الزراعة، قطاع الخدمات، قطاع السياحة، وغيرها. والجدول الموالي رقم (03-06) يوضح توزيع

الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية في الفترة الممتدة 2002-2014

جدول رقم (03-06) توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية في
الفترة الممتدة 2002-2014.

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة المئوية	تكلفة الاستثمار " بليون دج "	النسبة المئوية
الزراعة	9	% 1.60	5495	% 0.23
البناء	95	% 16.84	59713	% 2.54
الصناعة	324	% 57.45	1613708	% 68.55
الصحة	6	% 1.06	13573	% 0.58
النقل	19	% 3.37	12405	% 0.53
السياحة	10	% 1.77	462619	% 19.65
الخدمات	100	% 17.73	97145	% 4.13
الاتصالات	1	% 0.18	89441	% 3.80
المجموع	564	% 100	2354099	% 100

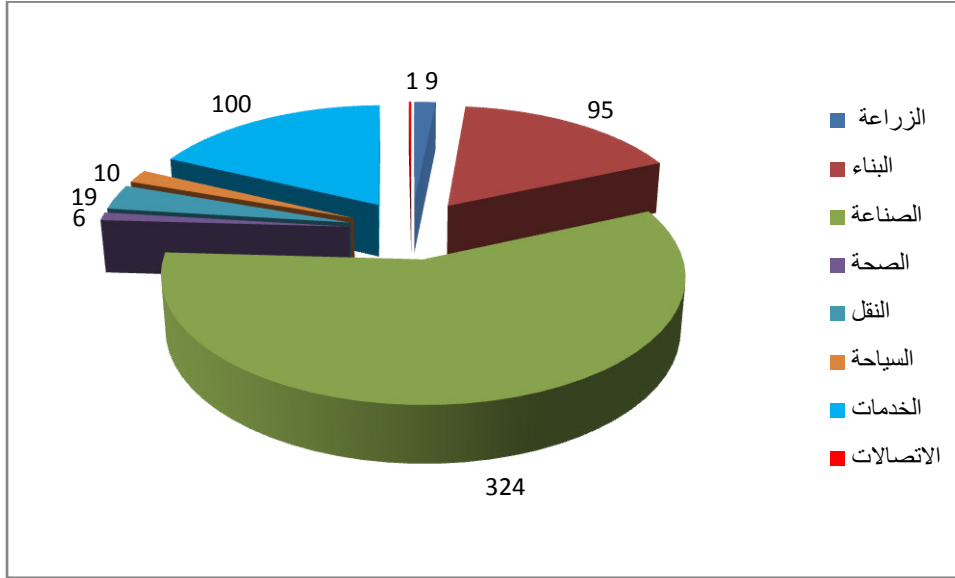
Source: [http:// www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement](http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement), la date : 23/04/2015, le
temps : 16:16.

استنادا إلى الجدول السابق نستخلص الشكل الموالي:

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

الشكل رقم (03-04): عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-

2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-06).

من خلال الجدول أعلاه رقم (03-06) يتبين لنا أن قطاع الصناعة يحتل الصدارة باستحواده على معظم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2014 حيث تم التصريح بـ 324 مشروع استثماري أجنبي بقيمة 1613708 مليون دينار جزائري مقدر بـ 68.55% من إجمالي التدفقات المصرح بها، ومن بين الصناعات التي تم الاستثمار فيها في مجال السكك الحديدية الذي تتولاه المجموعة الأمريكية (جنرال موتورز) وصناعة الأغذية التي عرفت انتعاشا كبيرا بدخول شركة (دانون) إلى السوق الجزائرية سنة 2002، ومن أبرز المشاريع التي أبرمتها الجزائر مؤخرا في مجال الصناعات الثقيلة نجد المشروع الجزائري الألماني الإماراتي لإنتاج مركبات عسكرية من نوع "فورزفاغن"، بالإضافة إلى مشروع مصنع السيارات "رونو-الجزائر" بالشراكة مع الشركة الفرنسية لإنتاج السيارات، فيما تأتي حصة قطاع السياحة في المرتبة الثانية بعد القطاع الصناعي فلقد بلغ عدد المشاريع المصرح بها في هذا القطاع 10 مشاريع بما يعادل قيمة 462619 مليون دينار جزائري قدرت بـ 19.65% من إجمالي التدفقات المصرح بها، ومن أهم المشاريع السياحية نجد مشروع شركة الحامل لإنشاء مركب سياحي بسيدى فرج ومشروع مجمع سیدار السعودي لتأسيس قرينتين سياحيتين بالجزائر العاصمة، في حين يحتل قطاع الخدمات المرتبة الثالثة بعد القطاع السياحي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

تم التصريح ب 100 مشروع بقيمة 97145 مليون دينار جزائري مقدرة بنسبة 4.13 % من إجمالي التدفقات المصرح بها، ويحوي هذا القطاع على فرص ومجالات استثمار عديدة خاصة في القطاع المالي مثل التأمين والبنوك، في حين باقي القطاعات أخرى لم تستقطب عددا كبيرا من المشاريع الاستثمارية حيث تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنقص المشاريع في كل من هذه القطاعات وهي قطاع الاتصالات، قطاع البناء، قطاع الصحة، قطاع النقل، وقطاع الزراعة على التوالي، وهو ما يتطلب من السلطات الحكومية اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لجعل هذه القطاعات أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

🔗 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا عربية أو أجنبية، والجدول الموالي يوضح ذلك:
جدول رقم (03-07): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة خلال
الفترة الممتدة من (2002-2014)

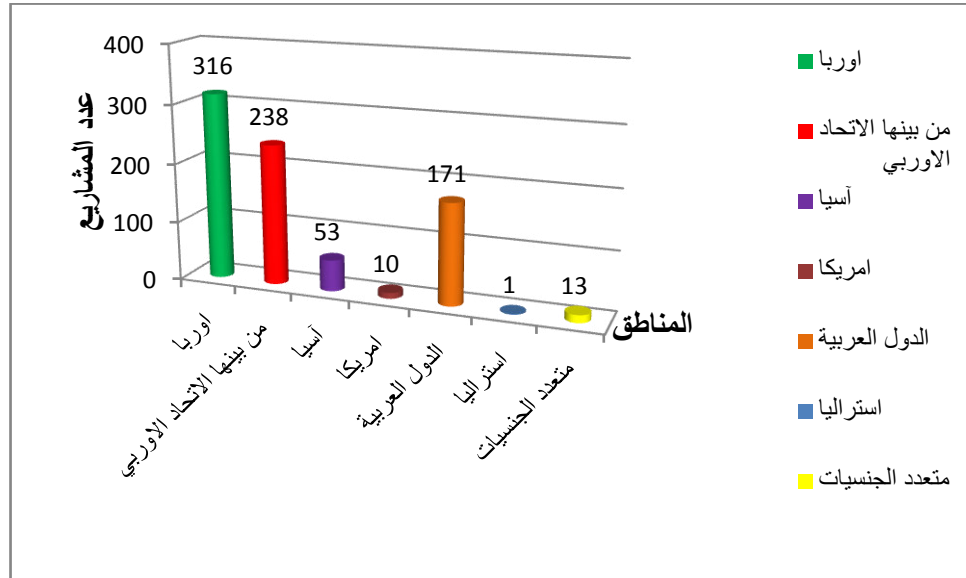
المبلغ " بليون دج "	عدد المشاريع	المناطق
839295	316	أوربا
519485	238	من بينها الاتحاد الأوربي
115219	53	آسيا
63171	10	أمريكا
1243455	171	الدول العربية
2974	1	استراليا
89985	13	متعدد الجنسيات
2354099	564	المجموع

Source: [http:// www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement](http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement), op .cit.

استنادا إلى الجدول السابق نستخلص الشكل الموالي:

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

الشكل رقم (03-05): عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة 2002-2014.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-07).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه رقم (03-07) أن الدول الأوروبية تصدر قائمة الدول المستثمرة في الجزائر من حيث عدد المشاريع خلال الفترة (2002-2014) بـ 316 مشروع منها 238 مشروع تابع لدول الاتحاد الأوروبي، و تأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بـ 171 مشروع ثم تليها الدول الآسيوية بـ 53 مشروع وأمريكا بـ 10 مشاريع أما الاستثمارات المتدفقة من استراليا فتأتي في المرتبة الأخيرة بمشروع واحد فقط.

أما من حيث قيمة الاستثمار فقد تصدرت الدول العربية قائمة الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2014 وذلك بقيمة استثمار قدر بـ 1243455 مليون دينار جزائري حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، في حين تحتل الاستثمارات المتدفقة من أوروبا المرتبة الثانية وذلك بمبلغ يقدر بـ 839295 مليون دينار جزائري منها 519485 مصدرها دول الاتحاد الأوروبي، تليها الدول الآسيوية في المرتبة الثالثة بمبلغ 115219 مليون دينار جزائري، ثم بعدها الاستثمارات المتدفقة من مشاريع متعددة الجنسيات في المرتبة الخامسة بمبلغ يقدر بـ 89985 مليون دينار جزائري و تليها أمريكا في المرتبة السادسة بمبلغ 63171 مليون دينار جزائري، ويأتي في المرتبة الأخيرة استراليا بمبلغ 2974 مليون دينار جزائري.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

الفرع الثاني حجم مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002-2014

سنحاول إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من البطالة وذلك من خلال مناصب الشغل التي يوفرها حسب القطاعات وحسب الأقاليم المستثمرة، ولتوضيح ذلك سنتطرق إلى ما يلي:

1. توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2014)

والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (03-08) : توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2014

الوحدة : منصب شغل

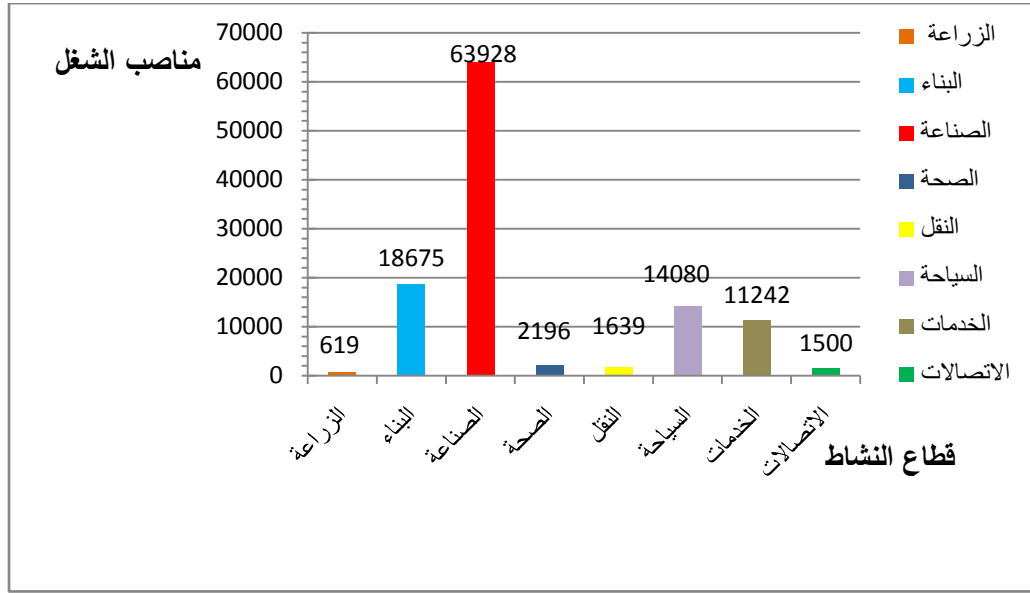
قطاع النشاط	عدد مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	619	0.54%
البناء	18675	16.40%
الصناعة	63928	56.14%
الصحة	2196	1.93%
النقل	1639	1.44%
السياحة	14080	12.36%
الخدمات	11242	9.87%
الاتصالات	1500	1.32%
المجموع	113879	100%

Source: [http:// www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement](http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement), op .cit.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

إستنادا إلى الجدول السابق نستخلص الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-06):مناصب الشغل المتوفرة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في الجزائر
حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2014.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-08).

من خلال الجدول أعلاه رقم (03-08) نلاحظ أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الصناعة هي التي استقطبت العدد الأكبر من الأيدي العاملة مقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث وفرت في قطاع الصناعة 63928 منصب شغل بنسبة 56.14%، و الشركات الأجنبية الناشطة في قطاع البناء احتلت المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في خلق فرص عمل في الجزائر حيث وفرت 18675 منصب شغل بنسبة 16.40%، ثم تأتي الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع السياحة في المرتبة الثالثة حيث وفرت 14080 منصب شغل أي بنسبة تعادل 12.36%، كما نجد أن الشركات الأجنبية الناشطة في قطاع الخدمات احتلت المرتبة الرابعة فلقد وفرت 11242 منصب شغل بنسبة 9.87%، ثم تليها في المرتبة الخامسة الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الصحة، النقل، والاتصالات وفرت 2196 منصب شغل بنسبة 1.93%، 1639 منصب شغل بنسبة 1.44%، 1500 منصب شغل بنسبة 1.32% على الترتيب، كما نجد أن الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع الزراعة احتلت المرتبة الأخيرة من حيث توفيرها لمناصب الشغل في الجزائر حيث وفرت 619 منصب شغل وبنسبة تعادل 0.54%.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

2. توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة (2002-2014)

جدول رقم (03-09) : توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم
المستثمرة خلال الفترة 2002-2014

الوحدة : منصب شغل

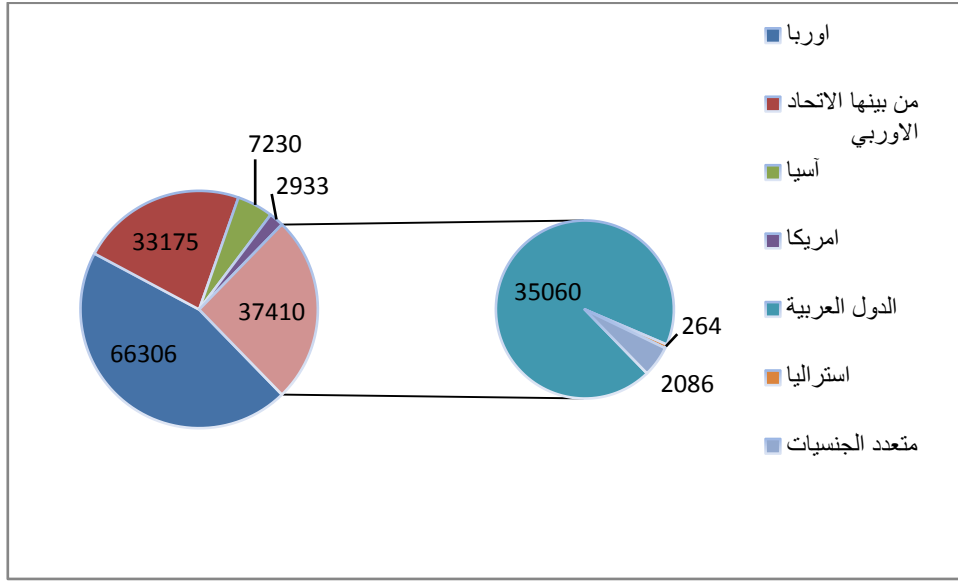
النسبة المئوية (%)	عدد مناصب الشغل	المناطق
58,22%	66306	اوربا
29,13%	33175	من بينها الاتحاد الاوربي
6,35%	7230	آسيا
2,58%	2933	امريكا
30,79%	35060	الدول العربية
0,23%	264	استراليا
1,83%	2086	متعدد الجنسيات
100%	113879	المجموع

Source: [http:// www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement](http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement), op .cit.

إستنادا إلى الجدول السابق نستخلص الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-07): مناصب الشغل المتوفرة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرح بها في الجزائر
حسب الأقاليم المستثمرة خلال الفترة 2002-2014.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-09).

من خلال الجدول أعلاه رقم (03-09) يتضح أن المشاريع الأوروبية هي التي وفرت أكبر قدر من مناصب الشغل حيث قدرت بـ 66306 منصب عمل تليها المشاريع المستثمرة من الدول العربية وقدرت بـ 37410 منصب عمل، تأتي بعدها المشاريع المستثمرة من آسيا بـ 7230 منصب عمل، وأمريكا بـ 2933 منصب عمل، أما المشاريع من متعدد الجنسيات وأستراليا وفرت مناصب شغل ضئيلة قدرت بـ 2086، 264 منصب عمل على التوالي.

حجم مناصب الشغل التي وفرتها كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية في الجزائر خلال الفترة 2002-2014

سنحاول إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل مقارنة بالمشاريع الاستثمارية المحلية حيث يوضح الجدول الموالي عدد مناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002-2014) بحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

جدول رقم (03-10) عدد مناصب الشغل الموفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية

المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2014

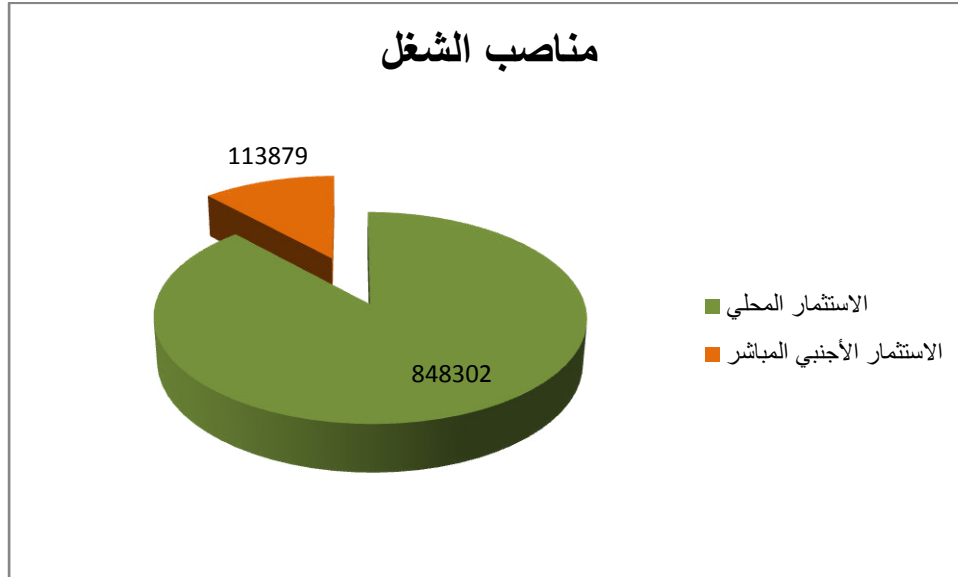
النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)	المبلغ " ب مليون دج "	النسبة (%)	عدد المشاريع	المشاريع الاستثمارية
88%	848302	77%	8018771	99%	58324	الاستثمار المحلي
12 %	113879	23%	2354099	1%	564	الاستثمار الأجنبي المباشر
100%	962181	100%	10372871	100%	58888	المجموع

Source: [http:// www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement](http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement), op .cit.

إستنادا إلى الجدول السابق نستخلص الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-08): يوضح العمالة المتوفرة في كل من المشاريع الأجنبية والمشاريع المحلية في

الجزائر خلال الفترة 2002-2014.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-10).

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (03-10) نلاحظ أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل بالجزائر تبقى محدودة، حيث بلغ العدد الإجمالي من العمال المشغلين ضمن إطار الاستثمارات الأجنبية المصرح بها في الجزائر نحو 113879 عامل خلال الفترة (2002-2014) و هذا من إجمالي 962181 منصب شغل محقق خلال الفترة (2002-2014) أي بمعدل 12 % فقط من الإجمالي، إلا أن هذه النسبة قد تبدو معقولة إذ ما قورنت بعدد المشاريع الأجنبية المباشرة المصرحة خلال هذه الفترة و التي تصل إلى 1%، إلا أن الملاحظ بأن للاستثمار الأجنبي المباشر إمكانيات كبيرة في توفير الأحجام المرغوب فيها من مناصب العمل في الجزائر، إذ أن نسبة 1 % من إجمالي المشروعات الاستثمارية وفرت ما نسبته 12 % من مجموع مناصب العمل، فإذا تم تصور ارتفاع عدد المشروعات الاستثمارية الأجنبية إلى نسبة أكثر من 1 % من مجموع الاستثمارات القائمة فإن ذلك قد يرفع من مساهمتها في توفير مناصب شغل التي قد توفرها مجموع هذه الاستثمارات، لذلك كان منطقياً أن تكثف السلطات المعنية الجهود أكثر من أجل تحسين بيئة الاستثمار وتهيئتها من أجل استقطاب وجلب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر.

الفصل الثالث: واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2002-2014)

خلاصة الفصل:

نخلص من خلال هذا الفصل بأنه لا تزال الجزائر تواصل جهودها من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية، بالنظر إلى الآثار التي يخلقها هذا النوع من الاستثمار على اقتصادها لعل أهم أثر لهذا النوع من الاستثمار، يتمثل في خلق فرص عمل. فالجزائر كغيرها من الدول الأخرى تسعى إلى تشجيع وتطوير البيئة الاستثمارية. لذا بادرت باتخاذ الإجراءات والقيام بسن العديد من التشريعات والقوانين المتضمنة جملة من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمرين. بغية توفير البيئة الملائمة لجلب أكبر عدد ممكن من المشروعات الاستثمارية الأجنبية التي من شأنها المساهمة في القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل.

ولكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كإستراتيجية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص معدلات البطالة، إلا أنه تبقى مع ذلك نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة ومساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي للقضاء عليها لا تزال دون المستوى المطلوب مقارنة بالإمكانيات والموارد الطبيعية التي يمتلكها الاقتصاد الجزائري لذلك لا بد على الجزائر من بذل المزيد من الجهود لتحسين مناخها الاستثماري والقضاء على كافة العقبات التي من شأنها أن تكون عائقا أمام قدوم المستثمرين الأجانب إلى الجزائر.

الأختام

1. خلاصة عامة

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر محور اهتمام العديد من الدول باعتباره أحد أهم أنواع النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول من أجل النهوض باقتصادها وتحقيق التنمية للحاق بركب التقدم والرقى، إذ يعتبر مصدر تمويلي دولي تحاول العديد من الدول النامية جذبها. والجزائر كغيرها من الدول النامية سعت لاستقطاب العديد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري بها بإصدار العديد من التشريعات التي تتميز بحزمة من الحوافز والضمانات ترمي إلى دعم الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من دور فعال في نقل التكنولوجيات الحديثة وتحديث الصناعات المحلية وزيادة القدرة التصديرية للدولة وتحقيق الاستخدام الكفاء للموارد النادرة، فضلا عن إسهامه في توفير مناصب شغل، وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي.

ولقد حاولت هذه الدراسة الوقوف على مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التخفيف من البطالة في الجزائر، وهذا ما أفحصنا منهجيا إلى التطرق إلى تحليل الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ثم الوقوف على أهم أساسيات المتعلقة بالإطار النظري للبطالة لنصل في الأخير إلى واقع البطالة في الجزائر ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب الشغل.

11. نتائج اختبار الفرضيات:

يمكن إجمال أهم نتائج اختبارها في النقاط الآتي ذكرها:

1. بالنسبة للفرضية الأولى فقد تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، إذ يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة عن طريق سد الفجوة بين الادخار والاستثمار ونقل التكنولوجيا وتأهيل اليد العاملة وترقية حجم الصادرات، وفي المقابل يجب أن لا نغفل بأن الاستثمار الأجنبي المباشر عكس الصور الأخرى لرأس المال الأجنبي. إذن هذه الفرضية مؤكدة.
2. بالنسبة للفرضية الثانية والتي ترى أن مناخ الاستثمار في الجزائر يتميز ببيئة ملائمة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد عملت الجزائر على إصدار قوانين وتشريعات تتميز بحزمة من الحوافز والضمانات ترمي إلى دعم وتشجيع الاستثمارات الأجنبية كان أهمها قانون النقد والقرض. كما قامت بإنشاء هيئات ووكالات خاصة بترقية وتشجيع الاستثمار. غير أنه وبالرغم من التحسن

الذي يعرفه المناخ الاستثماري في الجزائر يبقى غير مؤهل بشكل كافي لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية نتيجة وجود عدة معوقات أهمها: الفساد الإداري، مشاكل ذات طابع قانوني ومالي، وتنظيمي... الخ. فهذه الفرضية إذن غير مؤكدة.

3. الفرضية الثالثة فلقد توصلت الدراسة أن مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر في توفير مناصب العمل تبقى جد ضئيلة ولا ترقى إلى المستوى المرغوب فيه مقارنة مع الطموحات والإمكانيات التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري نظرا لتركز تدفقات هذه الاستثمارات لا يزال محصورا في قطاعات محدودة مثل قطاع الطاقة، خاصة فيما يتعلق بالصناعة البترولية الذي ظل الاهتمام الوحيد بالنسبة للمستثمرين الأجانب الواردين إلى الجزائر وإهمال باقي القطاعات التي من شأنها أن توفر العديد من مناصب عمل. وبالتالي هذه الفرضية غير مؤكدة.

III. نتائج الدراسة:

تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور في مساندة ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة بما يوفره من خبرات إدارية وتنظيمية، نقل للتكنولوجيا الحديثة، وتعزيز القدرة التصديرية ورفع القدرات التشغيلية... الخ.
2. يرتبط مدى تحقق الآثار الايجابية المرجوة من الاستثمار الأجنبي المباشر بالإطار التشريعي المنظم لعملية توجيه دخول وتوطن هذه الاستثمارات.
3. يبقى المحدد الأساسي لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو مدى سلامة وجاذبية البيئة الاستثمارية للبلد المضيف.
4. إن تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال فترة الدراسة تبقى دون المستوى المطلوب بالنظر إلى الإمكانيات والفرص الاستثمارية المتاحة للاقتصاد الجزائري، وهذا ما انعكس عنه المساهمة الضئيلة لهذا النوع من الاستثمارات في خلق مناصب عمل.
5. يمكن إرجاع هذا النقص في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر لوجود جملة من العراقيل التي تعد عقبة أمام مجيء هذا النوع من الاستثمارات ولعل من أهمها مشكل الفساد والبيروقراطية وانعدام الشفافية ومشكل العقار الصناعي... الخ.

6. يعد قطاع الصناعة وخاصة الصناعة البترولية من أهم القطاعات التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر في حين بقية القطاعات الأخرى لا يزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها محدود رغم المؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع.

IV. التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يمكننا صياغة بعض التوصيات:

1. ضرورة الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار وجعلها تتميز بأكثر شفافية ووضوح وملمة بكل الجوانب التي تخص الاستثمار، وتكثيف جهودها الترويجية لفرص الاستثمار، ودفع الهيئات الاستثمارية فيها نحو المزيد من الجهود والعمل من أجل تقديم معلومات دقيقة وشاملة حول اقتصادياتها وقطاعاتها المختلفة والفرص الاستثمارية فيها واعتماد التسويق الإلكتروني من أجل ذلك.
2. ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.
3. السعي الجاد نحو محاربة الفساد والرشوة واحترام الحريات الأساسية في إطار ما تمليه القوانين، ومن ثم الحرص على الاستقرار السياسي والأمني.
4. تركيز الجهود نحو استقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية كثيفة العمالة خصوصا في القطاعات ذات الميزة النسبية كالخدمات والصناعة بغية خلق المزيد من فرص العمل ومحاربة البطالة.
5. تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية، التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية وإنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات في مختلف أنحاء العالم.
6. ضرورة العمل على تغيير توجه الجزائر الحيادي للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات و على أن يشمل القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الفلاحة والسياحة.
7. ضرورة ربط التكوين الجامعي مع متطلبات سوق العمل.
8. ضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة، واستكمال برامج الخصخصة في الجزائر باعتبارها قناة من قنوات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

V. آفاق الدراسة:

في إطار دراستنا لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تقليص البطالة لاحظنا أنه هناك مجموعة من المواضيع التي تحتاج إلى المزيد من البحث، ولهذا نقترح بعض المواضيع الآتي ذكرها:

- دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات.
- دور وكالات ترويج الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. الكتب:

- (1) أبو السعود محمد ي فوزي، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- (2) أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.
- (3) أبو قحف عبد السلام ، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- (4) أبو قحف عبد السلام ، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الرابعة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998.
- (5) أبو قحف عبد السلام، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
- (6) أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- (7) بن سليمان النمري خلف ، شركات الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- (8) بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل "التجربة الجزائرية" ، دار الحامد، الأردن، 2008.
- (9) الجوزي جميلة، أسس الاقتصاد الدولي "النظريات و الممارسات"، دار أسامة، الجزائر، 2013.
- (10) حسب الله محمد أميرة، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر" ، الدار الجامعية ، مصر، 2005.
- (11) دادي عدون ناصر، العايب عبد الرحمان، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- (12) رمضان زياد، مبادئ الاستثمار "الحقيقي و المالي" ، دار وائل، الأردن، 1998.
- (13) الزغبى هيثم، أبو الزيت حسن ، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الفكر، الأردن، 2000.

قائمة المراجع

- (14) زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.
- (15) الزواوي خالد ، البطالة في الوطن العربي "المشكلة والحل" ، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004.
- (16) السريتي السيد محمد، نجا علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2008.
- (17) سلمان مصطفى وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الأردن، 2000.
- (18) السمان محمد مروان ، وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي "الجزئي و الكلي" ، دار الثقافة،الأردن،2009.
- (19) صدقة محمد عمر هاشم، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2008.
- (20) صقر عمر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- (21) طوروس وديع، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010.
- (22) عبد السلام رضا ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، المكتبة العصرية،الإسكندرية، 2010.
- (23) عبد الله عبد الكريم عبد الله، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دار الثقافة، الأردن، 2008.
- (24) عبد الله عقيل جاسم ، تقييم المشروعات " إطار نظري وتطبيقي" ، دار مجدلاوي، الأردن، 1999.
- (25) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها،شركاتها،تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- (26) العبيدي محمد فاضل، البيئة الاستثمارية،مكتبة المجتمع العربي، الأردن،2012.
- (27) عرفة سيد سالم، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية، الأردن، 2009.
- (28) عطية عبد القادر محمد عبد القادر، مقلد رمضان محمد أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، بدون ذكر دار النشر، مصر، 2004.

قائمة المراجع

- (29) قبلان فريد أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (بين الواقع والتحديات)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
- (30) قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية وتقييمية - ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003.
- (31) قربوع عليوش كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- (32) كاكي عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية ، الطبعة الرابعة، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2013.
- (33) لطفي علي، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009.
- (34) متولي حسن المغربي إبراهيم، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية المعاصرة ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- (35) مطر محمد، إدارة الاستثمارات، الطبعة الثالثة، دار وائل، الأردن، 2004.
- (36) نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- (37) نعمان سامي سلامة، الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة والتصدير في الدول النامية، بدون ذكر دار النشر، بدون ذكر بلد النشر، 2008.
- (38) هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء، الأردن، 2003.
- (39) الوزني خالد واصف، الرفاعي أحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، 2000.
- (40) يسرى عبد الرحمان، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

ii. الرسائل والأطروحات:

- 1) بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 2) بقاط حنان، نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006/2007.
- 3) بن حسين ناجي، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006-2007.
- 4) بن سمينة دلال ، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
- 5) بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012.
- 6) بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصادات المغربية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011 .
- 7) زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر) ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة) قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2007-2008.

قائمة المراجع

- (8) العايب عبد الرحمن، البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي - حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- (9) عقون سليم، قياس المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير-تخصص تقنيات كمية-، جامعة فرحات عباس سطيف، 2009-2010.
- (10) فويدري كريمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011.
- (11) محمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010/2011.
- (12) يحياوي عمر، دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي (دراسة حالة الجزائر 2002-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

III. الملئقيات:

- (1) بلعبيدي عايدة عبير، بوخورس عبد الحميد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر ، الملئقي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
- (2) بن عيشي عمار، الغالي بن إبراهيم ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، الملئقي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم

قائمة المراجع

- الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
- (3) بوكلتوم نعيمة، داود خيرة، الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1998-2010)، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
- (4) تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 22-23 أبريل 2003.
- (5) خرخاش سامية، خنيم محمد العيد، دراسة مقارنة لاستراتيجيات الحد من البطالة لنموذجي ماليزيا وتونس وإمكانية تطبيقها في الجزائر، الملتقى الدولي حول الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
- (6) زيني فريدة، شيشة نوال، الآثار الاقتصادية للبطالة، بدون ذكر عنوان الملتقى، المركز الجامعي خميس مليانة، بدون ذكر تاريخ الملتقى.
- (7) عاقل فصيحة، مداخلة بعنوان "البطالة، تعريفها وأسبابها، وآثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)"، الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.
- (8) غالم عبد الله، فيشوش حمزة، إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (- المساهمات وأوجه القصور -)، الملتقى الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011

قائمة المراجع

- (9) قويدري محمد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف(الجزائر)، أيام 17/18 افريل 2006.
- (10) مسمش نجاة، بن عبيد فريد، البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي و الآثار السلبية لها ، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات و السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة ، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

.IV. المجالات:

- (1) بودرامة مصطفى، الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع والمشكلات ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 09، 2009.
- (2) دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان ، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، 2012.
- (3) رايس حدة، كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد 12، 2012.
- (4) زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد3، 2004.
- (5) سعدي وصاف، قويدري محمد، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد08، 2008.

.V. التقارير:

- (1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2013، 2014 .

قائمة المراجع

(2) الديوان الوطني للإحصاءات، العمل، البطالة، سبتمبر 2014، تاريخ الاطلاع يوم: 02-04-2015، الساعة: 15:16، الموقع الالكتروني (www.ons.dz) .

.VI. القوانين:

(1) الأمر رقم 03-01 من القانون 10-01 المؤرخ في أوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001.

.VII. المواقع الالكترونية:

- 1) <http://democraticac.de/wp-content/uploads>, 17-04-2014, 11:50 .
- 2) <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>, la date : 23/04/2015, le temps : 16:16.
- 3) <http://www.ons.dz>